جامعة مولود معمري- تيزيوزو
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسة

عنوان المذكرة

التداعيات السياسية والاقتصادية والإنسانية للتدخل السعودي في الحرب على اليمن

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص: دراسات إقليمية

إعداد الطالبة:
عائشة آدم هارون

تحت إشراف:
الدكتورة: فتيحة شيخ

لجنة المناقشة:

الأستاذ: أ. فتاك مهدي.....رئيسا
الأستاذة: د. شيخ فتيحة .....مشرفا ومقررا
الأستاذة: أ. عطيش يمينة.....عضوا مناقشا

السنة الجامعية :2021-2022

شكر وتقدير

أقدم جزيل الشكر والامتنان لكل من وضع بصمة في هذه الحصيلة المعرفية من أساتذة وأصدقاء بالأخص الأستاذة شيخ فتيحة على إشرافها على هذا العمل وكل أساتذة قسم العلوم السياسية

إلى كل من ساهم وكانت له الغاية في إتمام هذا العمل المتواضع. أكون له شاكرة وبظهر الغيب له داعية.

مقدمة

يشهد اليمن منذ سنوات مرحلة من الاضطرابات واسعة النطاق، أفضت إلى اندلاع حرب مزدوجة بين الأطراف اليمنية ثم بتدخل دول التحالف العربي بقيادة "السعودية" منذ(26مارس2015) بعد استيلاء أنصار الله (الحوثيون) على "صنعاء" بالقوة في سبتمبر 2014 ورغم شراسة العنف والدمار الناتج عن هذه الاضطرابات، إلا أن أبرز ما طال اليمنيين بشكل عام هو تقويض النظم المؤسسية في "اليمن"، وتلاشي الخدمات الأساسية. مما أدى إلى حرمان اقتصادي مهول ودفع ملايين اليمنيين إلى حافة المجاعة ويعرف اليمن اليوم أكبر أزمة إنسانية في العالم، إذ يحتاج أكثر من 24 مليون شخص أي حوالي 80 في المئة من السكان لمساعدة إنسانية، بما فيهم أكثر من 12 مليون طفل.

منذ تصاعد النزاع في مارس2015 أصبح البلد جحيما لا يطاق للأطفال مع انتشار "كوفيد حتي 2030" جميع أنحاء "اليمن"، يواجه "اليمن" حالة طوارئ قائمة. وهناك نقص شديد في المرافق الصحية والمياه النظيفة.

أهمية الدراسة:

تندرج هذه الدراسة ضمن الدراسات الجيوسياسية وتكمن أهميتها من حيث أن اليمن تمتلك مجموعة كبيرة من المقومات الجيوسياسية والجيو–اقتصادية إلا أن تلك الاهمية لم يتفتح عليها وعي اليمنيين ذاتهم بل كانت لها وقع قوي في الإستراتيجية السعودية، حيث أدركت المملكة الأهمية الجيوسياسية لليمن في تحقيق مصالحها الإقليمية، من خلال الهيمنة علي مقدرات اليمن وتبرير ذلك بأنها تحمي مسارات النفط البحرية كون اليمن متحكمة في مضيق باب المندب، بينها الدوافع الحقيقة وراء تلك الحرب التي تحالفت دول الخليج العربي وبعض الدول الإفريقية معها ودعم لوجيستي من الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا هو الصراع السعودي الإيراني حول السيادة داخل الإقليم وإظهار القوة العسكرية، حينها استغلت المملكة مخاوف دول التعاون الخليجي على صادرات النفط

الخاص بهم لتحقيق طموحاتها السياسية في اليمن ووقف الهيمنة الإيرانية في المنطقة والتي استخدمت الاستراتيجيات عميقة الأثر من خلال دعم جماعة الحوثيين في اليمن بهدف التحكم بمضيق باب المندب الاستراتيجي وبالتالي تهدد مصالح دول الخليج العربي في صادرات البترول عبره لتصل إلي البحر المتوسط وأوروبا وكذالك تبدد التجارة العالمية من جنوب وجنوب شرق أسيا نحو أوروبا.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في خصوصية الصراع في اليمن والبحث في ملامح ذلك الصراع والفرق بينه وبين الصراعات الأخرى داخل المنطقة العربية، والمسارات المتوقعة مستقبلا للحالة اليمنية الراهنة فضلا عن تأثير مستقبل الصراع أو الأزمة اليمنية على أمن الدول العربية الأخرى وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي، سواء على المدى القريب أو المدي البعيد، كما تهتم الدراسة كذلك بدراسة أثر أزمة اليمن على منظومة الأمن الإقليمي ككل وخاصة تأثيرها على مسارات الصراع الخليج الإيراني.

إشكالية الدراسة:

سوف نحاول من خلال هذه الدراسة الإجابة على **الإشكالية البحثية** التالية:

ما هي التداعيات للتدخل السعودي في اليمن؟

وتتفرع هذه الإشكالية الى مجموعة من الأسئلة الفرعية:

هل بينت الأنشطة التي تمارسها الأطباء بلا حدود في العاصمة وفي شمال البلاد؟

ماهي المشاكل الرئيسية والحاجات الأساسية علي المستويين الطبي والإنساني في اليمن؟

لماذا تحارب السعودية في اليمن؟

حدود الإشكالية:

الحدود المكانية: تتناول هذه الدراسة دولة اليمن، ونظرا لامتداد التأثيرات والترابطات الناتجة عن الحرب فان الحدود المكانية للدراسة تتجاوز الحدود السياسية لليمن لتشمل الجزيرة العربية والخليج العربي والخليج الفارسي.

الحدود الزمانية: إن المرجعية الزمنية لهذه الدراسة هي عام 2015 وهو تاريخ تدخل السعودية عسكريا الى جانب مجموعة من الدول في الحرب على اليمن، وتمتد هذه الدراسة يوم1-8 -2022.

فرضيات الدراسة:

- كلما زاد عددا لفاعلون في النظام الدولي نظرا التشتت الذي يولد نوع من الاستقرار فوجود قوة واحدة يكون التذكير عليها كلما قلت الحروب .
- توجد علاقة طردية بين الحرب السعودية في اليمن وعدم الاستقرار في اليمن.
- إستفادة أطراف متعددة اقتصاديا من الحرب في اليمن يطيل أمدها.

المناهج:

اعتمدت في هذه الدراسة على مجموعة من مناهج البحث العلمي.

المنهج المقارن:

يستخدم المنهج المقارن في التحليل السياسي كبديل عن المنهج التجريبي الذي لا يمكنه الإحاطة بالظاهرة السياسية بوصفها ظاهرة إنسانية[1]. كما جاء هذا الاختبار وفقا

[1]– فتيحة شيخ، الاندماج الإقليمي المغاربي بين متطلبات التنمية وتحديات العولمة، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، 2017، ص10.

لطبيعة الموضوع محل الدراسة، والذي يتطلب إجراء مقارنة مختلف الفترات التي مر بها مسار الصراع والنزاع في اليمن.

المنهج التاريخي: لمنهج التاريخي هو منهج مساعد، يمكننا من وضع الظاهرة الصراعية في سياقها التاريخي، فمن خلال التطرق إلى مختلف المراحل التي مر بها الصراع في اليمن سوف نتمكن من فهم وتفسير طبيعة العلاقات بين مختلف الفواعل والمتغيرات المؤثرة في الصراع في اليمن.

الاقترابات المنهجية:

الاقتراب الواقعي: نستند في هذه الدراسة الى الاقتراب الواقعي في تحليل الصراع في اليمن، كاقتراب يستخدم في تحليل العلاقات الدولية، من منطلق ان النظرية الواقعية بمختلف توجهاتها تقر بمركزية المصلحة والقوة في العلاقات الدولية.

وعليه كان تعريف ستيفن والت Walt Stephen للواقعية تفسيرا مبسطا إذ يقول أن الواقعية:" تصور الشؤون الدولية باعتبارها صراع من اجل النفوذ بين دولا لا تعنيها سوى مصالحها، وهي متشائمة بشكل عام إزاء إمكانية إزالة الصراعات والحروب"[1].

وأهم ما يميز هذا الاقتراب أنه يحاول تفسير السلوك الدولي تفسيرا منطقيا عقلانيا يستند إلي معطيات الواقع الدولي القائم وحقائقه الثابتة.

[1]- عامر مصباح، معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلوم الدولية، الجزائر، دار شاوش،2005، ص 162.

أدبيات الدراسة:

تناولت هذه الدراسة تداعيات تدخل السعودية اتجاه حرب اليمن من ثلاثة جوانب (سياسية، اقتصادية، الإنسانية)[1]. وهدفت الدراسة إلي التعرف علي مدي فعالية الجوانب الثلاث المذكورة اتجاه الحرب اليمن بالإضافة إلي أن بدأت الدراسة بتوضيح السياسة الخارجية السعودية بشكل عام علي المستوي في البداية ثم التطبيق علي واقع الحرب اليمن، وتوصلت الدراسة في نهايتها إلي ثلاث نتائج (الأول فشل جهود المملكة العربية السعودية لحل الحرب اليمنية بالطرق السلمية)، (الثانية فشل القيادة العسكرية التي قامت بها المملكة في تحقيق السيطرة لعسكرية علي اليمن)، (الثالثة أن العمليات العسكرية للتحالف العربي بقيادة المملكة أدي إلي أزمات الاقتصادية وإنسانية خانقة في اليمن أدت إلي مجاعات وتشريد الآلاف في اليمنيين. والتعرف علي المواقف الرسمية (المتمثلة في الحكومة) والغير رسمية (المتمثلة في الأحزاب) والتعرف علي اثر ظاهرة الإرهاب الدولي علي السياسة الخارجية اليمنية وخصت الدراسة الخارجية اليمنية الذكر اتجاه (فرنسا- ألمانيا - بريطانيا - الولايات المتحدة) بالإضافة إلي دول الجوار الإقليمي (المملكة العربية السعودية - إمارات المتحدة). وبخلاف هذه الدراسة هذه الدراسة توجد دراسة بعنوان "الحوثية في اليمن، الطماع المذهب في ظل التحولات الدولة[2]. بدأت الدراسة الحديث عن الجذور التاريخية المتعلقة بالحوثيين وتضمنت بدايات نشأة الحوثية في اليمن، والمنهج والفكر المتعلق بالحوثية. ومواقف الأطراف الداخلية والخارجية منها الأطراف المستفيدة من الحروب التي تسببها الحوثية في اليمن.

[1]- يوسف الهاجري السعودية تبتلع اليمن، قصة التدخلات السعودية في الشطر الشمال لليمن - (الصفاء للنشر والتوزيع الطبعة الأول ،1988، لندن.

[2]- محمود الجبارات، الجذور التاريخية للازمة اليمنية (الطبعة الأولي، 2018).

وتمثل اليمن بالنسبة للمملكة العربية العمق الاستراتيجي نظرا للتقارب الجغرافي بين الدولتين التي تربط بشريط حدودي بري طويل وثلاثة منافذ رئيسية ونظرا التقارب الجغرافي والثقافي والامتداد التاريخ بين اليمن والسعودية وما تمثله اليمن من أهمية الإستراتيجية بالنسبة للسعودية فان الأخيرة تنطلق في توجهاتها اتجاه اليمن من مقولة أن أمن اليمن من أمن المملكة وان تطور الأحداث في الساحة اليمن ينعكس بشكل مباشر علي السعودية. وفي النهاية نجد أن هذه الحرب لم يدفع أحد ثمنها سوي المدنين اليمنيين بكافة الطرق المباشرة خلال عدد الضحايا علي اثر تداعيات هذه الحرب الذي تم تقديره من جانب تقرير الأمم المتحدة انه بلغ (377 ألف) مواطن يمني مدني وغير المباشرة من أثار الجوع والفقر والأمراض.

وتقسيم الدراسة:

خطة البحث

مقدمة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للحرب في اليمن

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للحرب في اليمن

المطلب الأول: مفهوم الصراع

المطلب الثاني: مفهوم الازمة

المطلب الثالث: مفهوم الحرب

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للصراع

المطلب الأول: تعريف النظرية الواقعية

المطلب الثاني: النظرية الواقعية الكلاسيكية في العلاقات الدولية

المطلب الثالث: تطور اتجاهات المدرسة الواقعية في تحليل العلاقات الدولية

المطلب الرابع: نقد النظرية الواقعية

المبحث الثالث: طبيعة الصراع في اليمن

المطلب الأول: المكانة الاستراتيجية لليمن

المطلب الثاني: خلفيات الصراع في اليمن

الفصل الثاني: أطراف الصراع في اليمن وتدخل السعودية

المبحث الأول: الأطراف الداخلية في الصراع اليمني

المطلب الأول: الوضع في اليمن قبل الحرب

المطلب الثاني: الاطراف الداخلية

المبحث الثاني: الأطراف الخارجية وأهدافها من التدخل العسكري المباشر وغير المباشر في الحرب اليمنية

المطلب الأول: المملكة العربية السعودية: أهداف التدخل السعودي في اليمن

المطلب الثاني: الجمهورية الإسلامية الإيرانية

المطلب الثالث: إمارات السبع (أبو ظبي)

المبحث الثالث: التدخل السعودي في الحرب اليمنية وعاصفة الحزم

الفصل الثالث: تداعيات التدخل السعودي في اليمن

المطلب الأول: التداعيات السياسية للحرب في اليمن

المطلب الثاني: التداعيات الاقتصادية للحرب في اليمن

المطلب الثالث: التداعيات الإنسانية للحرب في اليمن

المبحث الرابع: مستقبل اليمن

الخاتمة

قائمة المصادر والمراجع

فهرس المحتويات

الفصل الأول

الإطار المفاهمي والنظري للحرب في اليمن

تمهيد:

تتعدد النزاعات في العالم، وتطورت وسائل الحرب حتى وصلت إلي ما يسمي بحرب النجوم في الفضاء الخارجي وخاصة أثناء الحرب الباردة بين القطبين الرئيسيين الذي كان محوره الغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية ومحوره الشرقي بزعامة ما كان يسمي بالاتحاد السوفيتي سابقا قبل تفككه، وخيم علي العالم شبح الحرب النووية لفترة زمنية غير يسيرة وعاش العالم في حالة خوف ورعب ولازال عالمنا اليوم يعيش تحت مظلة الشبح النووي، والكل يعلم أن الولايات المتحدة الأمريكية في حربها مع العراق هددت باستخدام السلاح النووي إذا لزم واستخدمت أسلحة محرمة دوليا منها اليورانيوم المستفيد والقنابل العنقودية وغيرها ولهذا لازال المجتمع الدولي والعالم اجمع مطالبا بالعمل الجاد والصريح دون الانزلاق إلي كارثة نووية، ويعتبر الحرب في اليمن من الصراعات المعقدة والمركبة التي تتدخل فيه أطراف وعوامل متعددة، ويحتاج تحليل الحرب في اليمن الى إزالة الغموض على المفاهيم المتعلقة بالصراع، وهذا ما سوف نتطرق إليه في هذا الفصل.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للحرب في اليمن

المطلب الأول: مفهوم النزاع

النزاع: مصطلح النزاع كغيره من المصطلحات الأخرى التي تتميز بعدم الوضوح فإذا أخذنا بالمعني الضيق فيعني النزاع إن احد الأطراف يتقدم بادعاء خاص يقوم علي أساس خرق القانون في الوقت الذي يرفض فيه الطرف الأخر.[1]

إن فكرة النزاع صعبة ومعقدة وتحتاج إلى توضيح. فالنزاع ينشا عقب تضارب وجهات النظر، حيث تعبر دولة ما عن ادعاء ضد دولة أخري كان تطلب منها إصلاح

[1]– إبراهيم الراوي، المنازعات الدولية، مطبعة دار السلام، بغداد، 1987، ص 20.

ضرر، أو إن تتبني سلوكا معينا[1]. بالرفض والمقاومة من جانب دولة أخري· ويكون النزاع في البداية عبارة عن سلمي وعنيف، الذي تبرز فيه حالات (التضارب والتنافس) بين المصالح عند فردين ومجموعة من الأفراد وبين الدول علي نفس الهدف· قد يبدو للبعض أن النزاع هو مرادف للصراع ولكن في الحقيقة فان النزاع مفهوم يختلف عن الصراع ويمثل النزاع مرحلة سابقة · مباشرة للصراع ويعبر عنه بأنه المناوشات حول موضوع دون الحديث فيه مباشرة أو التحول في احتكاك مباشر، فهو نزاع من خلال تصرفات مستقلة لفرد أو جماعة، ويؤدي ذالك الي حالة من التوتر وعدم الرضا بين الطرفين المتنازعين وإذا استمرت حالة النزاع فإنها تؤدي إلي الصراع[2].

النزاع الدولي:

يقصد بالنزاع الدولي كما أشارت إليه محكمة العدل الدولية الدائمة بتاريخ 30 أغسطس 1924م بأنه خلاف بين دولتين علي مسالة قانونية أو حادث معين وبسبب – تعارض وجهات نظرهما القانونية ومصالحهما وبهذا يمكن التمييز بين المنازعات الدولية ذات طابع قانوني (هي المنازعات التي تحل عادة بالوسائل القانونية).

المطلب الثاني: مفهوم الصراع

الصراع هو أن يتنافس اثنان أو أكثر حول أهداف متضاربة سواء كانت حقيقة وحسية أو حول مصادر محدودة. (بداية احتكاك مباشر بن الطرفين)·[3]

هو عملية الخلاف والنزاع وعدم الاتفاق الناتج عن ممارسة ضغط معين من جانب فردي أو جماعي.

---

[1]- صالح يحيي الشاعر تسوية النزاعات الدولية سلميا، مطبعة الأولي عام 2006.

[2]- عطية حسن افندي عطية، مجلس الأمن الشروق الأوسط الهيئة المصرية العامة الكتاب 1982م القاهرة ص48
bkoo . smoc i m @ofn yluobda skoob . moc .2005 /11 /22 www.madyluobdyluob

ومفهوم الصراع يتميز بالبساطة والمباشرة، حيث يوصف الصراع بأنه عملية منافسة ظاهرة أو محتملة بين أطرافه.[1] وهنا تثار أهمية التمييز بين الصراع وبعض أنواع المنافسة كالتي تحدث في المجالات الرياضية علي سبيل المثال، ففي المنافسة يتعاون الأفراد ويتنافسون من أجل المرح وقضاء وقت طيب ممتع بينما في الصراع، فان أحداث أو إلحاق الضرر المادي ومعنوي بالآخرين إنما يعد هدف محددا للصراع نفسه .**أما متغير الإرادة،** عند أطراف الصراع فانه يمثل أساسا محوريا في تعريف الصراع لدي اتجاه أخر كتاب الأدبيات السياسية .ومن ثم يتم النظر إلي مفهوم الصراع باعتبار انه في جوهره تنازع للإرادات ينتج عن اختلاف في دوافع أطرافه، وفي تصوراتهم وأهدافهم، وتطلعاتهم وموارد وإمكاناتهم مما يؤدي بهم إلي اتخاذ قرار انتهاج سياسات تختلف فيما بينها أكثر من اتفاقها، ومع ذلك يظل الصراع دون نقطة الحرب المسلحة.

المطلب الثاني: مفهوم الأزمة

الأزمة تعني تهديد وخطر متوقعا أو غير متوقع لأهداف وقيم ومعتقدات وممتلكات الأفراد والتي تحد من عملية اتخاذ القرار[2]. بمعني أخر فان الأزمة تعتبر نتيجة نهائية لتراكم العديد من التأثير وتنتج عن حدوث خلل مفاجئ يؤثر في المقومات الرئيسية للنظام وتشكل تهديد صريحا واضحا لبقاء الفرد أو المنطقة أو النظام نفسه.

[1]- محمود عبد الفتاح، إدارة النزاعات والصراعات في العمل المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، مصر، 2012 .

[2]- أحمد زكريا الباسوسي، تأثير تهديد امن الطاقة علي الصراع الدولي علي الغاز الطبيعي دراسة حالة منطقة حوض شرق البحر المتوسط رسالة دكتوراه كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة مصر2018.

مفهوم الحرب:

وهي الحالة الأوسع لممارسة العنف بشتى أنواعه وهي عنف جماعية أضرارها أوسع أكبر[1]. التساؤل أول هنا هو: ماذا تستفيد من معرفة هذا الترتيب وهذه المراحل للنزاع؟

والتساؤل الثاني هو :هل نحتاج إلي مواجهة الخلاف في مرحلة مبكرا قبل أن يتفاقم ينتقل إلي مرحلة المشكلة ثم النزاع[2]. وتكوين الصراع ؟

الإجابة: نعم حيث يفضل أن يتم الإدارة الخلاف في مرحلة مبكرة فان عيوب عدم الإدارة الخلاف مبكرا تؤدي إلي:

- تفاقم الخلاف وانتشاريين الآخرين.
- تشتيت طاقات المجتمع والبشر.
- انخفاض الإنتاجية نتيجة لسوء توجيه الطاقات.

ومفهوم الحرب هي نزاع مسلح تبادلي بين دولتين أو أكثر من الكيانات غير المنسجمة، حيث الهدف منها هو إعادة تنظيم الجغرافية السياسية للحصول علي نتائج مرجوة ومصممة بشكل ذاتي. قال المنظر العسكري الروسي كارل فون كلازفيتز في كتابه عن الحرب أنها عمليات مستمرة من العلاقات السياسية، لا تعد الحرب بالضرورة احتلالا أو قتلا أو إبادة جماعية بسبب طبيعية المعاملة بالمثل كنتيجة للعنف أو الطبيعية المنطقة للوحدات المتورطة.

[1]- محمد محمود منطاوي ،الحروب الأهلية واليات التعامل معها وفق القانون الدولي، المركز القومي للإصدارات القانونية القاهرة مصر. 2012ص

[2]- موقع الالكتروني : 8. 1/. 81426250/ ptthww//:sw h.adniiw .ogr/books

الحرب الأهلية: هي حرب بين الفصائل لمواطني بلد واحد (كما هو الحال في الحرب الأهلية الأمريكية) أو بشكل أخر هي نزاع بين دولتين تم أنشاؤها من أصل واحد ومتحد سابق.

الحرب بالوكالة: هي حرب تنتج عندما تستعين قوتان بأطراف ثالثة كبدائل لقتال بعضها البعض بشكل مباشر. وتشمل الحملة العسكرية ليس فقط القتال بل أيضا الاستخبارات، وتحركات القوات والإمدادات والدعاية[1]. وغيرها من العناصر. وهناك فترة من الصراع الضارع المستمر تسمي تقليدية المعركة مع أن هذا المصطلحات لانطبق علي النزاعات التي تشمل الطائرات والصواريخ والقنابل وحدها، في ظل غياب القوات البرية أو البرية .وربما إن الجوانب الإستراتيجية والتكتيكية للحرب تتبدل دائما فان النظريات والمذاهب المتعلقة بالحرب غالبا ما تصاغ قبل أثناء، وبعد كل حرب كبرى قال كارل فون **كلاوزفيتس:** إن لكل عصر نوعه الخاص من الحروب والظروف الخاص والمتحيزات المميزات .

المطلب الرابع: مفهوم أزمة اليمن.

تعتبر اليمن من المجتمعات التي شهدت صراعات عديد عبر فترات ومراحل تاريخية مختلفة والتي ساهمت بكل مباشر وغير مباشر في تصدع اجتماعي وتمزيق النسيج المجتمعي الذي يشهد بعض التعافي وإعادة التماسك في فترات الاستقرار وتوقف الحروب. واستعرضت ورقة الحروب والنزاعات وتأثيرها على النسيج الاجتماعي بداية الصراع على السلطة في اليمن والذي يعود والذي يعود إلى الزمنية قديمة.

[1]– منصور البشيري، البعد الاقتصادي وعلاقته بالثورة الشعبية في اليمن، مجلة شئون العصر العدد 42/41. سبتمبر 2011.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للصراع

المطلب الأول: تعريف النظرية الواقعية:

الواقعية هي مدرسة نظرية في العلاقات الدولية، والواقعية كما وصفها جوناثان سلام أستاذ تاريخ في العلاقات الدولية في جامعة كامبردج[1].«هي مجموعة من الأفكار التي تدور حول المقترحات المركزية الأربعة السياسة الجماعية الأنانية، الفوضى والقوة السياسية» نظريات الواقعية السياسية نشأت من خلال أعمال توماس هوبز ونيكولو ميكافيلي كنهج للعلاقات الدولية، وقد كان التأصيل الحقيقي للنظرية من خلال هانز مورجانثوفي كتابه السياسة بين الأمم، حيث ارسي فيه أهم مقولات ومفاهيم الواقعية.[2]

نظرية الواقعية: هي إحدى النظريات السياسية تعني بتحليل السياسات الخارجية للدول برغم قدم الأصول الفكرية للواقعية السياسية كما أوضحنا سابقا، إلا أن نشأة المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية نشأة حديث نسيبا، حيث ترجع للفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، ففي هذه المرحلة تحول الاهتمام في دراسة العلاقات الدولية من إطارها القانوني إلي إطارها الواقعي بما تحمله من أبعاد متشابكة وما تعكسه من مصالح متناقضة ما تراعيه من موازين قوي.

وقد اعتمدت نظرية الواقعية علي مفاهيم خاصة لفهم تعقيدات السياسة الدولية وتفسير السلوك الخارجي للدول، لعل أبرزها (الدولة، القوة، المصلحة، العقلانية، الفوضى الدولية التقليل من دور المنظمات الدولية الاعتماد علي الذات هاجس الأمن والبقاء) وباتت تلك المفاهيم بمثابة مفاتيح اعتمادتها كل المقاربات الواقعية.[3]

---

[1]-جمال سلامة علي كتاب «تحليل العلاقات الدولية. دراسة في إدارة الصراع الدولي »، دار النهضة العربية، القاهرة، 2012.

[2]- نيكولو ميكافيلي الأمير، ترجمة خيري حماد الدار الجماهيرية، ليبيا، 1991.

[3]- ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية ، دار الكتاب العربي بيروت، 1985.

الواقعيون يرون أن هناك صلة قوية ومباشرة بين معدل النمو الاقتصادي للدولة، وبين القوة والحرب حيث إن طبيعة وسرعة النمو الاقتصادي يسهمان في زيادة مقدرات الدولة، وهو ما يدفعها إلي الدخول في صراع وحرب مع الآخرين للحفاظ عليه أو زيادته.

وبما أن السياسة الخارجية للدولة تقوم وبمهام رسم وتصور معالم مصلحتها القومية تحقيق هذا التصور بهدف المحافظة علي استمراريتها وبقائها إزاء الوحدات السياسية الأخرى، لذلك فإنها قد تلجا إلي زيادة قوتها لتجعل من نفسها اقوي من غيرها بشكل، لذا تصبح سياسة توازن القوي احدي سائل التي تلجأ إليها الدول التخفيف من مظاهر سلبيات قوتها القومية المؤثرة علي السلام العالمي كسياسة خارجية تسلكها علي هذا الصعيد بملء إرادتها بحسن نية وواقعية[1].

الجذور التاريخية للنظرية الواقعية والعوامل التي أسهمت في ظهورها وتبلورها:

بداية ظهور النظرية الواقعية، مع انتهاء الحرب العالمية الثانية حدثت تحولات كبري في التفكير الدولي تجاه نمط وأشكال العلاقات الدولية المطلوبة ولاسيما بعد الخسائر الكبرى التي تعرض لها العالم برمته وبروز قوي دولة جديدة مع محافظة بعض القوي التقليدية علي مكانتها وتجسدت هذه التحولات في الانتقال من المثالية إلي العقلانية أي من القانون والتنظيم إلي عنصر القوة في العلاقات الدولية[2]. من هنا بدا التركيز علي الاستفادة من دروس الحرب في التاريخ لتدعيم وجهة نظر الواقعيين، وعدم ايلاء أي اهتمام للرأي العام بسبب عدم قدرته علي تحقيق السلام العالمي ما أفسح المجال واسعا أمام هيمنة وسيطرة، السيطرة الاتجاه الواقعي كمنهج جديد في العلاقات الدولية وبخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية التي برزت كقوة دولية جديدة في أعقاب في الحرب العالمية. لقد

[1]- محمد علي القوزي، العلاقات الدولية في التاريخ الحديث والمعاصرة ، دار النهضة العربية بيروت، الطبعة الأولى ، 2002 .

[2]- عبد القادر محمد فهمي، النظريات الجزئية والكلية في العلاقات دولية، دار الشروق، عمان، 2010 .

أسهمت عوامل عديدة في عديدة في تدعيم وجود الواقعيين وزيادة انتشارهم وأبرز هذه العوامل هي:

- نشوب الحرب العالمية الثانية.
- وجود حالة من اختلاق والتضارب في المصالح الدولية.
- دخول الولايات المتحدة ولاتحاد السوفيتي مرحلة الحرب الباردة وما اتسمت به من سباق تسلح وصل إلي الفضاء.

المقارنة بين النظرية الواقعية والليبرالية:

الليبرالية والواقعة بين أكثر النظريات التي يشيع استخدامها في العلوم السياسية، في هذا المقال سنعمل علي عقد مقارنة بينهما.

نظرة عامة علي الواقعية والليبرالية:

تعتبر النظريات الليبرالية والواقعية من أكثر النظريات المهيمنة في العلاقات الدولية كما يتم استخدامها بشكل واسع في العلوم السياسية[1]. وذلك من اجل شرح العلاقات بين العوامل الرئيسية في المشهد السياسي الدولي وهذه النظريات تتعارض مع بعض في العديد من الجوانب. فمثلا تقوم النظرية الليبرالية علي التفاؤل والايجابية فيما يتعلق بعلاقات الدول وأهدافها المشتركة. وعلي العكس من ذلك تبث الواقعية التشاؤم في العلاقات بين الدول وذلك بسبب أن الواقعية تصور المنافسة المحتدمة في العلاقات بين الدول.

[1] - Ikenberry, G . joh, The End of Liberal Interal International Order? Intentional Affairs vol . 94, No1. 2018

الاختلافات بين الليبرالية والواقعية:

سنناقش فيما يأتي بعض أهم أوجه لاختلافات بين النظريتان الواقعية والليبرالية في السياسة الدولية وصراع القوي:

- تعتبر الواقعية هي النظرية المهيمنة في العلاقات الدولية وذلك لأنها تركز علي أمن الدولة وقوتها كسياسة عليا في المقام الأول فهي تستند إلي القوة وليس إلى الحق فيعتقد أصحاب هذه النظرية أن الناس بطبيعتهم يبحثون عن القوة للسيطرة علي الآخرين في، حين أن النظرية الليبرالية تدعوا لي العلاقات السلمية بين الدول ذلك من خلال التفاعل الاقتصادي الاجتماعي لتحقق بيئة متناغمة إلي حد ما.[1] مما يؤدي إلي القليل الصراعات والحروب وينظر الليبراليون إلي معضلة القوة والأمن كأمر ثانوي وليس رئيسي.[2]

- في الواقع يعتبر السلام بالنسبة لليبراليين قيمة يمكن تحقيقها بسهولة من خلال المنظمات الدولية، بينها يعتبر الواقعيين أن القدرات العسكرية أساس الأمن وبأن السياسة هي الصراع علي السلطة وان مفهوم الردع هو مثال جيد مثال جيد لشرح توازن القوي.

- ينظر الواقعيون إلي المصلحة والعدالة باعتبار المصلحة الذاتية لدولهم. فهي رؤية يتم تبريرها بمجرد آن تبذل الدولة أي جهد لتحقيق مصالحها وخير مثال علي ذلك هو السياسة الخارجية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط فهي مبررة دائما بموجب مصالحها الوطنية التي تعطيها الحق في انتهاك القوانين الإنسانية الدولية، بينما تدور النظرية الليبرالية علي تعزيز السلام علي المستوي المحلي والدولي من

[1] −Paul Rvioti , Mark .v.kauppi , International Relations Theory, fifth Editon, pearson, 2014

[2]- جوانينتا الياس، بيتر، ستش، أساسيات العلاقات الدولية، ترجمة محيي الدين حميدي، دار الفرفد دمشق، 2016 .

خلال نشر الديمقراطية في معظم أنحاء العالم ومن خلال الشبكات المتعددة للاتصالات والتجارة والتمويل في العلاقات الدولية. ويقول الواقعيون إن كل دولة هي عدو محتمل، وأنها خطر يهدد امن وبقاء الدول الأخرى وفي غياب سلطة عليا تبقي الدول في حالة خطر دائم. وعلي الرغم من ذلك فلا مجال للشك في وجود بعض القيود علي استخدام القوة، مثل الطبيعة الجغرافية والتحالفات وتوازن القوي بالإضافة إلي عنصر الردع. (دان 253، 2016) وبذلك تهتم الواقعية بالقوة كذا ميزان القوة تفسير شتي ظواهر السياسة الدولة من تنافس اقتصادي وسياسي، وظاهر الحرب وكافة الصراعات الأخرى التي تقع في سياق العلاقات الدولة. أما الليبرالية - وعلي العكس من ذلك - فان بؤرة اهتمامها تنصب علي تفسير الحالات التي يمكن فيها حدوث التعاون في العلاقات الدولية. وفي الوقت الذي يري فيه الواقعيون البنيويون أن النسق الدولي هو نقطة الانطلاق للبدء في التحليل وأن العوامل الأخرى علي مستوي الدولة" انما تحتل الدولي المرتبة الثانية، نجد أن كثير من الليبراليين يرون الأمر مخالفا لذلك (viotti .2014،127). أما عن سبب وجود دور للأخلاق في الليبرالية فان مرد ذلك إلي افتراض المفكرين الليبراليين بأن الأفراد ليس الدول هم العنصر الأهم في العلاقات الدولية. ومن هنا ينادي بعض الليبراليين بضرورة وتطوير القانون الدولي.

المطلب الثاني: النظرية الواقعية الكلاسيكية في العلاقات الدولية

تقيم الدول فيما بينها علاقات متنوعة ومختلفة قد تكون تلك العلاقات إما علاقات تعاونية أو صراعية لذا جاء علم العلاقات الدولية – بعد الحرب العالمية الأولي – من

أجل فهم الظواهر الدولية المختلفة والعمل على إلقاء الضوء على الأسباب والعوامل المحددة التي تسهم في تطور تلك الظواهر[1].

ومن ثم ظهرت العديد من نظريات العلاقات الدولية كعامل رئيسي يسهم في دراسة العلاقات الدولية تهتم بمجمل الأحداث وليس الإحداث الخاصة ولقد تعددت نظريات العلاقات التي تحاول كل منها إن تقدم تفسير العلاقات دولية، تتناول النظام الدولي وأطرافه والعوامل المؤثرة فيه، كذلك تتناول علاقات السلم والحرب بين الدول والعلاقات الدبلوماسية فيما بين الدول وبعضها البعض.

لقد شهدت العلاقات الدولية في القرن العشرين تحولات جذرية من حيث نطاق تفاعلاتها وتنوع قضاياها ومشاكلها لذلك أصبحت العلاقات الدولية علي درجة عالية من التعقيد والتشابك ومن ثم دخلت النظريات التي كانت سائدة بعد انتهاء الحرب العالمية الأولي –المثالية والواقعية –في جدل من حيث أفضليتهما في فهم وتفسيرا لواقع الدولي· وانطلاقا من ذلك اكتسبت العلاقة بين المدرسة الواقعية – (التي تنقسم بدورها إلي عدد من الأقسام مثل الواقعية الكلاسيكية والواقعية الجديدة) والعلاقات الدولية قدر من التماسك ولاسيما بعد ترسخت تلك العلاقة منذ الحرب العالمية الثانية، بحيث أصبحت المدرسة الواقعية هي النموذج المهيمن في حقل نظريات العلاقات الدولية [2].

ترجع الجذور الفكرية للمدرسة الواقعية الى كتابات توسيديس وميكيافلي وهوبز وغيرهم من المفكرين الذين تميزوا بالصرامة والتشاؤم على النقيض من المثالية، لكن

[1]- ستيفن وولت ،"العلاقات الدولية: عالم واحد، نظريات متعددة"،ترجمة: زقاغ عادل و زيدان زياني، نقلا عن موقع: http://www.geocities.com/adelzeggagh/IR

[2]– مي حسين عبد المنصف، **النظرية الواقعية الكلاسيكية في العلاقات الدولية**، الحوار المتمدن–العدد: 4068 – 20 / 4 / 2013.

النهضة الحديثة للفكر الواقعي في تحليل العلاقات الدولية قد ارتبطت بالثورية على التيار المثالي الذي ساد فيما بين الحربين العالمين.

الجذور التاريخية للنظرية الواقعية: لقد كانت بداية ظهور النظرية الواقعية في العلاقات الدولية في القرن الخامس قبل الميلاد في اليونان. وذلك من خلال قيام فيلسوف اليوناني توسيديس بوضع الأسس العامة لها وذلك يرجع إلي خلفية خبرته بحرب البوليبونيز، وفي عصر النهضة ظهرت الواقعية بصورة واضحة في أفكار مكيافيللي الذي أكد علي مبادئ توسيديس وتنطلق تلك الأفكار من رؤية ما هو كائن بالفعل وليس ما ينبغي أن يكون فالحاكم أراد إن يحتفظ بالحكم فعله ان يعي كيف أن لا يكون متماسك بالفضيلة وان يستخدم مقدراته وفقا للحاجة، كما قدمت الواقعية من خلال سياسات الوزير الفرنسي كاردينال دي ريتشيلو الذي قاد فرنسا إلي حروب الثلاثين عامين من اجل عد سيطرة هابسبرج علي أوروبا، ومن ثم فالإنسان دائما يسعي لامتلاك مزيد من القوة في العلاقات الدولية، كما كان هيغل يمثل واحد من الرواد الأوائل في تناول النظرية الواقعية حيث أكد هيغل علي فكرة المصلحة كهدف رئيس يحكم العلاقات بين الدول. علي الرغم من الجذور الفلسفية التي ورثتها النظرية الواقعية من التاريخ الأوروبي في مختلف عصوره الا إن الواقعية انطلقت في الولايات المتحدة الأمريكية كرؤية جديدة ومن ثم كنظرية منافسة للمثالية وصولا إلي هيمنتها علي العلاقات الدولية.

لقد عرف نظام العلاقات الدولية مع نهاية الحرب العالمية الأولي بسيطرة المرحلة المثالية ولقد كان خير مثال علي سيطرة المثالية على العلاقات الدولة فكرة ويلسون الذي رأي أن الصراع يبين عدم فائدة الحرب لأنه في النهاية لا يستطيع الوصول إلى تحقيق الأهداف المنشودة، لهذا قام الرئيس الأمريكي ودور ويلسون بوضع أربعة عشر مبدأ كأساس للسلام التالي، وقد تضمنت تلك المبادئ:

- حظر الاتفاقيات السرية
- حرية الملاحة والتجارة
- خفض التسلح وحق الشعوب في تقرير مصيرها
- إنشاء منظمة دولية عرفت فيما بعد بعصمة الأمم

فضلا عن تلك المبادئ التي وضعها الرئيس الأمريكي، كان التيار المثالي ينتقد المشاعر السيئة التي كانت سائدة بين الدول وخاصة إن القادة لا يقدمون ما يكفي من إيضاحات للجماهير ولاسيما أنها المتألم الوحيد من الحرب. ولهذا كان يعتبر التيار المثالي إن التوترات الكامنة يمكن إزالتها بإقامة ديمقراطيات برلمانية لان الصراعات هي خيار النخبة والاوتوقراطيين، وكان يسعي دائما إلى الوصول إلي غاية تتمثل في السعي إلي تحقيق رفاهية البشرية[1]. ويمكن القول ان هناك مجموعة من العوامل التي أسهمت في ظهور الواقعية وتتمثل في :

1. نشوب الحرب العالمية الثانية
2. وجود حالة من الاختلاف والتضارب في المصالح
3. دخول الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في سباق تسلح

ولقد اتخذت تلك النظرية من الدولة أداة للتحليل في فهم وتفسير كافة الظواهر الدولية المختلفة حيث مثلث الدولة وحدة التحليل الأساسية في الفكر الواقعي كما أكدت تلك النظرية علي أن سلوك الدولة يجب أن ينطلق من افتراض أن الفوضوية هي السلطة الأساسية للنظام. وأخذت في التطور في عقد التسعينات من القرن العشرين وبداية مطلع

[1]– مي حسين عبد المنصف، نفس المصدر.

القرن الواحد العشرون بتطور تيار الواقعيون الجدد. كما تفترض الواقعية ان الشؤون الدولية عبارة عن صراع من اجل القوة بين دول تسعي لتعزيز مصالحها بشكل منفرد. وهذا ما يؤكد النظرة التشاؤمية والتأكيد على النزاعات والحروب والتحالف والامبريالية وغيرها من الظواهر الدولية فضلا عن أن تركيزها على التنافس في العلاقات الدولية. بالتالي ظهور النظرية الواقعية أكد علي فشل المثالية التي تعتمد علي القانون الدولي والمنظمات الدولية وحل الصراعات وتحقيق السلام والرخاء ان الواقعية أكدت علي تأمين الدولة لنفسها ضد أي عدوان خارجي[1]. رؤية النظرية الواقعية للسياسات الدولية[2].

لقد تعددت مقولات النظرية الواقعية بتعدد مفكريها ومن ثم يمكن التطرق إلى مقولات النظرية الواقعية بالوقوف إلى مقولات أبرز مفكريها ويتمثل ذلك في:

1- المفكرين الأوائل:

- **ميكافيلي:**

أكد ميكافيلي على الطبيعة الشريرة للأفراد وأن الحاكم يجب يتبني سياسات تختلف عن الأفراد العاديين من أجل تحقيق مصلحة دولته المتمثلة في تحقيق الأمن والبقاء.

- **هوبز:**

أكد على الطبيعية الشريرة للأفراد وأن الأفراد في حالة صراع دائم من أجل الحصول على القوة وتعظيمها كذلك أعطى اهتماما كبيرا للقوة في العلاقات الدولية فضلا عن التأكيد على أهمية المؤسسات السياسية ودورها في منع الصراع بين الدول ·

[1]-جون بيليس وستيف سميت، عولمة السياسية العالمية، ترجمة مركز الخليج الأبحاث (الإمارات العربية المتحدة، ط 1، 2004) ص245 .

[2] -James N. Rosenau, International politics and foreign policy the fee press, New-York,1969, p261

- **هيغل:**

حيث أكد هيغل على فكرة المصلحة كهدف رئيسي يحكم العلاقات بين الدول كما أنها موجودة بمعزل عن مواطنيها كما أنه يرى أن الدول قادرة على أن تتصرف بما يضمن بقائها.

2- مفكرو القرن العشرين

- **نيرو:**

يرى نيرو أن الطبيعة البشرية شريرة وأن الإنسان ملطخ بالذنوب وأن الأفراد يتصارعون من أجل الحصول على القوة والحفاظ على زيادتها وهذه الصفات تنعكس على العلاقات الدولية، حيث أنها تقوم على فكرة الصراع من أجل القوة.

- **هانس مورغنتو**

يمثل هانس مورغنتو أبرز الكتاب الواقعيين الذين طوروا نظرية الواقعية السياسية، ولقد ركز مورغنتو في كتابة السياسة بين الأمم على مفهوم والنظرية في العلاقات الدولية وأكد انها لابد أن تنطلق من حقائق تجريبية ذات أهداف براغماتية كما انها لابد وان تتسق مع الواقع ومع المنطق.[1] كما قدم مورغنتو مبادئ ستة للنظرية وتتمثل في :

1- مدلول المصلحة الوطنية المعرفة بالقوة[2]، مرتبطة بالبحث عن وسائل للمحافظة علي الذات ومن هنا تكون المصلحة الوطنية هي البقاء والاستمرار وهي ماهية أو جوهر السياسة الخارجية.

[1] -السعيد ملاح تأثير الأزمة الداخلية علي السياسة الخارجية الجزائرية ،مذكرة لنيل شهادة ماجستير علاقات دولية، جامعة قسنطينة، 2005، ص 25.

[2]- Giden Rose, Neoclassical realism and theories) of foreign policy world politics vol 51,1998, p.p146-149.-

2- ترفض الواقعية اعتبار القيم الأخلاقية متطابقة مع قيم ومبادئ دولة معينة على الرغم من كل دولة دائما تحاول أن تتصور إن قيامها أعمالها ومبادئها الأخلاقية التي يفترض أنها تحكم العالم.

3- تقر النظرية باستقلالية البعد السياسي كمجال مختلف عن المجالات أخرى. كما قسم مورغنتو السياسة الدولية إلى ثلاثة أنواع فهي تهدف الحفاظ على القوة، زيادة أو إظهار القوة ومن ثم فالدولة تنتهج سياسة الحفاظ على الوضع القائم أو سياسة توسع امبريالي أو سياسة تحقيق الهيبة.

يفرق مورغنتو بين سياسات دولية:

- **سياسة الحفاظ على القوة:** هي سياسة تهدف إلى إبقاء توزيع القوة إلى ما هو عليه ولكن هذا لا يمنع أي تغير جذري في القوة لكن بكافة الوسائل الممكنة ولاسيما العسكرية.
- **سياسة تحقيق النفوذ:** تقوم هذه السياسة بالتأثير على الأخرين من خلال القوة التي تمتلكها الدولة أو تعتقد أنها تمتلكها وهذا يتحقق من خلال سياسة عرض العضلات أو السمعة.

- **فردريك شومان :**

إن القوة عند فريدريك شومان هي القوة العسكرية والقدرة على القتال وهذا أساس قوة الدول لدية، كما يرى أن الدول الصغيرة تستطيع أن تحافظ على استقلالها من خلال الدخول في نظام توازن قوى. والحفاظ على قوتها هو أمر يعتمد على مهارتها في الحفاظ على التوازن.

- **هنري كيسنجر:**

يرى كيسنجر بأنه لضمان الاستقرار في النظام الدولي في مواجهة الدول الثورية يجب أن تعمل الدول المؤيدة للشرعية الدولية على التفاوض مع القوي الثورية من منطلق القوة بإبداء الاستعداد لاستعمال القوة ضدها والعمل على منع احتمال وقوع حرب شاملة فضلا على قدرة الدول المؤيدة للشرعية الدولية على استخدام وسائل محددة لتحقيق أهداف محددة.

- **ريمون ارون:**

أكد على ظاهرة الحرب وربط تلك النظرية بطبيعة النظام الدولي، كما أكد على وجود نموذجين النموذج المتجانس[1] والنموذج غير المتجانس، فالاستقرار الدولي يعتمد على هذا التجانس وهو يقصد به اتفاق الأطراف على نفس الأهداف والقواعد في السياسة بين الدول، كما يؤكد ان السلام الدولي يتحقق في ثلاثة حالات وهي :

1. **حالة التوازن:** وهي حالة وجود مجموعة من الدول متقاربة في قوتها.
2. **حالة الهيمنة:** وجود دولة اقوى من بقية الدول ولكن دون تحقق سيطرة كاملة على النظام.
3. **حالة السلام الإمبراطوري:** وهي حالة سيطرة دولة واحدة على بقية الدول سيطرة كاملة فضلا عن فرض إرادتها على الدول الأخرى.

[1] بولمكاحل إبراهيم. تطور اتجاهات المدرسة الواقعية في تحليل العلاقات الدولية والسياسة الخارجية. https://bit.ly/3MAyTs6. تاريخ الاطلاع2022-10-16 .

- **روبرت ستروز:**

يرى أن الحرب عامل حاسم تغير ملامح وخصائص الدول فعلى سبيل المثال الحرب البيلوبونيزية والحرب الأهلية الرومانية هي التي أدت إلى إنهاء عصر الدولة المدينة في تلك المنطقة ليحل محلها الدولة الإمبراطورية وأن الحرب الإقطاعية في أوربا هي التي أنهت عصر الدول الإمبراطورية ونتج عنها نظام الدولة الأمة والتي بدورها تسهم في التحول نحو الدولة القومية.

ويلاحظ ما يجمع بين الواقعيين رغم تنوع أراءهم:

- الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي
- الصراع كحالة طبيعية
- الدولة هي الفاعل الاساسي في العلاقات الدولية
- التعامل مع الدولة كوحدة واحدة
- منطلق سلوك الدول مبني على أساس عقلاني

وبصفة عامة تتمثل ابرز مقولات النظرية الواقعية الكلاسيكية في:

الحياة السياسة مثلها مثل الحياة لاجتماعية العامة تحكمها سنن موضوعية تتبع من طبيعة البشر كما أن السياسة الدولية كأية سياسة أخري. هي صراع من اجل السلطة ولطالما كان هذا التطلع على السلطة هو السمة المميزة للسياسة أخرى فإن عبارات السلطة هي التي تفصح حتما عن السياسة الدولية· إن مصالح الدول هي نتيجة للضرورة السياسية التي تنشأ عن المنافسة غيرا لدول ومن ثم فالحساب يقوم على هذه الضرورات

التي تستطيع كشف السياسات الأفضل لمصالح الدول ونجاح الدول في تحقيق ذلك يساعد على إن يكون أمر واقي ومقوي للدولة[1].

المفاهيم المحورية في النظرية الواقعية:

تعتمد الواقعية علي مفاهيم خاصة في العلاقات الدولية في تفسير مختلف الظواهر المعقدة في السياسة الدولية بما فيها ظاهرة السياسة الخارجية والسلوك الخارجي للدول، تتمثل هذه المفاهيم في الآتي:

1. مفهوم توازن القوي:

يمثل توازن القوي – وفقا للنظرية الواقعية – من المنظور الكلاسيكي ضمانة لتحقيق السلم فإذا اختل الميزان لصالح دولة ما فإنها هي التي تتجه إلى إعلان الحرب ويشير في مفهومة المعاصر إلى إن هناك صلة بين معدل النمو الاقتصادي والقوة والحرب ومعدل النمو الاقتصادي وسرعته يزيدان من مقدرات الدول ·

2. مفهوم القوة:

تعني القدرة على خوض غمار الحرب ولهذا فالدول تؤكد دائما على أهمية بناء مؤسساتها العسكرية. ومن يبقي السعي من أجل الحصول على القوة من قبل الدول سبب الصراعات الدولية. لذلك يرى مورغنتو أن السياسة الداخلية هي الصراع من أجل القوة، فالعلاقات الدولية في حقيقتها ماهي إلا العلاقات قوة.

[1]– بولمكاحل إبراهيم. **نفس المصدر.**

3. مفهوم المصلحة القومية:

إن مفهوم المصلحة القومية يوضح جانب الاستمرار في السياسات الخارجية للدول، رغم التبديل الذي يلحق بالزعامات السياسية والتحول الذي يصيب نمط الإيديولوجيات المسيطرة ونماذج القيم السياسية والاجتماعية السائدة ·

المطلب الثالث: نقد النظرية الواقعية التقليدية وبروز نظريات أخرى

على الرغم من تبني النظرية الواقعية تفسير علمي للظواهر الدولية وللأوضاع الدولية هو الأمر الذي قد يسهم في إسكات ناقديها، لكن في إطار ظهور بعض النظريات من وقت لأخر، أصبحت هناك تحديات في مواجهة الواقعية مثل الليبرالية الجديدة وما بعد الحداثة، والنظريات النقدية والبنائية أكدت تلك المدارس أن الواقعية لم يعد بإمكانها الهيمنة على مجال العلاقات الدولية.

المؤسساتية اللبرالية الجديدة:

تعتبر التحدي الأساسي للواقعية حيث أشار كل من روندال شولبير ودافيد بريس إلى لا يوجد موضوع في نظرية العلاقات الدولية أكثر إثارة للجدل من حقيقة دور المؤسسات العالمية حيث يرون بأن الفاعلين عبر القوميين خاصة الشركات المتعددة الجنسيات ومنظمات غير حكومية استحوذت تدريجيا على سلطات للدول وساهمت في تقويض صلاحياتها لذلك وجب التوقف عند بعض القضايا التي تجعل من مقولة الدولة اللاعب الوحيد في العلاقات الدولة حيث إن هناك تزايد لنفوذ الفاعلين الغير دوليين الذين أصبحوا محددين رئيسين للعلاقات الدولية كالمنظمات غير حكومية، الأفراد الشركات غير الوطنية.

النظريات النقدية وبعد الحداثة:

اعتبرت البنيات الأساسية للسياسية الدولية هي بنيات اجتماعية أكثر منها مادية ادعاء يتعارض مع الفلسفة المادية للواقعيين[1]. كما أن هذه البنيات تشكل هويات وأن اهتمامات إتباعها أكثر من كونها تشكل سلوكهم فقط ·

البنائية:

تري أن القضية الجديرة بالنقاش هي كيف يتم فهم الفوضى (الفوضى التي تعتبرها الواقعية أساس النزاعات الدولية) كما اعتبرت إن الفوضى هي ما صنعته الدول وليس معطى مسبق كما أن البنائية ركزت على مستقبل الدول وتعتبر أن الاتصالات عبر الوطنية وتقاسم القيم المدنية أدت إلى تقويض دعائم الولاءات الوطنية التقليدية.

المطلب الرابع: تطور اتجاهات المدرسة الواقعية في تحليل العلاقات الدولية

تمثل الواقعية الجديدة امتدادا للواقعية التقليدية ومن أهم كتابها كينيث والتز روبرت جيلين وروبرت تاكر ويتميز هؤلاء عن مفكري الواقعية التقليدية بمحاولة تقديم نظرية عملية محاولين تجاوز ما يعرف بالتجريبية المتنافرة الأجزاء وذلك على النقيض من النظرية التقليدية التي تقوم علي البديهية أنها تحاول تحويل العلاقات الدولية إلي علم الاجتماعية واهم ما اخذ على الواقعية التقليدية ومفكريها ما يلي :

1. وجود مفاهيم وحجج غير واضحة ومشوشة ومتزعزعة.
2. عدم وضوح في التميز بين الأمور الموضوعية والذاتية في الحياة السياسية الدولية.
3. الاهتمام فقط بالمجال الأمني السياسي في تحليل السياسة الدولية.

[1]- بولمكاحل إبراهيم. **نفس المصدر**.

يمكن تلخيص أهم مبادئ ومرتكزات الواقعية الجديدة في تفسيرها للسلوك الخارجي للدول، من خلال النقاط التالية:

أ- **الدولة كفاعل أساسي وحدوي وعقلاني:** فالدولة هي الفاعل الأساسي في السياسة الدولية بسبب امتلاكها لوسائل العنف المنظم. أما الأمر الأهم الذي جاء به والتز في هذا الجانب انه بين تفاعل هذه الفواعل من دول ومنظمات وشركات فيما بينها يشكل لنا جديد مستقل عن الأطراف المشكلة ·

ب- **الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي هي التي تحدد سلوك الفواعل:** تعرف الفوضوية بأنها تعبر عن حالة غياب الحكومة على المستوي الدولي. وبالمعني فإنها بالتأكيد سمة من سمات النظام الدولي وتحدد الإطار الاجتماعي السياسي الذي تحدث فيه العلاقات الدولية. ومن حيث الظاهر نجد ان منطق الفوضوية حاسم، فالدول هي العناصر الفاعلة الرئيسية الموجود في بيئة المساعدة الذاتية والتي تكون فيها المعضلة الأمنية · لذا إن الواقعية الجديدة تسعى للعمل ضمن حدود الفوضوية البنيوية ·

ج- **العوامل الداخلية ليست عاملا مهما في السياسة الدولية:** يتمسك الواقعيون الجدد بطرح صلب جدا بخصوص فصل السياسة الداخلية عن الخارجية ونفي اية علاقة بينهما ·

أهمية العوامل الداخلية عند الواقعية التقليدية الجديدة في تفسير السياسة الخارجية:

حيث قدمت مواقف وصفت بالمعتدلة ·لتشكل بذلك مبادرة ايجابية لإعادة النظر في مستويات التحليل المعتمد في تفسير السلوك الخارجي وإعطاء أهمية للمحددات الداخلية الي جانب المحددات النسقية ·وتنقسم الواقعية النيو الكلاسيكية بدورها إلى ما يعرف

الواقعية الدفاعية والواقعية الهجومية. فكلاهما يعترف ويقر بدور وتأثير البنية الداخلية وادراكات صانع القرار على توجهات وأهداف السياسة الخارجية، غير ان هذا لا يمنع من وجود فوارق بينهما سنحاول تبيينها فيما يلي:

الواقعية الدفاعية:

فعندما تكون القدرات الدفاعية أكثر تيسرا من القدرات الهجومية فانه يسود الأمن وتزول حوافز النزعة الدفاعية ستتمكن الدول من التمييز بين الأسلحة الدفاعية والأسلحة ذات الطابع الهجومي[1]. وهي بذلك تقلص من آثار الطابع الفوضوي للساحة الدولية وبالتالي تخفف من حدة تأثير هذه البنية الفوضوية على سلوكيات الفواعل والقادة السياسيون يحاولون وضع دبلوماسية عنيفة وإستراتيجية هجومية إلا في حالة الإحساس بالخطر، وبالتالي في غياب الأخطار الخارجية، الدول ليس لها دوافع آلية إلى إتباع هذه السياسات العنيفة· وعليه فقد طورت الواقعية الدفاعية فرضيات تبين من خلالها اثر البنيات الداخلية للدولة في تحديد طبيعة التوجه الخارجي للدول·

الواقعية الهجومية:

ظهرت الواقعية الهجومية كرد فعل للواقعية الدفاعية، حيث انتقدتها حول المرتكز الأساسي لها في إن الدولة في إطار الفوضى الدولية تبحث فقط عن أمنها، حيث تري عكس ذلك بأن الفوضى الدولية تفرض باستمرار على الدول تعظيم وزيادة القوة.

يؤكد فريد زكرياء من ان التركيز على السياسة الخارجية للدول يجب أن يضم المتغيرات الداخلية والنسقية والتأثيرات الأخرى مخصصة ومحددة مظاهر السياسة الدولية التي يمكن تفسيرها المتغيرات. وشكلت هذه المواقف الجديدة بالنسبة للواقعية

[1] –Volker Rittber Approaches to the study of foreign policy derived from international relations theories in site https://bit.ly/3CDN0IT

النيوكلاسيكية تحولا عميقا لدي المدرسة الواقعية فيما يتعلق بالحدود الداخلية في توجيه السياسة الخارجية، بالإضافة لهذا فقد شكلت التطورات الجديدة على المستوي العلمي الذي عرفته الدول بداخلها، كذلك زيادة الاهتمام الشعبي والرأي العام بقضايا الدولية.

المبحث الثالث: طبيعة الصراع في اليمن

المطلب الأول: المكانة الاستراتيجية لليمن

نحو 2000 كيلومتر هي الحدود التي يشترك فيها اليمن مع السعودية من الشمال، بينما تحد اليمن من جهة الشرق سلطنة عمان، وتشترك الدولتان بحدود يبلغ طولها 288 كيلومتراً. على مسافة قدرها 2500 كيلومتراً، تمتد الجبهة البحرية لليمن، وتطل على بحر العرب وخليج عدن من الجنوب، والبحر الأحمر من الغرب. موقع اليمن البحري إضافة إلى تكونه من جبهتين مائيتين، يتميز باطلالته على **مضيق باب المندب** أحد المضائق المائية المهمة باعتباره عنق الزجاجة بالنسبة للبحر الأحمر، والذي يتحكم بالطرق التجارية بين الشرق والغرب[1]. اكتسب هذا المضيق أَهَمِيَّتَه الاستراتيجيةَ منذ افتتاح قناة السويس عام 1869م، ووفَّرت طبيعة الجغرافيا لليَمَن بامتلاكه هذا الموقع سلطةَ التحكم به، دون أن تكونَ بالضرورة تملك القوة لذلك؛ باعتباره المدخلَ الوحيدَ للبحر الأحمر، إضافةً إلَى التداخل الوثيق بين مضيق باب المندب ومضيق هُرمُز، باعتبارهما طريقَين للناقلات المحملة بنفط الخليج باتجاه أوروبا، ناهيك عن اعتباره الحزامَ الأمني للجزيرة العربية، وهمزة وصلٍ بين إفريقيا والجزيرة والخليج[2]. يمر عبر باب المندب يومياً ما نسبته ثلاثة ملايين وثلاثمائة ألف برميل نفط، بما نسبته 4٪ من الطلب العالمي على النفط، وتمر عبره إحدى وعشرون

1- **أحمد عبد اله**، أهمية الموقع الاستراتيجي لليمن في الصراع المحلي-الإقليمي-الدولي، 2015، في الموقع: https://cutt.us/iSxko، تاريخ الاطلاع: 2022/05/29.

2- حسين الجنيد، **الموقع الاستراتيجي لليَمَن.. أساس المطامع الأمريكية وأهم أسباب العُدْوَان، صحيفة المسيرة، في الوقع: https://www.amrannet.com/2292/**، تاريخ الاطلاع: 2022/05/29.

ألف سفينة سنوياً، أي أن الشحنات التجارية التي تمر عبر الممر تعادل 10٪ من الشحنات التجارية العالمية. هذه الخصائص جعلت باب المندب يحتل المرتبة الثالثة عالمياً بعد مضيق هرمز، ومضيق ملقا من حيث كمية النفط التي تعبره يومياً، مما زاد أهميته الاستراتيجية، وزاد من قيمته الاقتصادية. ومما يضاعف من أهمية موقع اليمن انتشار جزره البحرية في مياهه الإقليمية على امتداد بحر العرب، وخليج عدن، والبحر الأحمر. موقع اليمن الجغرافي المهم والاستراتيجي يجعل منه **اليوم ساحة صراع محلي وإقليمي ودولي**، ويجعل من الجهة المسيطرة لاعباً أساسياً في المنطقة، ويعطيه القدرة على التحكم بمدخل أحد أهم المعابر المائية في العالم[1]. (انظر الخريطة).

الشكل 01: خريطة اليمن الجغرافية

المصدر: https://cutt.us/EzSEZ

[1]– **أحمد عبد اله**، نفس المصدر.

المطلب الثاني: خلفيات الصراع في اليمن

تداخلت العوامل والأسباب التي ساهمت في تأجيج الصراع في اليمن فمنها الداخلية ومنها الخارجية.

1- العوامل **الداخلية:**

على مدار السنوات الـــ 31 الماضية، لم يعرف اليمن الهدوء من الحروب سوى قرابة الـــ 3 أعوام، بعد إعادة توحيد شطريه الشمالي والجنوبي، لتندلع المعارك مرة أخرى، ويستمر نزيف الدم في البلد الضارب جذوره بالحضارة.

صالح والحوثيون:

في 1990 بعد إعادة توحيد اليمن، انتقل علي عبد الله صالح من رئيس اليمن الشمالي وهو المنصب الذي شغله منذ عام 1978 إلى رئيس الجمهورية اليمنية لكن في الوقت ذاته بدأت جماعة "أنصار الله" الزيدية الشيعية، أو ما عرف بالحوثيين، الصعود التدريجي على مسرح السلطة، بدعم ضمني من صالح.

1994: بعد سنوات فقط من إعادة توحيد اليمن، اندلعت شرارة الحرب الأهلية مرة أخرى، بين الجيوش غير المدمجة من الشمال والجنوب لكن تلك الحرب كانت قصيرة، وانتهت بهزيمة الجنوبيين، وإعادة توحيد البلاد مرة أخرى.

2004-2010 التمرد الحوثي: بدأ التوتر يتصاعد بين حكومة علي عبد الله صالح، والحوثيين بقيادة حسين بدر الدين الحوثي، بعد اتفاق بين الرئيس اليمني والسعودية بشأن الحدود، وهو ما دفع الحوثيين لقيادة تمرد ضد الحكومة عام 2004. بدأت قوات صالح في

حملة اعتقالات بحق الحوثيين طالت المئات منهم، وأعلنت عن مكافأة كبيرة، مقابل رأس حسين بدر الدين الحوثي، واستمر القتال بين الطرفين حتى قتل الحوثي في سبتمبر 2004[1].

حل عبد الملك الحوثي مكان أخيه واندلع قتال مجددا مع الحكومة اليمنية، عام 2005، سقط ضحيته المئات من الجانبين، وانتهت المعارك باتفاق أدى إلى استسلام قوات الحوثي. لكن الهدوء لم يدم سوى عامين، وفي مطلع 2007، اندلعت المعارك مرة أخرى، واستمر القتال لمدة 5 أشهر وتدخلت قطر بوساطة أفضت إلى وقف إطلاق النار بين عبد الملك الحوثي وعلي عبد الله صالح.

2008: لم يصمد اتفاق وقف إطلاق النار، وعادت المعارك مرة أخرى، وبحلول يوليو من العام ذاته، أعلن علي عبد الله صالح، انتهاء القتال في محافظة صعدة معقل الحوثيين.

2009-2010: أطلق علي عبد الله صالح عملية أسماها "الأرض المحروقة" في أوت 2009، لسحق التمرد الحوثي على حكومته في صعدة، ولم يتوقف القتال داخل اليمن، بل توسع ليطال الأراضي السعودية، واشتبك الحوثيون مع الجيش السعودي الذي قصف معاقلهم بضربات جوية، لكن المعارك انتهت مجددا باتفاق وقف إطلاق نار بين عبد الملك الحوثي وصالح في فبراير 2010.

القاعدة في اليمن:

في العام ذاته اندلع صراع جديد في اليمن، بين القوات الحكومية وتنظيم القاعدة في اليمن، وتمت محاصرة محافظة شبوة جنوب شرق البلاد، للقضاء على مقاتلي التنظيم.

[1]- علاء عبد الرحمن،" 3 عقود من الصراعات والحروب في اليمن لم تنهها الوحدة"، https://bit.ly/3CxCWlW، تاريخ الاطلاع: 3 _10_2022.

يناير 2011: وصل الربيع العربي إلى اليمن، وانطلقت شرارة الاحتجاجات ضد حكم صالح، الذي استمر 33 عاما، والذي قابلها بالقمع الشديد بالرصاص الحي، ورغم تقديمه تنازلات إلا أن رقعة التظاهرات توسعت لتطال أغلب المدن اليمنية، وبلغت حصيلة الضحايا قرابة ألفي قتيل برصاص قوات صالح.

أبريل 2011: اندلاع اشتباكات عنيفة بين قبائل حاشد ذات النفوذ وقيادات من الجيش دعمت المعارضة، مع قوات علي عبد الله صالح، في صنعاء، بعد رفض الأخير التوقيع على صفقة توسطت فيها دول الخليج لتسليم السلطة، رغم موافقة المؤتمر الشعبي العام حزب صالح عليها[1].

يونيو 2011: تعرض صالح لمحاولة اغتيال، عبر تفجير استهدفه داخل أحد مساجد صنعاء، وأصيب بحروق وجروح خطيرة، ونقل إلى السعودية للعلاج، ومكث فيها أشهرا عديدة، حتى خرج بخطاب تلفزيوني ليعلن أنه تماثل للشفاء. وتبدأ بعدها عملية سياسية لتسليم السلطة إلى نائبه عبد ربه منصور هادي. والذي انتخب لاحقا رئيسا للبلاد خلفا لصالح لقيادة مرحلة انتقالية ووضع دستور جديد للبلاد.

أغسطس 2014: دخلت البلاد في توتر كبير، رغم محاولات المضي في إنتاج نظام جديد، بعد قرار لحكومة هادي رفع من خلاله أسعار المحروقات، وتصدر الحوثيون الاحتجاج عليه، واقتحموا بذريعته العاصمة صنعاء بمظاهرات حاشدة. لتتحول التظاهرات إلى انقلاب عسكري تسقط فيه صنعاء بالكامل، بالإضافة إلى السيطرة على مدينة الحديدة على ساحل البحر الأحمر.

[1] علاء عبد الرحمن،" 3 عقود من الصراعات والحروب في اليمن لم تنهها الوحدة"، https://bit.ly/3CxCWlW، تاريخ الاطلاع: 3 _10_2022.

فبراير 2015: سيطر الحوثيون على الحكومة اليمنية، وفر هادي من القصر الرئاسي في صنعاء صوب عدن، وأعلن إلغاء استقالته التي أصدرها سابقا، واستمراره رئيسا شرعيا للبلاد، ووصف ما قام به الحوثيون بالانقلاب، مقابل تنديد الأمم المتحدة بما قام به الحوثيون والاعتراف دوليا برئاسة هادي.

مارس 2015: دخول تنظيم الدولة على مسرح الصراع في اليمن، والإعلان عن أولى عملياته في البلاد، عبر تفجيرين انتحاريين في مساجد للحوثيين في صنعاء، إضافة إلى تصاعد المعارك بين الحوثيين والقوات الحكومية، والزحف صوب عدن، ما أدى إلى فرار هادي منها إلى السعودية وسقوطها بعد فترة وجيزة، إضافة إلى استيلائهم على أجزاء من تعز[1].

2-العوامل الخارجية:

1- تدخل الطيران الأمريكي على أرض اليمن لضرب جيوب تنظيم القاعدة.

2- تدخل التحالف العربي لضرب الحوثيين مما تسبب في توسع دائرة الحرب وكارثة إنسانية خطيرة.

3- إن الغرب بشقيه الأمريكي والأوروبي يتنافسان تنافسا محموما على النفوذ والثروة في اليمن، ويحاول كل طرف أن يسيطر على أهم الممرات العالمية، وعلى أهم مواقع المناورات الاستراتيجية في المنطقة علاوة على قاعدة مثلث النفط والغاز الطبيعي في الجزيرة العربية.

4- التدخل الغربي والأمريكي اللذان أمدا قوى التحالف العربي ودربهم بالأسلحة المحرمة، فأمريكا زودتهم بالوقود في الهواء وذخائر عنقودية علاوة على صفقات الأسلحة البريطانية.

[1]- علاء عبد الرحمن، نفس المصدر.

5- تدخل "إيران"... وهذه طامة كبرى قلبت الرأي العام العربي الأجنبي عليهم وعلى الحوثين، وقد يتسبب ذلك مستقبلا في تحويل اليمن إلى ثكنات عسكرية عربية وأجنبية.

كل هذا ألقى بظلاله وتسبب في خراب ومأساة الانسانية قد حدث هذا القول المنسوب إلى الأمين العام للأمم المتحدة:

الفصل الثاني

أطراف الصراع في اليمن وتدخل السعودية

المبحث الأول: الأطراف الداخلية للصراع اليمني

المطلب الأول: الوضع في اليمن قبل الحرب

لقد عانت اليمن من مشاكل سياسية وامنية واقتصادية من فترة زمنية بعيدة وذلك بسبب غياب دولة مركزية قوية قادرة على بسط نفوذها على كامل التراب الوطني، بل أن الامر كان يزداد سوءا مع مرور الزمن سواء في عهد المملكة المتوكلية اليمنية أو بعد ثورة السلال في سبتمبر 1962 وقيام الجمهورية او بعد الوحدة بين الشمال والجنوب سنة 1990، حيث برز الحراك الجنوبي المناهض للسلطة المركزية في صنعاء والداعي لاستعادة المحافظات الجنوبية استقلالها وفض الوحدة التي قامت، وهو ما ادخل اليمن في حرب أهلية سنة 1994، كما ان الوضع السياسي القائم على تقاسم السلطة بين القبائل وبعض الطوائف والجماعات الوطنية قد أدى الى ظهور حركات تمرد ضد الدولة منها الحركة الحوثية وغيرها[1].

هذا إلى جانب توفر تربة خصبة لنمو حركات الإرهاب الدولي مثل القاعدة وقيامها بعمليات إرهابية مدعومة من قبل فئات متطرفة داخل المجتمع اليمني حتى وان لم تقدم لها الحكومة اليمنية اية مساندة، وبطبيعة الحال فان تلك العمليات خلقت نوعا من الفوضى الأمنية في البلاد واستدعت تدخل الولايات المتحدة الامريكية لمواجهتها في إطار حربها على الإرهاب.

وظلت اليمن تواجه حالة من عدم الاستقرار المروع على جميع الأصعدة ناهيك عن انتشار الفقر والأمية والفساد وارتفاع نسبة البطالة بين أوساط الشباب وتهميش الفئة المثقفة وعدم السماح للمواطنين بالمشاركة في تسيير شؤون الدولة، حيث ظل علي عبد الله صالح

[1] شيخ فتيحة، **اقتصاد الحرب في اليمن: التدابير والتداعيات**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الافتراضي الدولية الموسوم ب الصراع في اليمن: من الربيع العربي الى الحرب الاهلية، **ص 3.**

على سدة الحكم ما يزيد عن 30 سنة وظل حزبه المؤتمر الشعبي العام يتربع على عرش البرلمان وعلى الحياة السياسية (إضافة الى سيطرته على المؤسسة العسكرية.[1]

وقد سمح ما اصطلح عليه بالربيع العربي عام 2011 الفرصة لتلاقي العديد من هذه المجموعات والمظالم، وازدادت المظاهرات في صنعاء بقيادة الطلاب، كما انتشرت الاحتجاجات في كامل التراب الوطني بدعم من أحزاب اللقاء المشترك والحوثيين والحركة الجنوبية.

وبعد أشهر من المظاهرات والاشتباكات وسقوط الضحايا، وافق الرئيس صالح على اتفاق جرى وضعه مع مجلس التعاون الخليجي، نقل الحكم بموجبه إلى نائب الرئيس عبد ربه منصور هادي مع تقاسم السلطة بين المؤتمر الشعبي العام والأحزاب السياسية المشاركة في تكتل أحزاب اللقاء المشترك.

وفي عام 2012 انضم صالح الذي أصبح خارج السلطة الى الحوثيين حيث زودهم بالتمويل ووحدات عسكرية نخبوية، واندلعت الحرب الاهلية التي لا تزال قائمة منذ 7 سنوات حتى الآن عندما سيطر الحوثيون بدعم من صالح على العاصمة صنعاء في سبتمبر 2014 ثم استولوا على القصر الرئاسي في جانفي 2015 واستقال هادي وهرب إلى عدن ثم استعاد السلطة، وفي مارس 2015 بدأت المملكة العربية السعودية دعما للرئيس هادي واعتقادا بان الحوثيين على علاقة وثيقة بإيران، بقيادة الغارات الجوية ضد أهداف الحوثيين[2].

[1]– نفس المرجع. ص 4.

[2]– **شيخ فتيحة**، اقتصاد الحرب في اليمن: التدابير والتداعيات، نفس المرجع. ص 4.

المطلب الثاني: الاطراف الداخلية

الطرف الأول: الأحزمة الأمنية في عدن (الحراك الانفصالي)، وقوات طارق صالح في إقليم تهامة، والمليشيات السلفية وبعض القوى القومية في تعز. تكنّ هذه الأطراف المحلية العداء لجماعة الحوثي وتحاربها، لكن من يحركها هو القائد الإماراتي الذي يقيم في عدن. من هذه الأحزمة هناك من يطالب بالانفصال وهناك من تتمسك بوحدة البلاد مثل الحركات السلفية في تعز، والمقاومة التي يقودها طارق صالح في الحديدة لا تنادي بالانفصال، وإن كانت لديها تصفية حسابات مع بعض الأطراف في الشرعية اليمنية، إلا أنها تتمسك بوحدة البلاد الجغرافية.

في 11 ماي 2017، وقف محافظ عدن السابق، عيدروس الزبيدي أمام علَم اليمن الجنوبي السابق وأعلن عن إنشاء المجلس الانتقالي الجنوبي المؤلف من 26 عضوًا تلقى هذا المجلس دعمًا مباشرًا من دولة الإمارات العربية المتحدة، إلا أنه لا يحظى بدعم كلي من أبناء الجنوب. وضع هذا المجلس هدفًا رئيسًا له، هو تحقيق الانفصال عن الشمال اليمني، إلا أنه لم يتمكن من بسط سيطرته على الجغرافيا في جنوب اليمن كافة، حيث إنه لا يسيطر سِوى على مناطق محدودة خاصة في عدن ومحافظة الضالع وبعض المناطق الأخرى. كما جاء في البيان الرسمي للمجلس الذي صدر يوم 21 ماي 2017 حيث تحدث المجلس بوضوح عن الاستقلال، وإرساء الفيدرالية، وأسس الدولة الكاملة السيادة، فشدّد على أن "شعبنا الصامد قد اختار طريقه ومصيره، وعلى العالم الوقوف إلى جانبه بكل وضوح وشفافية، ومساعدته في تحقيق استقلاله وطنًا ودولة وهوية، وإرساء ركائز دولته **الفدرالية الجنوبية**. "حاول هذا المجلس الانقلاب على شرعية اليمن الدستورية،

وتلقى دعمًا مباشرًا من الإمارات في نهاية يناير عام 2018، "وتدخل الطيران الإماراتي لصالح الانفصاليين ."لكن لم ينجح ذلك الانقلاب، إلا أن هذا المجلس مستمرّ[1].

الطرف الثاني: جماعة الحوثي: وهي التي قامت بالانقلاب في 21 سبتمبر 2014. يسعى المشروع الحوثي إلى توطيد أركان حكمه في المرتفعات الشمالية في شمال اليمن حيث إن هذه المناطق كانت معقلًا تاريخيًّا للحركة الإمامية، واستمر حكم بعض الأسر الزيدية الإمامية التي كانت تدّعي حقّها التاريخي في الحكم في بعض هذه المرتفعات الوعرة لفترات متقطعة خلال القرون الماضية، حيث كانت تحكم مناطق محددة، إلا أنها كانت تُخفِق في بسط سيطرتها على الأراضي اليمنية كافة. تهدف الحركة الحوثية إلى بسط سيطرتها على المرتفعات الشمالية، وجزء من المناطق الوسطى، وأن يكون لها منفذ بحري على البحر الأحمر. حاليًّا، تسعى الحركة الحوثية إلى أن يكون لها حكم ذاتي في المناطق التي تحت سيطرتها، وقد اقترح وزير الدفاع الأمريكي السابق جون ماتيس: "تقسيم اليمن إلى مناطق حكم ذاتي لإنهاء الحرب الأهلية الدموية .أشار الوزير الأمريكي بهذا المقترح إلى الحركة الحوثية، بحيث تُمنَح حكمًا ذاتيًّا في بعض المناطق الشمالية، بشرط أن توقف الحركة الحوثية اعتداءاتها على الأراضي السعودية[2].

الطرف الثالث: شيوخ القبائل وبعض شيوخ الدين وجزء من التنظيمات الإسلامية في بعض المناطق الشرقية والشمالية: هذا الرفّ يمثّل ثقلًا لا بأس به في حكومة اليمن الشرعية. أما بالنسبة للحكومة اليمنية الشرعية فهي مسيطرة على المشهد في المناطق الشرقية، وبخاصة في مأرب، وحضرموت، والجوف، وتخوض حربًا سياسية مع التحالف العربي، وعسكرية مع جماعة الحوثي.

---

1 عادل دشيلة، أهداف أطراف الصراع المحلي والإقليمي في اليمن، https://bit.ly/3RDf8RF ، تاريخ الاطلاع: 4 _10_2022.

[2]عادل دشيلة، نفس المرجع.

بهذا يظهر المشهد اليمني معقدًا، ومن يتحكم به هو دول الإقليم، لا القوى المحلية .وهذا يجعل انتهاء الحرب في المستقبل المنظور صعبًا، ما لم تكن هناك مصالحة إقليمية شاملة تضمّ أطراف الصراع الحقيقي (إيران– السعودية)، ومن ثم مصالحة يمنية[1].

المبحث الثاني: الأطراف الخارجية وأهدافها من التدخل العسكري المباشر وغير المباشر في الحرب اليمنية

المطلب الأول: المملكة العربية السعودية

1. أهداف التدخل السعودي في اليمن

إن السبب الرئيسي للاهتمام السعودي باليمن هو الموقع الإستراتيجي للعاصمة صنعاء ومضيق باب المندب، الذي يربط البحر الأحمر بالمحيط الهندي، وهي البوابة الرئيسية لتصدير النفط السعودي للعالم. والمهم بالنسبة للسعودية والخليج عموماً لتأمين مصالحهم هو الجغرافيا اليمنية، بحكم أن اليمن لها موقع جغرافي جعلها مطمع لكثير من القوى الاستعمارية عبر التاريخ. فنجد أن مضيق باب المندب الذي يقع تحت السيادة اليمنية ويمر عبره حوالي 6.2 مليون برميل يومياً من النفط الخام والمشتقات النفطية. بالإضافة إلى أكثر من 30% من التجارة العالمية للغاز الطبيعي بحسب بيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية .(EIA) فضلاُ عن أكثر من 10% من إجمالي التجارة العالمية تمر عبر باب المندب. وعليه فهذا الموقع المتميز لليمن هو الضامن للحفاظ على مصالح دول الخليج الاقتصادية والسياسية وحتى العسكرية.

فبحكم الخلافات المزمنة بين النظام في السعودية والنظام في إيران والتهديدات الإيرانية المتواصلة لقطع الطريق على إمدادات النفط عبر مضيق هرمز، حاولت

[1] نفس المرجع.

السعودية الحصول على منفذ على بحر العرب لبناء أنبوب لنقل نفطها للهروب من تهديدات إيران. على الرغم من أن لدى السعودية أنبوب طوله 1200 كيلو ويمتد من حقل بقيق في المنطقة الشرقية إلى مدينة ينبع بالبحر الأحمر إلا أن هذا الأنبوب لا يستطيع نقل أكثر من خمسة إلى ستة ملايين برميل يومياً، وبالتالي قد تحتاج إلى أنبوب عملاق لنقل كميات أخرى من النفط الخليجي عبر بحر العرب، ولبناء هذا الانبوب نجد السعودية بحاجة إلى أرض تكون سعودية وغير خاضعة لسلطة أي دولة أخرى لتبني عليها هذا الانبوب. وهذا يظهر من الاهتمام الخالص الذي توليه السعودية بمحافظة المهرة التي من الواضح أنها الأرض التي ترغب السعودية في الاستيلاء عليها[1].

2. الدور السعودي في الأزمة اليمنية:

تأتي المملكة العربية السعودية في مقدمة الدول التي تتعامل مع اليمن باعتباره عمقاً حيوياً بالنسبة لها ولأمنها ومصالحها، ومن هنا جاء تدخلها المستمر عبر التاريخ اليمني المعاصر في الشأن اليمني. فعندما اندلعت الثورة على حكم الإمام أحمد بن يحي في 26 سبتمبر 1962 وقفت في صف المملكة المتوكلية في مواجهة الثورة التي رأت فيها توسعاً للمد الناصري القومي، وطوال حرب أهلية استمرت 8 سنوات، نجد أن السعودية دعمت القوات الموالية للإمام محمد البدر في مواجهتهم مع الثوار حتى انتهت الحرب بهزيمة الإمام وتأسيس الجمهورية العربية اليمنية عام 1970، وبعد ذلك سعت السعودية لاحتواء الجمهورية الجديدة باعتبارها دولة عازلة بينها وبين جمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية في اليمن الجنوبي التي استقلت عن بريطانيا وأعلنت نفسها دولة اشتراكية مما يهدد الأمن القومي للسعودية، لذلك سعت لإجهاض أي محاولة لتوحيد شطري اليمن لأن ذلك سيؤدي

[1] إسراء إيهاب حافظ العزيزي **وآخرون**، التدخلات الخارجية في الأزمة اليمنية في الفترة من (2011–2022)، المركز الديمقراطي العربي 9_ 08_ 2022،https://democraticac.de/?p=83765، تاريخ الاطلاع: 4_10_2022.

إلى وصول الحكم الاشتراكي في الجنوب الي مواقع الحكم في كامل اليمن. كما دعمت السعودية علي عبد الله صالح وتحالفت معه في إطار المواجهة مع اليمن الجنوبي[1].

وبعد قيام الوحدة اليمنية عام 1990 تصاعدت الخلافات بين الجمهورية الجديدة والسعودية على إثر الخلاف في الموقف من احتلال العراق للكويت وحرب الخليج التي شنتها أمريكا على العراق، حيث كان علي عبد الله صالح يري: "أن عراق ضعيف يعني هيمنة السعودية على المنطقة العربية وشبه الجزيرة العربية ومن ثم مزيداً من التدخل في الشأن اليمني". ثم جاءت حرب الانفصال عام 1994 وانحازت فيها السعودية إلى الجانب الاشتراكي الجنوبي مقدمه له دعماً سياسياً ومادياً ولم تتحسن العلاقات الا عام 2000 عندما وقعت معاهدة جدة بين الدولتين والتي تم بموجبها ترسيم الحدود النهائية وحل الخلافات الحدودية المستمرة منذ عام 1934.

ثم انتقلت التدخلات السعودية في اليمن الي مرحلة جديدة بعد صعود جماعة أنصار الله "الحوثيين" في محافظة صعدة – على الحدود مع السعودية – ومع اندلاع حروب صعدة عام 2004 تدخلت السعودية عسكرياً عام 2009 وقامت بتوجيه ضربات جوية ومدفعية على مواقع الحوثيين. وبعد انطلاق الاحتجاجات الشعبية في الدول العربية عام 2011 فيما عُرف باسم "ثورات الربيع العربي"، بدأت المملكة العربية السعودية في احتواء هذه الثورات، وظهر ذلك بوضوح في اليمن، عندما شهدت البلاد انطلاقة "ثورة الشباب" في فبراير 2011، ومن هنا ظهرت مخاوف السعودية من ملفات عديدة منها: الإرهاب، والمسلحين الحوثيين، بالإضافة الي خوفها من انتقال المد الثوري الي الداخل السعودي، ومن هنا نجد أن استجابة السعودية كانت تُشكل البداية عبر دعمها لحليفها علي عبد الله صالح، وذلك قبل أن تتجه الي قيادة مبادرة انتقالية والتي عُرفت "بالمبادرة

[1] أسماء طارق فتحي سعد، **الدور السعودي في الصراع اليمنى من "2011-2016م"**، المركز الديمقراطي العربي، 14نوفمبر 2016، الرابط https://democraticac.de/?p=39856 تاريخ الاطلاع: **4_10_2022.**

الخليجية" أمام استمرار تصاعد حركة الاحتجاجات. ومن المنظور السعودي كان الهدف من تلك المبادرة هو تجنيب اليمن سيناريو الصدام والنزاع الأهلي، خصوصاً بعد تشبث الرئيس صالح بمنصبه في الرئاسة، وانشقاق القوات التابعة للواء محسن الأحمر عن الجيش اليمني واعلانها الانضمام إلى الثورة، وبالفعل تم التوقيع على المبادرة بصيغتها النهائية في نوفمبر 2011، وقام علي عبد الله صالح بتسليم منصب الرئاسة الي نائبه عبد ربه منصور هادي، وجرت تشكيل حكومة وفاق وطني في يناير 2012 ثم اجراء الانتخابات الرئاسية وانتخاب هادي في فبراير 2012.

وخلال الفترة الانتقالية تراجع اهتمام السعودية بتطورات الأوضاع في اليمن، وذلك بسبب عدم رغبتها في دعم السلطة الجديدة التي يشارك فيها حزب التجمع اليمني للإصلاح المنصف ضمن التيارات الإسلامية، حيث كانت السعودية في مرحلة الربيع العربي تخوض مواجهة مع كل من اعتبرته خطر الحركات الإسلامية السياسية في عموم المنطقة العربية، حتى تم تغليب هذا الخطر على خطر تمدد النفوذ الإيراني، كما قام مجلس الوزراء السعودي بتصنيف جماعة "الاخوان المسلمين" باعتبارها جماعة إرهابية. وبذلك تُرك الحوثيون يتوسعون جنوباً خلال عامي 2013 و2014 باعتبارهم يخوضون مواجهة مع حزب الإصلاح ويعطلون مسار التحول الديمقراطي التي جاءت به ثورة الشباب اليمنية، وذلك دون أي تدخل سعودي لمواجهة هذا التوسع[1].

وبعد دخول الحوثيين صنعاء في سبتمبر 2014 وقيامهم بحل البرلمان، وتمكين اللجنة الثورية من قيادة البلاد. فر عبد ربه منصور هادي من صنعاء الي عدن، ومن هناك أعلن سحب استقالته، كما الغي "اتفاق السلم والشراكة". ومن عدن انتقل الي

[1] ماجد المذحجي، أسيل سيد أحمد، فارع المسلمي، **أدوار الفاعلين الإقليميين في اليمن وفرص صناعة السلام**، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، يونيو 2015، الرابط: https://sanaacenter.org/ar/yemen-in-crisis-ar/14 تاريخ الاطلاع: **4_10_2022.**

السعودية وقدم طلباً لدول مجلس التعاون الخليجي من أجل التدخل في اليمن وإعادة الحكومة الشرعية الي الحكم، ونتيجة لذلك أعلنت السعودية عن تشكيل تحالف عسكري عربي ضم دول مجلس التعاون الخليجي – ما عدا سلطنة عمان – بالإضافة الي الأردن والمغرب ومصر والسودان. وعُرف هذا التحالف باسم "عاصفة الحزم" وكان يسعي الي تحقيق مجموعة من الأهداف منها:

- إعادة الشرعية إلى الحكم بعد انقلاب الحوثيين عليها.
- التصدي للتحركات والعمليات العسكرية لجماعة الحوثي ومن تحالف معهم، ومنعهم من السيطرة على البلاد
- منع وصول الأسلحة جواً وبحراً الي الحوثيين، وذلك لتحقيق أمن المنطقة العربية
- مواجهة النفوذ الايراني المتوغل في اليمن، واستمرار مكافحة الإرهاب، على أساس أن إيران تمثل تهديداً لوحدة استقرار العرب، لذلك يجب ردعها.
- تكثيف جهود تقديم المساعدات الاغاثية والطبية لليمنيين، وافساح المجال للجهود الدولية لتقديم المساعدات الإنسانية.

سعت السعودية بعد ذلك الي اتخاذ خطوات توفيقية وتقديم مبادرات للتسوية مع الحوثيين، إلا أن تعنت الحوثيين وتمسكهم بما سيطروا عليه ظل عاملاً معرقلاً لأي تقدم على صعيد التسوية[1].

كما فتحت السعودية جبهة جديدة من المواجهات في اليمن، وذلك عندما دخلت القوات السعودية في نوفمبر 2017 محافظة المهرة، شرق اليمن، وفرضت سيطرتها علي

[1]– **إسراء إيهاب حافظ العزيزي** وآخرون، نفس المرجع.

المطارات والموانئ والمنافذ الحدودية، وذلك قبل أن تشرع ببناء خمس قواعد عسكرية بالمحافظة، وكان الهدف المعلن هو ضمان ضبط الحدود مع عمان، في حين أن التوجه السعودي له مصالح أخري متمثلة في التخطيط لبناء خط أنابيب نفط يمر عبر المحافظة باتجاه بحر العرب، بما يضمن تجنب صادرات النفط السعودية الحجاة للمرور حصراً عبر مضيق هرمز التابع للتهديدات الإيرانية، وسعت سلطة عمان لمواجهة هذا الحضور السعودي عبر مظاهرات قادتها العشائر المحلية في المحافظة المعروفة بعلاقاتها الوثيقة مع سلطنة عُمان.

3. الهجمات الحوثية على السعودية:

وفي عام 2017 صعد الحوثيون من الهجمات ضد السعودية، واستهدفوا مواقع داخل أراضيها، وشمل ذلك شن هجمات صاروخية متكررة انطلقت باتجاه مدن مثل مكة والرياض، كما اتهمت السعودية إيران بتزويد الحوثيين بصواريخ بعيدة المدي لاستهداف أمنها.

وفي عامي 2018و2019 تكررت الهجمات على المدن الجنوبية القريبة من الحدود، وفي يونيو 2019 استهدف الحوثيون مطار أبها، كما جاء الهجوم الأخطر في سبتمبر 2019 من شن هجمات عبر طائرات مسيرة استهدفت منشآت النفط التابعة لشركة أرامكو في منطقة بقيق شرق السعودية

وفي نوفمبر 2020، استهدف الحوثيون بصاروخ محطة توزيع للمنتجات البترولية تابعة لشركة أرامكو في شمال مدينة جدة.

في مارس 2021، تعرضت مصفاة الرياض لتكرير النفط لهجوم بطائرات مسيرة أدى إلى اندلاع النيران فيها، وتبنى الهجوم المتمردون الحوثيون.

ومنذ بداية عام 2022 توالت العديد من الهجمات الحوثية على المملكة العربية السعودية كالتالي:

- في 18 يناير 2022 وجه الحوثيون صواريخ باليستية وطائرات مسيرة مجنحة على المملكة العربية السعودية بمنطقة المصفح، وعلى مطار أبو ظبي بالإمارات، مما أسفر عن اصابة 3 اشخاص ومقتل8، ورداً على الهجمات وجهه تحالف دعم الشرعية ضربات على مقرات للحوثيين في اليمن.
- وفي 24 يناير 2022 اعترضت السعودية صاروخ باليستي كان موجه نحو منطقة ظهران جنوب المملكة مما أدي إلى خسائر مادية كبيرة، كما صرح تحالف دعم الشريعة بان الحوثيين أطلقوا صاروخ على منطقة صناعية بالسعودية[1]
- وفي 21 فبراير 2022 اعترضت القوات السعودية صاروخاً باليستياً أُطلق من مطار صنعاء باليمن، على مطار "الملك عبد الله"، كما أُصيب 16 مدنياً نتيجة انفجار الصاروخ.
- وفي 19 مارس 2022 قالت وكالة الانباء السعودية، أن القوات المسلحة اعترضت 4 صواريخ باليستية أطلقها الحوثيين مستهدفة محطة تحلية المياه بمنطقة الشقيق بالسعودية، كما كشف التحالف بانه تم صد الصواريخ القادمة من مطار صنعاء باليمن، وطلب التحالف من الحوثيين وقف إطلاق الصواريخ على المدنيين في المنطقة العربية ووقف نشاطها العدواني واخلاء اماكنهم العسكرية بصنعاء، ولو لم يتم تنفيذ المطلوب سيتم قذف وضرب اماكنهم وفقا لمعايير القانون الدولي.

[1]– نفس المرجع.

- وفي 25 مارس 2022 وجه الحوثيون 16 هجوماً على أهداف مدنية ومحطة توزيع كهرباء في عدة مناطق بالسعودية، بالإضافة إلى محطة توزيع المنتجات البترولية التابعة لأرامكو في جدة. ورداً على الهجمات، أعلن تحالف دعم الشرعية في اليمن تنفيذ ضربات جوية لمصادر التهديد في صنعاء والحديدة باليمن.

كل ذلك كان يعني للسعودية أن الأزمة اليمنية تمثل تهديداً صريحاً لأمنها، ولذلك عليها تكثيف جهودها لحسم تلك الأزمة، من خلال تزويد الضربات الجوية واستهداف مواقع الحوثيين بهدف استنزافهم ومنع أي تقدم لهم، علاوة على تقديم وطرح مبادرات ظلت متعثرة. إلا أنه كان هناك عوامل أخري تسببت في إطالة أمد الأزمة وتأجيل الحسم لصالح الحكومة الشرعية، وكان من أبرزها: الصراع بين الحكومة الشرعية وبين المجلس الانتقالي الجنوبي ذو المطالب الانفصالية والمدعوم من دولة الامارات العربية المتحدة، الشريك الأهم للسعودية في تحالفها ضد الحوثيين ودعم الشرعية في اليمن، وقد حاولت السعودية التوفيق بين الطرفين من خلال عقد مشاورات توفيقية أهمها "اتفاق الرياض"[1].

المطلب الثاني: ايران.

دولة إيران الفارسية: لهذه الدولة أطماع طائفية واقتصادية في اليمن، وشبه الجزيرة العربية بشكل عام منذ القدم، لا أنّه وليد اللحظة كما يروّج بعض المحلّلين، حيث تريد إيران السيطرة على خطوط الملاحة الدولية، وخنق السعودية في حدودها الجنوبية، من خلال دعمها لجماعة الحوثي الانقلابية. من الواضح أن هذا الطرف الإقليمي هو الداعم الحقيقي للمليشيات الحوثية، وهو شريكها في الجرائم التي ارتكبتها جماعة الحوثي بحق اليمنيين. كما أن لإيران أطماعًا وأهدافًا جيوإستراتيجية في البحر الأحمر، وبحر العرب.

[1]– نفس المرجع.

فإيران تريد تنفيذ مخططها التوسعي في المنطقة، وحاليًّا تطوّق شبه الجزيرة العربية من ثلاث جهات، من جهة الشرق سلطنة عُمان والبحرين؛ إذ لا أحد يُنكر أن هناك روابط مذهبية بين النظام الفارسي الإيراني والنظام العُماني والغالبيةِ الساحقة من الشعب البحريني، فالمذهب الإباضي في عُمَان هو من يمسك بزمام الأمور. كما أن أغلب سُكّان البحرين هم من الشيعة، وهؤلاء لا يمثّلون خطرًا على النظام البحريني فحسب، بل يمثّلون خطرًا شديدًا على النظام السعودي، والسعودية تفهم ذلك. عندما خرجت مظاهرات ضد نظام آل خليفة في البحرين، "أرسل السعوديون قوات عسكرية إلى البحرين. يقال إن عدد القوات السعودية القادمة إلى الجزيرة هو 1000 جندي، بالإضافة إلى نحو 150 مركبة، بما في ذلك عربات مدرعة خفيفة ومزوّدة برشاشات ثقيلة محملّة على سقوفها[1]".

لعبت إيران ما وصف بأنه أدوار معلنة وأخرى غير معلنة لدعم الحركة الحوثية التي تحالفت مرحلياً مع خصمها السابق رئيس البلاد الراحل صالح الذي قتل لاحقاً في مواجهة ثأرية على خلفية حروب ست سابقة بينهما وتنازع على السلطة بعد فرار الرئيس المنتخب.

كما تبادلت طهران السفراء مع الحوثيين في اعتراف صريح بالحركة كحكومة أمر واقع في صنعاء، وهو ما لم تفعله أي دولة أخرى في العالم[2].

إيران واليمن: الأبعاد التاريخية

لطالما كانت العلاقات الإيرانية–اليمنية، وعلى مدى أربعين سنةً الماضية، تتبع للمتغيرات الإقليمية والدولية. وقبل انتصار الثورة الإسلامية، لم يكن لليمن الشمالي واليمن

– عادل دشيلة، **أهداف أطراف الصراع المحلي والإقليمي في اليمن**، نفس المرجع.

[2]– أنور العنسي، **الحرب في اليمن: التعقيدات الداخلية ومصادر التمويل الذاتية للصراع**، https://www.bbc.com/arabic/middleeast-56523589 تاريخ الاطلاع:5_10_2022.

الجنوبي تعريف وموقع واضحان في السياسة الخارجية الإيرانية، خاصة أن اليمن الجنوبي كان أحد حلفاء الاتحاد السوفيتي. أدى ذلك إلى فتح الباب أمام الوجود العسكري للاتحاد السوفيتي في البحر الأحمر وبحر عمان وسيطرته على مضيق باب المندب الاستراتيجي؛ مما عطل حركة السفن العسكرية والتجارية الغربية في هذه المناطق، وكان ذلك واحدًا من مخاوف إيران الإقليمية في ذلك الوقت. وكانت سياسة طهران الخارجية في فترة الشاه محمد رضا بهلوي، تجاه اليمن الجنوبي مصحوبة بالقلق دائمًا، وهو ما دفع إيران لتقوم نيابة عن المعسكر الغربي بإرسال عدد من قواتها إلى ظفار دفاعًا عن السلطان العُماني، عام 1962. وقد شكَّل التحرك الإيراني ضد ثورة ظفار التي كانت مدعومة من جمال عبد الناصر واليمن الجنوبي، مفصلًا مهمًّا في العلاقات الإيرانية–اليمنية حينها[1].

ومع انتصار الثورة الإسلامية حدث نوع من الانتقال في السياسة الخارجية لليمن الشمالي والجنوبي تجاه إيران، وكان اليمن الشمالي من أوائل الدول التي اعترفت رسميًّا بالجمهورية الإسلامية، وتذكر الوثائق الإيرانية أن السفير اليمني في ذلك الوقت قابل آية الله الخميني وقدَّم له نسخة من القرآن الكريم مهداة من الرئيس، علي عبد الله صالح. لكن مواقف صالح ما لبثت أن تغيرت مع اندلاع الحرب العراقية–الإيرانية؛ حيث دعم العراق، فيما انحاز اليمن الجنوبي بقيادة علي ناصر محمد لصالح إيران، وفي بادرة على حسن النوايا توسط لإطلاق سراح طيار إيراني أسره ثوار ظفار عام 1967. ومع توحيد اليمن في عام 1990، أخذت العلاقات الإيرانية–اليمنية منحنى اتصف بعدم الاستقرار، وجرى تخفيض التمثيل

1 فاطمة الصمادي، **اليمن على سلم الأولويات الاستراتيجية الإيرانية**، https://studies.aljazeera.net/ar/article/4651، تاريخ الاطلاع:5_10_2022.

الدبلوماسي الإيراني في اليمن إلى قنصلية ثم ممثلية، لكن هذه الخلافات لم تحل دون تعزيز العلاقات الثقافية والتعليمية حيث جرى توقيع عدد من الاتفاقيات بهذا الخصوص.

جاءت السياسة اليمنية تجاه إيران متأثرة بشكل واضح بالتوجهات السعودية نحو طهران. وفى عام 2000، بدأت العلاقات بالتحسن وأرسلت إيران سفيرًا جديدًا إلى اليمن، وفي العام 2003 قام صالح بزيارة رسمية إلى إيران، متحدثًا عن صفحة جديدة في العلاقات، لكن منذ السنوات الأولى من الألفية الثانية بدأ الحديث يتعاظم عن التدخل الإيراني في اليمن، وارتبط ذلك بالحوثيين وهو ما كان سببًا للنظر إلى نفوذ الحوثيين في الشمال على أنه نفوذ إيراني، كما أنه كان واحدًا من الأسباب التي سيقت لتشنَّ السعودية والحكومة اليمنية ست حملات عسكرية ضد الحوثيين في الفترة من 2004-2010[1].

وإضافة إلى العنصر القبلي، فإن الطابع المذهبي (الشيعة الزيدية)، كان من العناصر الأساسية في بنية الحركة الحوثية. وفي عام 2004، برز اسم حسين بدر الدين الحوثي، وهو رجل دين زيدي، كواحد من قادة احتجاجات صعدة في شمال اليمن، وحدثت مواجهة بين قوات الحكومة المركزية اليمنية والمتظاهرين. ولم تفلح دعوات التهدئة في جسر الهوة حيث قاد علي عبد الله صالح ومؤيدوه مواجهة دامية مع الحوثيين انتهت بعد شهرين بمقتل حسين الحوثي. وبعد مقتله، أصبح والده، بدر الدين الحوثي، بمنزلة قائد روحي للحركة الحوثية، لتبدأ شيئًا فشيئًا تأخذ اسم "أنصار الله"، ومن بين أبرز قياداتها: عبد الملك ويحيى، وهما شقيقان لحسين الحوثي .

خرجت "أنصار الله" من قلب حركة احتجاجية في صعدة كانت تسمى بـــ"الشباب المؤمن"، وجاء ذلك بعد انشقاق حدث بسبب الطروحات السياسية لحسين الحوثي حيث ترى بعض التحليلات أنه كان مسؤولًا عن عسكرة الحركة الحوثية، فقد بدأ يتبنى مجموعة

[1]– فاطمة الصمادي، نفس المرجع.

من الأفكار السياسية المستقاة بصورة واضحة من الفكر الثوري الإيراني، وفي العام 2001، تبنى شعاره المعروف "الله أكبر، الموت لأمريكا، الموت لإسرائيل، اللعنة على اليهود، النصر للإسلام. وبدأ حسين الحوثي يُحدث انشقاقات داخل "منتدى الشباب المؤمن"، وظل نجم حسين يصعد على حساب عدد من منافسيه الذين كانوا من مؤسسي المنتدى، وقد كان لبدر الدين الحوثي دور كبير في تهيئة الأرضية لصعود نجله حسين لقيادة العمل دينيًّا وسياسيًّا في صعدة[1].

المطلب الثالث: دولة الإمارات العربية المتحدة:

من المعروف أن هذه الدولة حديثة النشأة، فعمرها لا يتجاوز خمسة عقود، إلا أنها نتيجة للطفرة المالية أصبحت لاعبًا إقليميًّا وحليفًا غير موثوق به لبعض الدول في المنطقة. تدخّلت هذه الدولة في الصراع اليمني من خلال مشاركتها في عاصفة الحزم التي انطلقت في 26 من مارس 2015 بقيادة السعودية؛ لدعم الحكومة اليمنية الشرعية ضد الانقلاب الحوثي. لكن سرعان ما غيرت الإمارات الهدف من مشاركتها في عاصمة الحزم، وتحولت إلى طرف يعادي الشرعية اليمنية. من الواضح أن لدولة الإمارات أطماعًا اقتصادية بحتة، ولا يهمها مستقبل الشعب اليمني، ولا الحفاظ على وحدته وسلامة أراضيه، بقدر ما يهمها السيطرة على ميناء عدن، والجزر اليمنية، ومضيق باب المندب، ومناطق النفط والغاز المسال في شبوة ومأرب. في الظاهر، تدّعي أنها تدعم شرعية اليمن الدستورية بقيادة الرئيس اليمني عبد ربه هادي، ولكنها تقوم بدعم مليشيات خارج إطار الدولة اليمنية، وتقوّض أعمال الحكومة اليمنية، وتمنع عودة كبار الدولة لممارسة أعمالهم، وأيضًا أصدرت قائمة بأسماء بعض المواطنين ورجال السياسة الممنوعين من العودة إلى عدن. ولتنفيذ أهدافها في جنوب اليمن، أقامت الإمارات سجونًا

[1]– فاطمة الصمادي، نفس المرجع.

سرية لتعذيب من يعارضها، ونُشِرت تقارير دولية حول السجون الإماراتية السرية في اليمن. وقد طالب وزير الداخلية اليمني الإمارات "بضرورة إغلاق السجون، والعمل على خضوعها للنيابة والقضاء، واستكمال معالجة ما تبقى من أمور وإشكاليات في هذا الملف"، وأكد ضرورة "معالجة جميع الإشكاليات المتعلقة بقضية السجون وضرورة إغلاقها"، كما درّبت الإمارات قوات موالية لها كما ذكرنا سابقًا، ونشرت مدرعاتها وجنودها في الأماكن الغنية بالنفط والغاز، وفي الجزر والموانئ اليمنية [1] .

أطراف وأهداف متعددة:

يرى أستاذ العلوم السياسية في جامعة الحديدة، فيصل الحذيفي، أن "التوصيف الدقيق لما يجري في اليمن هو أن هناك حربا إقليمية بين السعودية وإيران في اليمن، وحرب استعادة الدولة تقوم بها قوى وطنية، وحرب تفتيت اليمن تقوم بها السعودية والإمارات وإيران كجهة خارجية، ويقوم بها الانقلاب في الشمال وفي الجنوب."

ويفيد أن "الحرب في اليمن هي حرب يمنية بوجوه متعددة وبأهداف متعددة أيضا"، مشيرا إلى أن للحرب اليمنية أطرافا خارجية داعمة.

ويوضح أن الأطراف الخارجية الداعمة للحرب اليمنية تتمثل في إيران، التي تسعى لأن تصبح اليمن ضمن نفوذها خارج الحدود، والسعودية التي تريد أن تظل اليمن شأنا سعوديا خالصا، وبالتالي هناك حرب بالوكالة تقوم بها أطراف يمنية وبدماء يمنية على أرض اليمن.

ويرى الحذيفي أن من يتحكم في الحرب اليمنية هو الفاعل الإقليمي (السعودية والإمارات)، بضوء أخضر من الفاعل الدولي (الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا).

[1]– عادل دشيلة، **أهداف أطراف الصراع المحلي والإقليمي في اليمن**، نفس المرجع.

وعن الأطراف المحلية اللاعبة في الحرب اليمنية، يرى الحذيفي أن الحوثيين هم الطرف الأبرز، فيما الطرف الثاني هي السلطة الشرعية، وهناك طرف جديد ويتخلق هو المجلس الانتقالي، بالإضافة إلى أن هناك قوى تتخلق الآن قابلة لأن تشكل كنتونا رابعا، وهي قوات طارق صالح في الساحل الغربي.

بدوره، يوصف المحلل السياسي عبد الناصر المودع الحرب في اليمن بأنها حرب "هجينة" بالمعنى الفعلي.

ويرى أن الحرب في اليمن من الناحية القانونية هي حرب داخلية وأهلية "لأنه لم تعلن الحرب من قبل دولة ذات سيادة ضد دولة ذات سيادة."

ويوضح المودع أن السعودية لم تعلن الحرب ضد اليمن، لأن الحوثيين ليسوا سلطة شرعية، وهي تدخلت تحت حجة الطلب من الرئيس المعترف به دوليا، وبالتالي كان تدخلها وفقا لذلك، وهذا يفسر أنها طرف داعم للحرب[1].

ويشير إلى أن الحرب اليمنية، خاصة في بداياتها، كانت لها سمات ملمح من ملامح الحروب الدولية، كون دول التحالف استخدمت كل إمكانياتها في الحرب الجوية، ووضعت اليمن تحت الحصار البري والبحري والجوي، وبالتالي هذا عمليا يضعها في خانة شبيهة بالحروب الدولية.

وعن الأطراف الفاعلة في الأزمة اليمنية، يرى المودع أن الطرف الرئيسي هو الحوثي، الذي سيطر على صنعاء، وحزب الإصلاح الذي يسيطر على مأرب وجزء من تعز، والجماعات السلفية التي تدعمها السعودية والإمارات، وجماعة طارق صالح الذي

[1]– قناة بلقيس، **أطراف الصراع في اليمن.. هل هي أدوات للخارج أم مشاريع قائمة بذاتها؟** https://bit.ly/3CcEmAL، تاريخ الاطلاع:6_10_2022.

تدعمه الإمارات، والمجلس الانتقالي الذي يمثل الحركة الانفصالية والمدعوم من الإمارات.

وعن اللاعبين الخارجيين في الحرب اليمنية، يوضح المودع أنه إلى جانب السعودية والإمارات وإيران، هناك أطراف أخرى تتدخل في الحرب اليمنية بشكل سري، وهي عُمان وقطر.

ويوضح أن عُمان لديها اهتمام خاصة في الجزء الشرقي من اليمن، وترى أن محافظة المهرة وجزءا من محافظة حضرموت هي مناطق نفوذ لها ومجالها الحيوي، وبالتالي تتدخل وتدعم الأطراف المعارضة للتواجد السعودي – الإماراتي في هذه المناطق بطريقة سرية.

وعن نظرة المواطنين في المحافظات الجنوبية للقوى الإقليمية والداخلية وطبيعة مصالحها في اليمن، يوضح نائب رئيس المكتب السياسي للحراك الثوري الجنوبي، مدرم أبو سراج، "أن المواطنين في المحافظات الجنوبية، وتحديدا في عدن، يرون أن القيادات أو المكونات أو الأحزاب المتواجدة داخل البلاد، إضافة إلى التحالف العربي ودول الإقليم، يعبرون عن مصالحهم، ولهم أطماع على مستوى المحافظات الجنوبية خصوصا، واليمن بشكل عام."

ويضيف أن "غالبية المواطنين من أبناء المحافظات الجنوبية فقدوا الثقة بالتحالف، وفي الأدوات السياسية المتواجدة على الساحة، بما فيها الشرعية والمجلس الانتقالي."

يلفت إلى أنه منذ تحرير عدن قبل خمس سنوات، لم يلحظ المواطنون أي تحسن ملموس على الأرض في المحافظات المحررة، حيث ينعدم فيها الأمن، وانهارت العُملة، وانتشر الفساد، وزادت وتيرة الاغتيالات[1].

[1]– قناة بلقيس، **أطراف الصراع في اليمن.. هل هي أدوات للخارج أم مشاريع قائمة بذاتها؟** نفس المرجع.

المبحث الثالث: التدخل السعودي في الحرب اليمنية وعاصفة الحزم 2015

المطلب الاول: التدخل السعودي في الأزمة اليمنية

النقطة الأهم بالنسبة للدراسة وهي العلاقات السعودية والتصور السعودي للأزمة مُنذ 2011 فإنه كما تم الذكر في المبحث السابق الأزمة اليمنية التي جائت مع احتجاجات الشباب اليمني في الميادين والشوارع ثائرين علي حكم علي عبد الله صالح وحكومته المُستبدة، نجد أن رد فعل دول الخليج العربي بشكل عام والمملكة السعودية بشكل خاص على رياح الربيع العربي إلتزام الصمت في البداية ثم بعد ذلك اتخذت موقف عدائي صريح منها ويمكن القول أن الموقف الخليجي من الثورات العربي لم يأتي علي أساس قرارات سياسية واستراتجيات مُحكمة ومدروسة والدليل علي ذلك هو انخراطها في عدد من الكوارث السياسية والأمنية التي لم تستطع أن تضع لها حلول واضحة وصريحة، فنجد أن هذا تجلي بشكل واضح في الموقف السعودي تجاه الأزمة اليمنية التي بدأتها بالمبادرة الخليجية والتي لم تجني ثمارها المرجوة كاملة نظراً لبنودها التي لم تُخرج علي عبد الله صالح من المُعادلة السياسية في اليمن بشكل نهائي صريح وفقاً لحمايته ضد المُلاحقة القانونية والسياسية وتعين نائبه رئيساً شرعياً للبلاد واستمرار حزبه في الحكم. ونجد أن التغير في العلاقات السعودية اليمنية منذ 2011 يرجع إلي دور الانتفاضة الشعبية في زعزعة أركان البنية السياسية في اليمن ونجد أن هذه العلاقة تعمقت وازدات مع التدخل العسكري الإقليمي بقيادة المملكة العربية السعودية في اطار **عاصفة الحزم 2015** كرد فعل علي الإنقلاب الحوثي وتكمن أهميتها في كونها تدخل عسكري مباشر وصريح من

جانب قوات المملكة السعودية في الأزمة اليمنية وأعلنت من خلالها هذه العاصفة جائت لتحقيق عدة أهداف[1]:

1. محاولة التصدي للحركة الحوثية ومن يعاونهم فيها.
2. الحفاظ علي المنطقة من خلال منع وصول الأسلحة والإمدادات للحوثين براً وبحراً.
3. مواجهة النفوذ الإيراني المُنتشر في الأراضي اليمنية في إطار مكافحتهم للإرهاب حيث أن إيران تُمثل خطر على أمن المنطقة.
4. استئناف المهام السياسية في الأزمة اليمنية من خلال تنفيذ المُبادرة الخليجية وقرارات مجلس الأمن.

وجاءت نتائج هذه الحرب مُدمرة للإنسانية اليمنية نظراً لما نجم عنها من مقتل وإصابة آلاف المدنيين بالإضافة للتدهورات علي كافة المستويات السياسية – الإقتصادية – الإجتماعية والتي جعلت اليمن في مصاف **الدولة الفاشلة** ، ويمكن التدليل علي ذلك من خلال تصريح ل "هيومن رايتس "بأنه مُنذ عام 2015 شهدت الدولة اليمنية ما يقدر بنحو (90) غارة جوية والتي جاء علي إثرها تدمير الأسواق والمنازل وغيرها من القطاعات الأخرى في الدولة، ولم ينتهي حجم الدمار عند هذا الحد ليشهد عام 2018 حادثة قصف قوات التحالف لحفل زفاف وجاء علي إثره مقتل (22) فرد من بينهم ثمانية أطفال) يقصد بقوات التحالف هو التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية في اليمن) ونجد أن التحالف كان يزعم إلي انه يوجه هذه الضربات إلي الحوثين لا بغرض إيذاء اليمنين

[1] نيرة باسم فخري عبد الشافي، **الدور السعودي في الصراع اليمني 2011 – 2022**، المركز الديمقراطي العربي 18 يونيو2022، https://democraticac.de/?p=82779، تاريخ الاطلاع:6_10_2022.

المدنين[1]. ونجد أن هذا خير دليل علي إشكالية التصور السعودي للأزمة اليمنية، حيث نجد أن المملكة تري أن النزاع في اليمن جيد أو بعبارة أخري ليس بالمُبالغة المُتناولة بالإضافة إلي رؤيتها ان إيران هي المسؤولة عن كافة التهديدات علي الأراضي اليمنية مؤكدة علي ذلك بأن العنصر الإيراني مُتغلغل في الأراضي اليمنية مُتمثلاُ في الحوثيين و أنهم يشكلون.

خطراً علي أمن المنطقة. بالإضافة أنه مُنذ عاصفة الحزم والغارات الجوية التي شنتها المملكة العربية السعودية علي اليمن لا يعتبر هدفها من التدخل واضح حتي أن الأهداف الرسمية التي يُعلنها المتحدث باسم الجيش السعودي من خلال عدد من وسائل الإعلام العالمية لا يمكن التأكد من حقيقتها ولكن نجد أنه منذ 2015 أن الهدف المُعلن للملكة هو مساندة هادي في البقاء في السلطة منذ انقلاب الحوثين عليه وهروبه إلي عدن إلا أنها لم تستطع تحقيق هذا الهدف ومن المرجح أن السبب في ذلك هو الخبرة المحدودة للسعودية في القتال وردود الفعل السياسية في الداخل السعودي بسبب سقوط عدد كبير من الضحايا..

آليات تنفيذ الدور السعودي في مرحلة الثورة اليمنية2011

- **الدور السعودي في الثورة اليمنية وآليات تنفيذه:**

في البداية كانت المملكة العربية السعودية في حالة تردد بشأن التدخل في الأوضاع وكانت تري من منظورها ضرورة منح الأطراف المتصارعة الوقت الكافي لتناول الأمور بطرق سلمية، ولكن لم تمكث المملكة كثيرا حتي تدخلت بسبب تدهور الاوضاع بشكل ملحوظ في الداخل اليمني فقامت باستخدام الأداة السياسية من خلال التنسيق بين (صالح)

[1]– نيرة باسم فخري عبد الشافي، نفس المرجع.

والاحزاب المعارضة عن طريق اجتماعات في الرياض من أجل التوصل الى المبادرة الخليجية في أبريل 2011، فنجد أنها نصت علي تنحي (صالح) عن السلطة مقابل حصوله علي حصانة ضد الملاحقة القضائية وبالطبع واجه الشباب اليمني الثائر هذه المبادرة بالرفض كما تم الذكر وفقاً لبنودها ولكن كان هذا هو **السبب الحقيقي الغير معلن أما السبب المعلن** فتمثل في عدم دعوتهم لحضور اجتماعات الرياض وأيضا رفضها الحوثيون والحراك الجنوبي، وعلي اثر ذلك تمت المبادرة مرة ثانية في شهر مايو ورفض صالح التوقيع عليها هذه المرة وكانت حجته "أن الأمر لايحتاج لتوقيع" ونتيجة لذلك بدأت الأحداث في اتخاذ مجري أخر أكثر عنفا بدأ مع انسحاب قطر من المبادرة الخليجية وقيام أنصار (علي عبد الله صالح) بمحاصرة مبني السفارة الاماراتية في اليمن واندلاع الصراع المسلح في صنعاء بين قوات (صالح) وقوات اللواء (محسن الأحمر) بعد انضمامه لصفوف الثوار ضد صالح[1] وتمت إصابة صالح ونقله لتلقي العلاج في المملكة العربية السعودية ويوافق صالح في النهاية بالتوقيع علي المبادرة الخليجية في الرياض. لذا فنجد أن أول ألية استخدمتها المملكة في مرحلة الثورة اليمنية هي **الأداة السياسية متمثلة في المبادرة الخليجية**، ونجد **أنها استخدمت أيضا الأداة الاقتصادية** حيث نجد أنه تم عقد مؤتمر المانحين في مدينة الرياض في المملكة العربية السعودية في بداية شهر سبتمبر 2012 ونجد أن هذا المؤتمر قام بتجميع ما يقارب من 6 مليار دولار من أجل تقديم مساعدات لليمن لكي يسانده في تجاوز الأزمات المالية الضخمة الناجمة عن الثورة بالإضافة الي إعلان المملكة تقديم أكثر من 3 مليار دولار لمساعدة اليمن. وعلى إثر آليات تنفيذ المبادرة الخليجية تم تشكيل لجنة لإعادة هيكلة الجيش اليمني وتضمنت أعمال هذه اللجنة إخراج الميلشيات المسلحة من العاصمة صنعاء بعد أن كانت مكونات الجيش من قبيلة سنحان (قبيلة علي عبد الله صالح) ولذا كان يجب اعاده هيكلة الجيش بعد رحليه

[1]– نيرة باسم فخري عبد الشافي، نفس المرجع.

من الحكم. وعلي غرار المبادرة الخليجية التي قامت به المملكة العربية السعودية ومجموعة دول مجلس التعاون الخليجي جاء مؤتمر الحوار الوطني ومخرجاته ويعتبر من ضمن آليات تنفيذ الأداة السياسية المُتبعة من جانب المملكة في إشكالية الثورة اليمنية، و نجد أنه تعرض لعدد من الأزمات وابرزها أزمة انسحاب الجنوبين منه لذلك تم تشكيل لجنة 8+8 وتم التوصل من خلالها الي اتفاق يضمن تحويل اليمن لدولة فيدرالية تتمتع فيها الاقاليم بصلاحيات كبيرة وكان الهدف منها هو منع الانفصال بين شطري اليمن ، بالإضافة الي الاتفاق حول عدد من النقاط ومنها تمديد فترة حكم الرئيس (هادي) و مد الفترة الزمنية المحدد لوضع الدستور واجراء انتخابات برلمانية و رئاسية ونجد ان واحدة من ابرز ايجابيات المؤتمر هو اتاحة الفرصة لعدد من مكونات المجتمع المدني التعبير عن أراءهم واخذها في عين الاعتبار و خاصة قادة الحراك الجنوبي .

ولكن علي الرغم من الجهود الواضحة التي استخدمتها المملكة بالاعتماد علي الطرق السلمية من خلال تطبيق آليات تنفيذ دبلوماسية (سياسية _ اقتصادية) الا انها لم تنجح بالشكل المطلوب والدليل علي ذلك هي حالة الانفلات الأمني التي عاني منها اليمن في تلك الفترة حيث تم تنفيذ عمليات اغتيال لعدد من السياسين اليمنين وأبرزهم "أحمد شرف الدين" الذي كان عضوا في مؤتمر الحوار الوطني مُمثلاً عن الحوثيين وكانت الضجة هنا انه تم اغتياله وهو في طريقه للتوقيع علي وثيقة مُخرجات الحوار الوطني والتي لم يكن يوافق عليها الحوثيون، ومن الأحداث الهامة أيضا في تلك الفترة المؤكدة علي حالة الانفلات اليمني هي قيام تنظيم القاعدة بقصف مطار عسكري في جنوب اليمن وذلك بعد محاولة الولايات المتحدة الامريكية تحرير رهائن حضر موت، بالإضافة الي تدهورات علي مستوي عدد من القطاعات و التي نجم عنها اعلان الحكومة اليمنية اجراء تعديلات وزارية نتيجة للاحتجاجات بسبب عمليات انقطاع الكهرباء المتكررة والارتفاع

الملحوظ في سعر الوقود لنجد ان اليمن تدخل مرحلة جديدة من التدهور و هي مرحلة التمدد و الانقلاب الحوثي.

- **آليات تنفيذ الدور السعودي في مرحلة التمدد الحوثي[1]**

بدأت بسيطرة الحوثين علي مدينتي (دماج – عمران) يوليو 2014 ثم استمر الزحف حتي وصولوا إلي العاصمة (صنعاء) وتم محاصرتها من قبل القوات الحوثية سبتمبر 2014، ونجد أن سبب هذا التمدد و الانقلاب كمن في حرمانهم من عدد من امتيازاتهم علي إثر وثيقة الحوار الوطني والدليل علي ذلك أن الوثيقة نصت علي *"أن يقوم الرئيس بتشكيل لجنة تفويض من مؤتمر الحوار الوطني لتحديد عدد الاقاليم ويكون هذا قراراً نافذا"* وعلى إثر هذا تم تقسيم اليمن إلي (6) أقاليم أربعة في الشمال و إقليمين في الجنوبين ولكن رفض الحوثيون هذا التقسيم للأراضي اليمنية ذلك لأنهم وفق هذا التقسيم سيفقدون المنفذ البحري الذي يحصلون منهم علي الامدادات الايرانية (الأسلحة) بالإضافة

[1]– بدأت الحركة الحوثية في التسعينيات بقيادة "بدر الدين الحوثي" وينتمون الي المذهب الزيدي الشيعي تحديداً الفرع الجارودي منه، ونجد أنهم علي علاقة وثيقة بإيران كما سبق الذكر، ويتمركزون بشكل اساسي في مدينة صعدة في اليمن وكانوا يحاولون دائما وضع حد للجماعات الاسلامية وخاصة الوهابية منها التي كانت لها علاقة وثيقة مع المملكة العربية السعودية. ومن ناحية الحروب فنجد أن حدثت مجموعة من الحروب بين الجماعة والحكومة اليمنية (2004 – 2010) تشكلت في جولات كانت الأولي في 2004 وكان السبب فيها هو اتهام الحكومة اليمنية الحوثيين بالولاء لإيران وتباعيتهم لها ولحزب الله في لبنان.

والجولة الرابعة كانت بسبب تهديدات وجهتها الجماعة لمجموعات يهودية في صعدة وتدخلت حينها الحكومة اليمنية بشكل مسلح للقتال مع الحوثين وحدث حينها تدخلات من الجانب القطري عام 2007 للتوصل إلى اتفاق يعمل علي وقف اطلاق النار بين الطرفين (الحوثيين – الحكومة اليمنية) ،ثم تتدخل المملكة العربية السعودية عام 2009 وتصبح طرفاً في النزاع من خلال تقديمها اتهامات للحوثين أنهم عملوا علي انتهاك حدودهم الجنوبية مع اليمن وحدثت اعتداءات علي أفراد حرس الحدود السعودي وفي هذه الفترة الزمنية تداولت الأقاويل بشأن وجود دعم إيراني للحوثين. ولكن يمكن القول أن الجماعة الحوثية اكتسبت دور واضح وبارز في أعقاب الثورة اليمنية 2011 لتأتي مرحلة التمدد /الانقلاب الحوثي التي تتدخل بها القوات العسكرية السعودية بشكل مُباشر في إطار حماية حدودها مع الدولة اليمنية وغيرها من الأسباب.

إلي أن الوثيقة نصت علي أن *"تكون الدولة اليمنية هي صاحبة الحق في فرض الضرائب"* وكانت هذه بمثابة ضربة قوية للحوثين حيث أنهم كانوا من يفرضون الضرائب في مدينة تمركزهم (صعدة) والمتحكمين في النظام القضائي هناك. ولكن كان هناك أسباب حقيقة وراء سقوط صنعاء في أيدي الحوثين وأبرزها الخلافات داخل الجيش اليمني التي نشبت بين وزير الدفاع اليمني "محمد ناصر أحمد" واللواء "محسن الأحمر" وأثرت هذه الخلافات علي قوة الجيش والتماسك بين أفراده بسبب الانقسام الداخلي فيه وبالتالي انتقل أثره السلبي علي أداء الجيش في مواجهة الحوثين في (صنعاء) ومن ضمن هذه الأسباب أيضاً هو خبرتهم في الحروب بعد حربهم مع "علي عبد الله صالح" التي استمرت قرابة السبع سنوات فاصبح لديهم خبرات في القتال ومعرفة التكتيكات التي يتبعها الجيش اليمني في حروبه بالإضافة إلى الإمدادات والدعم الإيراني لهم بالإضافة أنه على المستوي الخليجي الإقليمي لم يتدخلوا لمساندة الجيش اليمني وعلى المستوي السعودي نجد أنها تدخلت في البداية باستخدام دبلوماسي محض بعد سقوط (عمران) في أيدي الحوثين من خلال محاولة التوفيق بينهم بشكل سلمي واستمرت في اتباع اليات التنفيذ الدبلوماسية حتي اليوم الأول من حصار الحوثيين للعاصمة (صنعاء) من خلال توقيع اتفاق (السلم والشراكة الوطنية) ونص هذا الاتفاق علي عدد من البنود وأهما تشكيل حكومة جديدة تضمن مشاركة واسعة للمكونات السياسية في اليمن وأن يتم تعين مستشارين للرئيس منهم الحوثين والحراك الجنوبي ويتم نزع السلاح من صنعاء واستعادة الاسلحة الثقيلة في إطار مدة زمنية محددة وبالنسبة لعمران فيتم العمل علي تشكيل لجنة تشرف علي استقرار الوضع هناك مع انسحاب القوات المسلحة منها ومن صنعاء والجوف ومأرب وكان هذا البند في اطار ما سمي (الملحق العسكري الخاص بصنعاء وعمران والجوف ومأرب) ونجد أن الحوثين قاموا بالتوقيع علي الاتفاقية باستثناء البند

الخاص بالملحق العسكري رفضوا التوقيع عليه لانهم رأوا انه سوف يضر بمصالحهم.[1] وعلي صعيد الموقف السعودي نجد انها كانت في البداية كما تم الذكر مرحبة ومؤيدة للاستخدام الدبلوماسي ولكن سرعان ما تراجعت عنه وعلي اثر هذا تم عقد جلسة طارئة في جدة لوزراء داخلية دولة مجلس التعاون الخليجي بأمر سعودي وصدر عنه بيان يحذر من التطورات في اليمن وأن هذا سوف يكون له تداعييات سلبية علي دول المجلس وصرحت الدول بزعامة سعودية "أنها لن تقف مكتوفة اليدين إيزاء ما يحدث في اليمن" خاصة بعد سقوط صنعاء مُعللين أن امن اليمن يمس الأمن الخليجي أجمع ولكن كان من الواضح أن هذا هو السبب المعلن والدليل علي ذلك ان السبب الحقيقي كمن في قيام الحوثين بالسيطرة علي ميناء الحديدة المتحكم في مضيق باب المندب والذي يشكل اهمية خاصة لحركة السفن السعودية لأنه كما سبق الذكر في الفصل السابق ان نسبة كبيرة من ناقلات النفط السعودية تمر في هذا المضيق والسبب الثاني تعلق بالمناورات العسكرية التي نفذها الحوثيون بالقرب من الحدود اليمنية مع المملكة العربية السعودية وتيسر رحلات طيران بين طهران وصنعاء بالإضافة الي تصريح عدد من المسؤولين الإيرانيين حينها حول سيطرة قواتهم علي أربعة من العواصم العربية (دمشق – بغداد – بيروت واخيرا صنعاء) وكانت النقطة التي زادت القلق السعودي بشكل خاص هي تهديدات الحوثين برغبتهم في استعادة (عسير ومدن أخرى) من المملكة العربية السعودية بالإضافة الي تهديدهم انه اذا تدخلت السعودية في الصراع اليمني سوف تصل الحرب الي الرياض مما أثار المخاوف الخليجية بشكل عام و السعودية بشكل خاص جراء عدائها مع إيران وفي 2015 تحديدا 17 يناير قامت القوات الحوثية باختطاف الأمين العام لمؤتمر الحوار الوطني ومدير مكتب رئاسة الجمهورية **أحمد بن مبارك** وكان ذلك أثناء توجه

[1] نيرة باسم فخري عبد الشافي، **الدور السعودي في الصراع اليمني 2011 – 2022** ، المركز الديمقراطي العربي . 18 يونيو 2022، نفس المرجع.

إلى دار الرئاسة حاملاً معه مسودة الدستور ليتم عرضها علي هيئة الرقابة الخاصة بتنفيذ مخرجات الحوار الوطني ليتم إقرارها ثم إحالتها إلى الاستفتاء الشعبي وعلي خلفية هذه التوترات الأمنية تم اقتحام المجمع الرئاسي ونشبت اشتباكات بين قوات الحرس الجمهوري اليمني والحوثيون وتم وضع الرئيس اليمني ورئيس الوزراء وعدد من الوزراء تحت الإقامة الجبرية وحاولوا إجبار "عبد ربه منصور هادي" علي تعيين رئيس المجلس السياسي لجماعة انصار الله "الحوثييون" نائبا لرئيس الجمهورية ولكنه رفض وفر "هادي" هاربا الي عدن وتم اعلانها عاصمة مؤقتة للبلاد واعلن بطلان اتفاقية السلم والشراكة وكان رد الحوثين علي ذلك هو التوجه نحو عدن والقصف الجوي للقصر الرئاسي في عدن وفر هادي مرة اخري ولكن هذه المرة إلى المملكة العربية السعودية تحديدا 19 مارس 2015، وفي يوم 24 مارس 2015 طلب "هادي" من ملوك وإمراء مجلس التعاون الخليجي اتخاذ التدابير اللازمة من أجل حماية الأراضي اليمنية من الأخطار الحوثية حتي وأن تضمنت هذه التدابير اللجوء للأداة العسكرية وكانت ثقة الرئيس "هادي" من هذا الطلب يعود الي المادة (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة (مبدأ الدفاع) واوضح أن ما يحدث في اليمن لا يهدد الأمن اليمني فحسب؛ بل يهدد أمن المنطقة بأكملها خاصة وأن هذه الأحداث تزيد من النفوذ الإيراني في المنطقة وعلي خلفية ذلك تبدأ المملكة العربية السعودية في التجرد من استخدام الأداة الدبلوماسية والانتقال إلى استخدام آليات التنفيذ المعتمدة علي الأداة العسكرية فأمر الملك "سلمان" بتوجيه غارات جوية للحوثيين لتبدأ (عاصفة الحزم2015) بقيادة سعودية بالاشتراك مع عدد من مجلس التعاون الخليجي باستثناء سلطنة عمان التي فضلت البقاء علي الحياد من خلال إعلانها (المبادرة العمانية من اجل حل الازمة اليمنية) وباكستان وقالت المملكة العربية السعودية أن الهدف من التدخل العسكري هو الحفاظ علي شرعية الرئيس اليمني "عبد ربه منصور هادي" وحماية اليمن من خطر التمدد الحوثي وأكدت أن هذه الغارات العسكرية لن يصل

صداها إلى الشعب اليمني وأنها موجهة للحوثين فقط، وبدأت عاصفة الحزم بضربات جوية موجهة من جانب السعودية بمشاركة 100 طائرة و150 ألف جندي مُقاتل وعدد من القواعد البحرية في حين الحاجة إليها، وتم **إعلان انتهاء عاصفة الحزم** و**بدأ مرحلة إعادة الأمل** يوم21 أفريل 2015 والتي تضمنت شقين الأول سياسي تقوم الحكومة اليمنية توليته والثاني عسكري تتولاه المملكة العربية السعودية مفاده ردع الحوثين وحماية الحدود الجنوبية للملكة السعودية مع اليمن بالإضافة إلى استمرار العمليات البحرية في أعمالها بفرض الحصار الحظر علي السواحل اليمنية والموانئ بهدف منع وصول الإمدادات الإيرانية الي الحوثين بالإضافة إلى استمرار عملية الاغاثة الانسانية نظرا للحاجة الماسة للمساعدات الانسانية للشعب اليمني بسبب توقف النشاط الاقتصادي جراء هذه الاحداث خاصة العائدات النفطية التي كانت تساهم بحوالي 70% في الميزانية اليمنية وكانت السعودية تقدم امدادات لليمن في تلك الآونة وعدد من دول الخليج نظرا الانتشار المجاعات والأوبئة كما تم الذكر في المؤشرات الاقتصادية في الفصل الأول من الدراسة وإذا تتبعنا انجازات عاصفة الحزم ومرحلة إعادة الأمل أنه يوم 20 مارس سقطت عدن وتعز وقاعدة العند في أيدي الحوثين ولم تعد قوات الرئيس "هادي" تسيطر إلا علي **بريقة وصيرة** وصمدتا هاتين المدينتين في الأيادي اليمنية بفضل السفن السعودية وتدريب مجموعة من الحوثين علي أيدي السعودية والامارات وعملت علي مدهم بالمساعدات اللوجستية وعلي غرار ذلك **بدأت عملية السهم الذهبي** وتم اطلاق هذا الاسم علي قوات الرئيس "هادي" والحراك الجنوبي لاستعادة عدن وتم بالفعل السيطرة علي قاعدة العند بمساعدة مقاتلين سعوديين واماراتيين بالإضافة إلي قيام المملكة العربية السعودية بمد القوات المعادية للحوثين بالأسلحة وتم ذلك عن طريق حدود المملكة مع مدينتي الجوف ومأرب وبجانب الأداتين العسكرية والدبلوماسية تم استخدام الأداة الإعلامية أيضا لتقديم الدعم المعنوي لليمن وتم ذلك من خلال أن أغلب القنوات الفضائية

(السعودية – الإماراتية) مثل قناة العربية – قناة دبي – جريدة الرياض كانت تعمل علي بث المعارك الدائرة علي الأراضي اليمنية مع ابراز وتمجيد الدور الخليجي فيها ووصفه بأنه يدافع عن الشرعية اليمنية[1].

[1] نيرة باسم فخري عبد الشافي، **الدور السعودي في الصراع اليمني 2011 – 2022** ، المركز الديمقراطي العربي. 18 يونيو 2022، نفس المرجع.

الفصل الثالث

تداعيات التدخل السعودي في اليمن

الفصل التالي يستعرض تداعيات الحرب ويرصد مآلات الأوضاع التي نجمت عنها، ويحلل آثارها على اليمن، الدولة والمجتمع، وينقل صورة عما يحدث داخل اليمن.

المبحث الأول: التداعيات السياسية للحرب في اليمن

المطلب الأول: تداعيات الأزمة اليمنية على النظام السعودي

حفلت الفترة الأخيرة بمجموعة من التطورات التي تشير إلى فشل الاستراتيجية السعودية في اليمن، على المستويين السياسي والعسكري.

على المستوى السياسي؛ فشلت مفاوضات الكويت التي كانت الرياض تأمل من خلالها أن تحقق اختراقًا سياسيًّا يضمن لها وقف العمليات العسكرية من دون أن يبدو ذلك هزيمةً للمشروع السياسي والعسكري السعودي في اليمن. وعبر أكثر من ثلاثة أشهر استغرقتها المفاوضات، قدمت الرياض أكثر من حلٍّ للأزمة، تضمن بعضها مشاركة كاملة للحوثيين وحلفائهم في حزب المؤتمر الشعبي العام الذي يقوده الرئيس المخلوع علي عبد الله صالح، في منظومة الحكم في اليمن، في مقابل استبعاد بعض القيادات من حركة الحوثي وحزب المؤتمر، وهو ما رفضه وفد الحوثيين المشارك في مفاوضات الكويت.

وفي المقابل؛ فإن هناك تطورَيْن أساسيَّيْن على المستوى السياسي في الداخل اليمني، رافق الإعلان عن فشل مفاوضات الكويت، وبالتالي إنهاء الرياض للهدنة غير الثابتة التي أعلنها في أبريل 2016، المبعوث الأممي لليمن، إسماعيل ولد الشيخ أحمد، واستئناف عملياتها الجوية التي لم تحسم أهم المعارك على الأرض، في تعز وحول صنعاء.

التطور الأول هو إعلان الحوثيين والمؤتمر الشعبي العام، عن مجلس أعلى لإدارة اليمن، وحل اللجان الثورية التي شكلها الحوثيون في بداية الأزمة، في 21 سبتمبر 2014م، وإلغاء الإعلان الدستوري الذي تم إطلاقه في تلك الفترة.

أهم ملامح الخطوة، وكان موضع اهتمام كبير في الدوائر الإعلامية والسياسية السعودية، هو أن علي عبد الله صالح، كان ممثلاً لحزبه عند الإعلان عن تشكيل هذا المجلس في الثامن والعشرين من يوليو 2016، وهي أول "اتفاق رسمي" مباشر يتم الإعلان عنه يجمع بينه وبين الحوثيين.

التطور الثاني، هو بدء الكتل البرلمانية في مجلس النواب اليمني، الموالية لصالح والحوثيين، في الدعوة لعقد المجلس للبت في استقالة الرئيس هادي التي كان قد أعلن عنها في الثاني والعشرين من يناير 2015م، وتراجع عنها في الثالث والعشرين من فبراير التالي[1].

انعقاد جلسات البرلمان اليمني يأتي بعد عام ونصف من عدم الانعقاد، وهي خطوة موفقة بالفعل من جانب خصوم الرياض في اليمن؛ لأنها لو تمت بالنصاب اللازم؛ فهي سوف تهدم أحد أهم الركائز الدعائية والقانونية التي تستند إليها الرياض في تدخلها العسكري في اليمن، وهو أن الشرعية القائمة ممثلة في هادي، قد وجهت إليها دعوة للتدخل لإنقاذ الشرعية من الانقلابيين.

وبالرغم من إعلان الكتل النيابية الموالية لهادي إنها لن تحضر جلسات البرلمان، لمنع اكتمال النِّصَاب؛ إلا أنه ثمَّة أمرٌ لافت في البيان المشترك الذي صدر عن الكتل البرلمانية اليمنية؛ حيث أشارت وسائل الإعلام السعودية إلى أنه من بين هذه الكتل المؤتمر الشعبي العام، بجانب التجمع اليمني للإصلاح، والحزب الاشتراكي اليمني، والتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، وحزب العدالة والبناء، وحزب التضامن، بينما في الأصل؛ أن المؤتمر الشعبي في جبهة واحدة مع الحوثيين.

1- أحمد التَّلاوي، **تداعيات الأزمة اليمنية على النظام السعودي، 20 أغسطس، 2016، https://bit.ly/2YQcmS0، تاريخ الاطلاع:12_10_2022.**

وحتى تتضح الأمور في هذه الجزئية؛ فإن هناك جهدًا محمومًا من جانب الحوثيين من أجل جمع النِّصَاب اللازم لعقد الجلسات، لدرجة أنه، ووفق شهادات موثوقة (حصل عليها الباحث من بعض الأطراف اليمنية) هناك أعضاء في مجلس النواب اليمني وصلوا اليمن عبر الحدود ومن جهة البحر، من أماكن تواجدهم في جيبوتي التي لجأ إليها الكثير من معارضي هادي والحوثيين على حد سواء، خلال أشهر الأزمة الطويلة، للمشاركة في أولى جلسات المجلس. من أجل "إحياء أول مؤسسة شرعية بعد إلغاء الإعلان الدستوري للحوثيين وحل لجانهم الثورية"، وذكرت هذه المصادر كذلك أن الجلسة الأولى ستكون بحضور دبلوماسيين من الصين وروسيا والأمم المتحدة[1].

هذه الخطوة لم تحظَ بقبول الأمريكيين؛ حيث عقد السفير الأميركي لدى اليمن، "ماثيو تولر"، اجتماعًا في عدن، مع ممثلي الكتل البرلمانية الرافضة لمحاولة الحوثيين عودة البرلمان لعقد لجلساته من جديد من أجل نزع الشرعية عن هادي. وذكرت تقارير صحفية إن السفير الأمريكي قال إن بلاده ترفض خطوة إنشاء المجلس الأعلى الجديد الذي شكله الحوثيون وأنصار صالح، لإدارة اليمن، وقال إنه إجراء مخالف للدستور اليمني، وقال أيضًا إن "دعوة النواب إلى الاجتماع تحت إطار هذا المجلس تعد خطوة تقسيمية".

على الأرض، تأثر الوضع العسكري بهذه التطورات كافة، ولاسيما فيما يتعلق بتراجع الدعم اللوجستي والقتالي للدول العربية الـ11 التي انضمت في البداية إلى التحالف العربي، وتحمُّل الرياض وحدها تقريبًا مسؤولية العمل العسكري، وهو ما يمثل عبئًا مروعًا على الميزانية السعودية المنهكة أصلاً بعجز وصل في العام المالي الماضي إلى 100 مليار دولار.

[1]- أحمد التَّلاوي، نفس المرجع.

ولا يمكن الركون إلى تقارير العميد أحمد عسيري الناطق باسم قوات التحالف العربي في الحرب الحالية على اليمن حول واقع الوضع الميداني، فهناك الكثير من الشهادات التي تقول بأن التحالف الذي يدعم هادي على الأرض، لم يحقق أي تقدم منذ أكثر من ستة أشهر.

وفي هذا الصدد يقول الكاتب والصحفي اليمني، محمود الطاهر: "كانت المهلة التي حددها الغرب للمملكة العربية السعودية هي ثلاثة أيام لترجمة الحديث في وسائل الإعلام إلى واقع، والسيطرة على نهم شرق صنعاء، على الأقل لفرض واقع جديد في المفاوضات القادمة.. انتهت المهلة وما زال التقدم للتحالف على قناة العربية والعربية الحدث والجزيرة والوسائل الإعلامية التابعة للمملكة إلكترونيًّا، ولم يتغير شيئًا عمَّا كانت عليه الأمور قبل تلك المهلة سوى أن هناك قائمة جديدة رحلت روحها إلى السماء بدون أي ذنب سوى أنهم يمنيين وبمباركة يمنيين أنفسهم".

وفي جملة لافتة قالها المفكر الإسلامي، الدكتور حاكم المطيري: "حين يخوض التحالف العربي حربا في اليمن لمدة سنتين بمئات المليارات دون حدوث تغيير سياسي فهي حرب وظيفية من أهدافها تشغيل مصانع الأسلحة الغربية "!.

وعبارة المطيري أهميتها في أنه أشار إلى الجانب السياسي؛ حيث الحرب غير مطلوبة لذاتها، وإنما هي السياسة ولكن بوسائل أخرى، فلو لم تحقق الحرب أيٍّ من أهدافها السياسية؛ فهذا معناه أنها فشلت في الإطار العسكري، حتى ولو كان هناك انتصارات تكتيكية أو حتى استراتيجية بالمعنى العسكري الصرف، متحقق على الأرض.

وعلى العكس؛ فإن الموقف العسكري الراهن انتقل إلى تهديد قلب الأرض السعودية ذاتها، وصار الأمر يتم بشكل شبه يومي، أن نسمع عن قصف صاروخي، في بعض الأحيان لا تنجح الدفاعات الجوية السعودية في رصده أو التصدي له، بواسطة بطاريات

صواريخ باتريوت الدفاعية الأمريكية الصُّنع، والمخصصة للصواريخ متوسطة الارتفاعات؛ بينما يستخدم الحوثيون والقوات الموالية لصالح، صواريخ منخفضة المدى متوارثة من الحقبة السوفيتية، كانت موجودة في مخازن الجيش اليمني، بالإضافة إلى نوعيات أخرى حصلت عليها قوات صالح والحوثي من إيران بالرغم من الحصار المفروض على اليمن برًّا وبحرًا وجوًّا؛ حيث يتم إيصال السلاح من خلال عمليات تهريب بحرية، أو عبر الحدود البرية الوحيدة لليمن، التي لا يملك التحالف العربي سيطرة عليها، وهي حدود اليمن مع سلطنة عُمان.

وفي 30 يوليو؛ قامت مجموعات من الحوثيين وقوات صالح، بمحاولة اقتحام الحدود السعودية، مما أدى إلى مقتل سبعة من رجال الأمن السعوديين، وهي حادثة لافتة، تقول إن فكرة التصعيد العسكري مطروحة بشدة خلال الفترة المقبلة، من جانب خصوم الرياض، في اليمن.. وفي طهران!

أثر هذا الفشل السياسي والعسكري على مشروع محمد بن سلمان:

إن عدم حسم الحرب في اليمن، وطول أمد الأزمة، وإثقالها على موارد الدولة السعودية، مع تحولها من "حرب سريعة وحاسمة" إلى مصدر تهديد لقلب الأرض السعودية؛ كان له أثر كبير على الواقع السياسي للمملكة بالكامل، وبالأولى، على المشروع السياسي للأمير محمد بن سلمان.

فبجانب التداعيات الكبيرة على صورته كرجل دولة، قادر على اتخاذ قرارات الحرب والسلام السليمة، التي تحافظ على الأمن القومي لبلاده ومصالحها الحيوية في الداخل والخارج؛ فإن الانتقادات داخل أوساط آل سعود، وبعض الرأي العام السعودي؛ بدأت تؤثر على سرعة حِراكه في مسألة تكوين شرعية لوراثة العرش، لاسيما مع

استمرار الأوضاع الاقتصادية السيئة في البلاد، من دون كبير نتائج لبرنامج التحول الوطني إلى الآن.

قاد ذلك إلى ضغوط حقيقية على الملك سلمان، من أجل اتخاذ قرارات حاسمة في الموضوع اليمني، ومن أجل الحد من مستوى "تهور" سياسات الأمير محمد بن سلمان، التي مسَّت الأمن القومي السعودي في كثير من الأمور.

في أكتوبر 2015م، أصدر معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، تقدير موقف مهمًّا رصد فيه الواقع الراهن في البيت الملكي السعودي، ودور حرب اليمن في تصدعه. يشير فيه إلى أن هذا الشعور جاء "بسبب المخاوف بشأن تكلفة حرب اليمن، وانخفاض أسعار النفط؛ حيث إن كليهما يرغمان الحكومة على تقليص الإنفاق"[1].

وهي نقطة مهمة؛ حيث إن تقليص الإنفاق سوف يؤثر على رواتب الأمراء ومخصصاتهم المالية الشهرية من عائدات النفط، ولو وضعنا ذلك بجانب قرارات الملك سلمان التي وجه بها الأمير محمد فيما يخص موضوع الأراضي البيضاء [الأراضي التي يتم تسقيعها] ويملك غالبيتها أمراء سعوديون؛ سوف نجد أننا أمام الكثير من أسباب التوتر والقلق داخل الأسرة الحاكمة في المملكة، مع مساس سياسات الأمير محمد بمصالحهم الاقتصادية التي تضمن لهم الاستمرار في حياة الرخاء.

ويوصِّف هندرسون المشهد الراهن في المملكة، بين الأميرَيْن، محمد بن نايف، ومحمد بن سلمان، وفرص كلٍّ منهما في وراثة العرش؛ حيث يقول إن نقطة ضعف محمد بن نايف، هو عدد القتلى الكبير الذين سقطوا خلال موسم الحج الماضي، كما يمكن أن يكون محمد بن سلمان "مستضعفًا بسبب حرب اليمن".

[1]- أحمد التَّلاوي، نفس المرجع.

ويقول عن الحرب في اليمن إنها "مبادرة يبدو أنها لا تزال تتمتع بشعبية في المملكة ولكن يُنظر إليها من قبل واشنطن على أنها مغامرة عسكرية، وعلى كل حال، يبدو أن تحقيق نجاح عسكري ودبلوماسي واضح فيها، هو أمر بعيد المنال".

وضمن السيناريوهات التي وضعها هندرسون لحسم الانشقاق الراهن داخل الأسرة الحاكمة في السعودية، على خلفية الحرب في اليمن، واستمرار أزمة أسعار النفط، إجبار آل سعود على التنازل عن بعض أو كامل السلطة لصالح كبار الشخصيات العسكرية غير الملكية التي تحظى بدعم القوات التي تحت إمرتها، والتي قد ترى حرب اليمن بأنها عمل أحمق.

ويقول إن تلك الشخصيات قد ضاقت ذرعًا من قلة الخبرة التي تتمتع بها قيادة العائلة المالكة وعدم كفاءتها.

في الجانب الآخر من المعادلة؛ فإن الأمير محمد بن نايف لا يقف في موقف المتفرج، وإن كان أكثر ميلاً إلى الصمت الإعلامي وعدم الظهور السياسي، بحكم طبيعته الشخصية المتعارف عليها، وطبيعة عمله في المجال الأمني لسنوات طويلة. فالأمير محمد بن نايف، يعمل على تدعيم مركزه السياسي من خلال قدرات القوات التي تحت إمرته. حيث عمل على تدعيم القوات التابعة لوزارة الداخلية، ومن بينها قوات حرس الحدود، بقوات بحرية وأخرى نوعية في مجال القوات الخاصة، مع تحسين مستوى التسليح الفردي والدروع التي تمتلكها، بحيث صارت أقرب إلى مستوى القوات المسلحة النظامية.

وقوات حرس الحدود التابعة لوزارة الداخلية السعودية، هي قوات مسلحة كاملة التسليح، باعتبار مهمتها في حماية حدود البلاد، وفي الدول الأخرى؛ فإن هذه النوعية من القوات؛ تكون تابعة لوزارة الدفاع أو القيادة العامة للقوات المسلحة وتأخذ أوامرها من رئاسة الأركان العامة، ولكن في حالة السعودية هي تابعة لوزارة الداخلية.

ويعود هذا الأمر؛ إلى طبيعة المملكة الطبوغرافية والديموغرافية؛ حيث إن المملكة بلد شاسع بالنسبة لعدد المدن وتوزيع السكان فيه، وهو ما يتطلب أن تنتشر قوات حرس الحدود داخل البلاد، في المناطق الواسعة الواصلة بين كل مدينة وأخرى، وكل تجمع حضري أو صحراوي وآخر، وهو ما كان في حال تبعية هذه القوات لوزارة الدافع؛ أن يجعل هناك تداخل في عمل الجيش السعودي مع وزارة الداخلية في مهام تأمين البلاد من الداخل.

هذا بجانب نقطة شديدة الأهمية عملت على إضعاف الجيش النظامي السعودي، الذي هو مصدر قوة الأمير محمد بن سلمان في الوقت الراهن، وهي أن الجيش النظامي كان القوة الثالثة في اهتمام القيادة السعودية، بعد الحرس الوطني ووزارة الداخلية.

فبسبب طبيعة النظام السعودي، فقد تم تأسيس الحرس الوطني، وهو الأقوى تجهيزًا وتسليحًا، لحماية النظام من أية محاولات للسيطرة على السلطة من جانب القوات النظامية، فهو قوة مسلحة مؤدلجة وليس مجرد مؤسسة أو جهاز عسكري محترف، وأقرب نموذج له في الإقليم، هو الحرس الثوري الإيراني مع فارق التجهيز والتسليح بطبيعة الحال[1].

وكرس ذلك وجود الأمير ثم الملك بعد ذلك، عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، على رأس هذه المؤسسة لمدة قاربت الخمسين عامًا؛ حيث عمل على جعلها حرس حقيقي للنظام السعودي ضد أية محاولات للتمرد.

في المقابل، فإن ظروف البلاد الأمنية خلال سنوات ما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م، ومن قبلها سنوات ما بعد غزو العراق للكويت، وأزمة النظام السعودي مع التيارات الدينية المتشددة التي رفضت قرار مرابطة قوات أجنبية على أرض

[1]- أحمد التَّلاوي، نفس المرجع.

الحرمَيْن؛ دعم من أهمية وزارة الداخلية والتي حازت الكثير من الاهتمام في التمويل والتسليح والأفراد.

وهو ما كرسه وجود أمير بقوة الوزير الراحل، الأمير نايف بن عبد العزيز، الذي عمل على جعل وزارة الداخلية هي الحصن الحصين لأمن النظام، وذلك من خلال تأمين هذه المساحة الواسعة من الأرض التي يحكمها النظام السعودي. وطيلة هذه العقود الماضية، حرص ملوك السعودية الراحلين على تحقيق التوازن بين الجهازين، فيما ظل الجيش النظامي السعودي في منأى عن هذا كله.

وقد ظل الأمير محمد بن نايف طيلة الفترة الماضية بمنأىً تمامًا عن الجدل حول موضوع وراثة العرش، والصراع الخفي بينه وبين الأمير محمد بن سلمان، ليس بسبب عائق صحي؛ حيث إنه يقوم بواجباته كوزير للداخلية على الوجه الأكمل، مهما كان الانفلات الحاصل في بعض الأحيان، مثل هجمات المسجد النبوي، ومشكلات موسم الحج الماضي؛ حيث يبقى أداء أجهزة الداخلية السعودية، جيدًا بالمقياسَيْن الموضوعي والإحصائي، في ظل الظروف الداخلية والإقليمية الراهنة[1].

إلا أن الأقرب للصواب، هو أن الأمير محمد بن نايف، قد توقع الفشل الراهن في اليمن، وعدم قدرة الأمير محمد بن سلمان على إدارة الملف، في ظل ضعف خبرته، وكونه قد تصدى لملف مرتبط بإيران، وهي دولة قوية في المجالَيْن الأمني والعسكري والسياسي، ولها خططها وخبراتها القديمة في مثل هذه النوعية من الصراعات.

فاكتفى بتدعيم قوات وزارة الداخلية، مع ترك الأمور تتفاعل في منطقة الحدود الجانبية بحكم عدم الاختصاص، بمنطق "دعه؛ وسوف يفشل وحده"، وهو منطق متعارف عليه في مثل هذه الحالات من الصراعات الداخلية، في مثل هذه الأنظمة.

[1]- أحمد التَّلاوي، نفس المرجع.

المطلب الثاني: التداعيات السياسية والاجتماعية للحرب الدائر في اليمن

تسببت الحرب الدائرة في اليمن منذ خمس سنوات في خسائر هائلة على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وأعادت اليمن عقودًا إلى الوراء، ورغم الأموال الطائلة التي أنفقها التحالف الذي تقوده السعودية فإنه لم يحقق أهدافه التي دخل الحرب من أجلها؛ فلا السلطة الشرعية عادت إلى الحكم ولا الحوثيون هُزموا، واستمر النفوذ الإيراني في اليمن يتصاعد.

التقرير التالي يستعرض تداعيات تلك الحرب ويرصد مآلات الأوضاع التي نجمت عنها، ويحلل آثارها على اليمن، الدولة والمجتمع، وينقل صورة من الداخل توثق ما حدث.

- **التداعيات السياسية:**

عندما انطلقت عاصفة الحزم، في 26 مارس 2015، وضع التحالف العربي لنفسه أهدافًا مُعلنة، منها: القضاء على الانقلاب الحوثي، وإعادة الحكومة الشرعية المعترف بها دوليًّا إلى السلطة، وأهدافًا غير مُعلنة، مثل: منع النفوذ الإيراني من تطويق المملكة العربية السعودية، ومنع الحوثيين، حلفاء إيران، من الانفراد بالسيطرة في اليمن، وإبعادهم عن الحدود المشتركة بين البلدين التي تتجاوز 1480 كيلومترًا، أو إبعادهم عن إيران ومحور ما يسمى بالمقاومة. وحَسِبَ التحالف العربي أنه سيحقق تلك الأهداف في غضون أسابيع أو أشهر قليلة. لكن بدلًا عن ذلك، طالت عاصفة الحزم خمس سنوات – وتضاعفت معها معاناة اليمنيين– دون أن تحقق أيًّا من أهدافها، بل زادت وتيرة التهديدات التي جاءت الحرب لدرئها؛ فأخذت الشرعية في التراجع وبدأت تخسر ما كانت اكتسبته بداية الحرب؛ فخسرت بداية العام الحالي (2020) مديرية نهم القريبة من العاصمة، وهي الجبهة المتوقفة منذ 2018 بتوجيهات قيادة التحالف. وفي 17 مارس 2020، خسرت

جزءًا كبيرًا من محافظة الجوف، التي تسيطر عليها الشرعية منذ ما يقرب من أربع سنوات، وهي المحافظة اليمنية الثالثة المتاخمة للحدود السعودية، وبالتي بسقوطها يقترب الحوثيون أكثر من الحدود السعودية. وتدافع الشرعية بضراوة عن مأرب؛ آخر معاقلها الاستراتيجية في الشمال. وفي حال سقطت مأرب فإنَّ الشرعية ستفقد مركز ثقلها الحقيقي على الأرض، والمقر الرئيسي لقواتها ومؤسساتها المدنية والعسكرية، والمصدر الأهم لمدخولاتها المالية، كون المحافظة غنية بالنفط والغاز[1].

وقد أدى تراجع الشرعية الواسع والسريع في نهم والجوف ومأرب إلى تعزيز موقع الحركة الحوثية كقوة رئيسة حاكمة في شمال اليمن، والتي مكَّنتها سنوات الحرب من إحكام قبضتها العسكرية والسياسية على معظم شمال ووسط اليمن، واستطاعت، بعد القضاء على الرئيس السابق علي عبد الله صالح، الانفراد بالسيطرة على المؤسسات الحكومية، وتوجيه قطاع لا يستهان به من الرأي العام الداخلي، وبحجة مواجهة العدوان قامت بحشد عدد من زعماء القبائل ومنتسبي الجيش والأمن –المحايدين منذ بداية الحرب– للقتال في صفوفها، وتمارس قمعًا للمعارضة سواء كانت قَبَلِيَّة أو سياسيَّة، وكانت أصدرت أحكامًا غيابيَّة بالإعدام والسجن ومصادرة ممتلكات معارضين في الخارج بتهمة التعاون مع العدوان.

وقد أدَّت الحرب إلى تضاعف النفوذ الإيراني وحزب الله في اليمن مقارنة بما كان عليه قبل الحرب، وبفضل الدعم الإيراني تغيَّرت معادلة الحرب منذ منتصف 2018 لتصبح السعودية هي من يتلقى الضربات الموجعة بدلًا من الحركة الحوثية، واستطاعت صواريخها البالستية وطائراتها المسيَّرة الوصول إلى عمق الأراضي السعودية؛ والتي كان

[1] أحمد عز الدين، التداعيات السياسية والاجتماعية للحرب الدائرة في اليمن منذ خمس سنوات، 28أبريل 2020، https://studies.aljazeera.net/ar/article/4655 ، تاريخ الاطلاع:12_10_2022.

آخرها، بحسب ما أعلن الحوثيون، في نهاية مارس 2020، حينما استهدفوا مدينتي الرياض وجازان بالصواريخ وطائرات دون طيار.

إنَّ تفوُّقَ الحركة الحوثية على الشرعية والتحالف العربي يُضيِّق فرص الحل السياسي، ويُشجعها على المضي في خيار الحسم العسكري، والتخلص من بقية مراكز المعارضة العسكرية في الشمال. ويُبين تعثُّر تنفيذ اتفاق ستوكهولم صعوبة المضي في خيار الحل السياسي باليمن، وعجز المجتمع الدولي والأمم المتحدة ومبعوثها، مارتن غريفث، عن دفع عملية السلام قدمًا إلى الأمام. ورغم الضغوط الدولية الحالية لإيقاف الحرب والبحث عن تسوية سياسية بسبب التداعيات الصحية والاقتصادية العالمية لوباء كورونا، فإنَّ أقصى ما يمكن أن يتم الوصول إليه هو إيقاف مؤقت لإطلاق النار[1].

ويشهد كذلك نفوذ الشرعية في الجنوب تراجعًا؛ تعود جذوره إلى نهاية العام 2015، وتصاعدًا في المقابل لنفوذ الإمارات التي أنشأت ميليشيات تابعة لها، مستقلة عن الحكومة الشرعية، ولا تعترف بها، وتُنافسها في السيطرة والنفوذ في الجنوب والساحل الغربي، وقد حدث ذلك خلال سنوات الحرب الخمس الماضية بدعم عسكري إماراتي مباشر، وغضِّ طرف سعودي، وصل ذروته في 8 أغسطس 2019 بانقلاب المجلس الانتقالي على الشرعية، وإخراجها من عدن ولحج والضالع وجزء من أبين، وتدخُّل الطيران الإماراتي وضربه قوات الشرعية التي حاولت دخول عدن وإنهاء الانقلاب. وقد أدى عدم تنفيذ اتفاق الرياض الموقع في نوفمبر 2019 إلى إدامة سيطرة المجلس الانتقالي على المناطق التي سيطر عليها. وكانت النتيجة تقسيم السلطة في المناطق المحررة من الحوثيين بين الحكومة الشرعية المتراجعة، والكيانات المحلية المنافسة لها؛ والمتنامية على حسابها.

[1]– أحمد عز الدين، نفس المرجع.

إنَّ ما وصل إليه اليمن في وضعه الراهن يدفعه ليكون أقرب من أي وقت مضى إلى مسار التجزئة والتقسيم، مع تراجع سلطة الشرعية صاحبة مشروع الأقاليم الستة، وتنامي سلطة الحوثيين في الشمال الراغبين في الاحتفاظ به خاصة مع عدم وجود حاضنة اجتماعية لهم في الجنوب، فضلًا عن المجلس الانتقالي الذي يسعى علنًا للانفصال عن الشمال. كما تُظهر السلطات المحلية في حضرموت والمهرة ميولًا استقلالية عن الحكومة الشرعية والمجلس الانتقالي.

وفي المحصلة، نجد التحالف العربي لم يحقق خلال سنوات الحرب الخمسة السابقة أيًّا من أهدافه المعلنة وغير المعلنة، باستثناء تحقيق مصالحه الخاصة في اليمن؛ والتي هي، بالنسبة للمملكة العربية السعودية، الحفاظ على وجود عسكري كثيف في محافظة المهرة، خارج مقتضيات الحرب مع الحوثيين، لتأمين مرور أنبوب نفطي في حال تعاظمت المخاطر والتهديدات في الخليج العربي ومضيق هرمز، وبالنسبة للإمارات الاحتفاظ بنفوذ قوي في الجنوب، وتحديدًا في المراكز النفطية والموانئ الممتدة من المكلا وبلحاف في شبوة مرورًا بميناء عدن ومضيق باب المندب وميناء المخا وبقية المرافئ في الساحل الغربي، بما فيها جزيرة سقطرى وجزيرة ميون على مدخل مضيق باب المندب.

المبحث الثاني: التداعيات الاقتصادية للحرب في اليمن

دخل الاقتصاد اليمني بعد الحرب في مرحلة شلل شبه تام نتيجة توقف جزء كبير من النشاطات الاقتصادية في القطاعات العامة والخاصة، وتوقف البرامج الاستثمارية الحكومية، وجزء كبير من الاستثمارات الخاصة، وانسحاب أغلب المستثمرين الأجانب، وهروب رأس المال المحلي إلى الخارج للبحث عن ملاذات آمنة، وتوقف صادرات النفط والغاز الطبيعي، والمنح والقروض الخارجية، وانخفاض الإيرادات الحكومية غير النفطية من الجمارك والضرائب. فقد تراجعت الإيرادات العامة في السنة الأولى للحرب –حسب

وزارة المالية- بحوالي 50%، وبنسبة 60% عام 2016، وتدهور معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من سالب 10.6% عام 2014 ليصل إلى سالب 30.5% عام 2015، وسالب 14.6% عام 2016. وخلال الفترة بين 2015-2019 انكمش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 45% ووصلت الخسائر الاقتصادية التراكمية إلى 66 مليار دولار. ووفق تقديرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإنَّ الحرب أدت إلى انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 3.577 دولارًا أميركيًّا إلى 1.950 دولارًا أميركيًّا، وهو مستوى لم يشهده اليمن منذ عام 1960[1].

وقد أدى تراجع النشاط الاقتصادي في البلد، وقدرته على تصدير النفط والغاز الذي يسهم بأكثر من 50% من الدخل القومي، وتآكل الاحتياطي النقدي الخارجي من 4.2 مليارات دولار نهاية العام 2014 إلى 485 مليون دولار نهاية 2016، إلى خلق أزمة حادة في السيولة النقدية، ظهرت منذ سبتمبر 2016 في عجز الحكومة عن دفع مرتبات 1.2 مليون موظف في القطاع العام. وبعد نقل البنك المركزي إلى عدن في نفس العام؛ اتجه (البنك المركزي) لطباعة مبالغ كبيرة من العملة ليتمكن مع مطلع 2017 من العودة إلى صرف المرتبات في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة الشرعية فقط، وفي نوفمبر 2018، صرف مرتبات المتقاعدين المدنيين وبعض الجهات المدنية في صنعاء فيما لا يزال أكثر من 50% من موظفي القطاع العام في المناطق الخاضعة لسيطرة الحركة الحوثية يعملون بدون راتب شهري نتيجة أزمة السيولة المالية وتوجيه جزء كبير من الإيرادات العامة المُحَصَّلة لتمويل المجهود الحربي.

وقد أسهمت حالة الانقسام في مؤسسات الدولة الاقتصادية، واستخدامها كأدوات في الصراع، وتبني كلٍّ منها سياسات مالية ونقدية متعارضة في مزيد من تردي الأوضاع

[1]- أحمد عز الدين، نفس المرجع.

الاقتصادية، والعجز عن إعداد موازنة عامة للدولة تعالج مشكلة انقطاع المرتبات والإنفاق على القطاعات الحيوية. وظهر تأثير انقسام المؤسسات السلبي بوضوح عندما قامت السلطات الحوثية، نهاية 2019، بمنع تداول الإصدارات الجديدة من العملة المحلية في مناطق سيطرتها، ردًّا على توسع البنك المركزي في عدن في طباعة إصدارات جديدة من العملة، ونتج عن ذلك ارتفاع سعر صرف العملة في عدن بزيادة 10% وارتفاع الأسعار هناك، وفي صنعاء نتج عنه حرمان مئات الآلاف من الموظفين والمتقاعدين المدنيين وعدد من الجهات المدنية من استلام المرتبات القادمة من عدن بالإصدارات الجديدة، وإجبار ملايين المواطنين في مناطق الحوثيين على تداول الإصدار القديم من العملة المحلية المهترئة[1].

ورغم اتجاه الاقتصاد نحو التكيُّف مع وضع الحرب وعودته لتحقيق نمو موجب عام 2018 بنسبة 0.8% وبحوالي 2.1% عام 2019، إلَّا أنَّ المعاناة الاقتصادية للمواطنين لا تزال مستمرة بسبب استمرار التضخم وانهيار سعر العملة مقابل الدولار الذي كان يعادل 215 ريالًا قبل الحرب، وتراجع سعر صرفه خلال العامين 2015–2016 إلى 310 ريالات للدولار، ثم إلى 550 ريالًا للدولار، بداية أغسطس 2018، ثم تخطى حاجز 600 ريال للدولار في مارس 2020؛ ما أدى إلى ارتفاع تكلفة سلة الغذاء في حدها الأدنى بين فبراير 2015 وأغسطس/آب 2019 بحوالي 112 %وانعكس ذلك بشكل مباشر على مستوى معيشة المواطنين، وأدى إلى ارتفاع معدلات الفقر في المجتمع، من 47% من السكان عام 2014 إلى 75% بنهاية عام 2019، وإذا استمرت الحرب إلى 2022، سيصبح 79% من السكان تحت خط الفقر، ويُصنَّف 65% من السكان "كفقراء جدًّا."

[1]– أحمد عز الدين، نفس المرجع.

المبحث الثالث: التداعيات الاجتماعية والإنسانية للحرب في اليمن

تعتبر التداعيات الاجتماعية للحرب في اليمن هي الأخطر لتأثيراتها العميقة طويلة المدى، فقد أسهمت عاصفة الحزم التي شنَّتها السعودية في إحداث انقسام وتفكك اجتماعي عميق، سواء بين القبائل على طرفي النزاع، أو داخل القبيلة أو الأسرة الواحدة، وتزايد مشاعر الكراهية والعداء وإذكاء الثارات فيما بين اليمنيين. وقد هيأت الحرب كذلك المجال أمام الهويات الفرعية للسعي من أجل فرض نفسها والسيطرة على بقية مكونات المجتمع بالقوة العسكرية، وتنامى في المجتمع التمييز على أسس مناطقية قبلية أو سلالية طائفية؛ وظهور أزمة عميقة في الشعور بالهوية الوطنية الجامعة.

في الجنوب، يسعى المجلس الانتقالي المحسوب في أغلبه على محافظات معينة للسيطرة على الجنوب –مستفيدًا من الدعم العسكري الإماراتي– والدفع نحو إعادة التشطير وفك الوحدة بين الجنوب والشمال، وقد شنَّ، في أغسطس 2019، حملة واسعة لطرد العمال الشماليين من عدن، وكما تعرض على يديه الشماليون العابرون أو المقيمون في الجنوب لمعاملة سيئة خاصة في المناطق التي يسيطر عليها وذلك لمجرد انتمائهم المناطقي[1].

وفي الشمال، تقوم الحركة الحوثية المسيطرة سياسيًّا وعسكريًّا بتعزيز التمييز العرقي السلالي؛ بين الهاشميين – وهم من ينتمون لأصول هاشمية علوية من ذرية الحسن والحسين رضي الله عنهما والذين تعتبرهم الأجدر بتولي الولاية العامة وإدارة مؤسسات الدولة– وغير الهاشميين الذين يتعرضون للتهميش والتمييز وانتهاك الحقوق، وتعميق الانقسام المذهبي والطائفي، والتمييز بين المواطنين على أساس الانتماء المذهبي

[1]– أحمد عز الدين، نفس المرجع.

الطائفي. وبسبب الحرب، تراجعت بشكل كبير مساحة التسامح تجاه المعارضين والمخالفين، وأصبحوا عرضة لانتهاك الحقوق والإقصاء والتمييز .

- **التكلفة البشرية والمادية للحرب:**

تُقدر الأمم المتحدة ضحايا الحرب في اليمن بـ 100 ألف شخص سقطوا خلال المعارك، و12 ألف مدني قُتلوا خلال ضرب الطيران والمواجهات العسكرية. وتقول دراسة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي: إن عدد ضحايا الحرب حتى 2019 بلغ 233 ألف شخص، 102 ألف أثناء المعارك و131 ألف شخص نتيجة غياب الرعاية الصحية وشح الغذاء.

ويتجاوز أسرى الحرب والمعتقلين من الطرفين 20 ألف شخص، كان من المفترض أن يتم إطلاق 15 ألف منهم في صفقة تبادل الأسرى، بموجب اتفاق ستوكهولم، لكن توقف تنفيذ الصفقة بسبب عدم الاتفاق على قوائم المفرج عنهم. ويعتبر البعض أن صفقة تبادل الأسرى مجحفة بحق الحكومة الشرعية، لأنها ستؤدي إلى إطلاق سراح أسرى حرب حوثيين مقابل معتقلين ومختطفين مدنيين تم اعتقالهم من منازلهم ومقار أعمالهم بينما الحركة الحوثية من جانبها لا تفضل إجراء صفقة تبادل وفق مبدأ "الكل مقابل الكل" وتريد عقد صفقات جزئية تستطيع تحديد من تريد إطلاق سراحه[1].

وخلَّفت الحرب منذ بدايتها أكثر من 3.65 ملايين نازح داخليًّا حتى بداية 2019. وخلال العام 2019 فقط، نزح ما يقارب 350 ألف شخص إلى مناطق أخرى بسبب الأعمال القتالية، ودفعت الموجة الأخيرة من القتال بداية العام 2020 في نهم والجوف أكثر من 35 ألف شخص إلى النزوح عن منازلهم والتوجه للعيش في مخيمات. وهناك مئات الآلاف الفارين والمُهجَّرين خارج اليمن نتيجة الحرب.

[1]– أحمد عز الدين، نفس المرجع.

ويُقدَّر عدد الأطفال المنخرطين في القتال دون سن 18 سنة بنحو ثلث المقاتلين في اليمن، وجميع أطراف الصراع متورطة في تجنيد الأطفال.

وقد نتج عن الحرب تدمير كبير في البنية التحتية والممتلكات العامة والخاصة؛ حيث تسببت أكثر من عشرين ألف غارة جوية شنَّها التحالف العربي في إحداث دمار كبير في البلد، وأصاب العديد منها أهدافًا مدنية وقتل آلاف المدنيين نتيجة عشوائية القصف وعدم الالتزام بمبدئي التناسب والاحتراز، وقد أصاب حوالي 30٪ من هذه الغارات البنية التحتية.

كما تسببت الأطراف المحلية المتحاربة في تدمير العديد من المنشآت العامة والخاصة، والطرق والجسور، وقتل وإصابة العديد من المدنيين، باستخدام قذائف المدفعية المتبادلة والصواريخ العشوائية والألغام الأرضية، وأحدثت دمارًا كبيرًا في مدن، مثل: عدن وتعز والحديدة وحرض والجوف وغيرها من المناطق التي دارت فيها المواجهات[1].

- **التداعيات الإنسانية للحرب:**

تركت الحرب آثارًا كارثية على التنمية والخدمات العامة في اليمن، ويقدِّر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أنها دفعت عملية التنمية البشرية في البلاد 21 سنة للوراء، وتسببت في انهيار الخدمات العامة كالكهرباء والمياه والطرق، وبشكل خاص الصحة والتعليم، نتيجة تدمير منشآتها وانقطاع مرتبات الأطباء والممرِّضين والمعلمين وأدت إلى تدهور النظام الصحي في معظم المناطق وظهور الأوبئة والأمراض المعدية. كما تضاعفت أعداد من يحتاجون الرعاية الصحية ثلاثة أضعاف؛ من 5 ملايين قبل الحرب إلى 16 مليون اليوم. أما التعليم، فقد أُصيب بالشلل جرَّاء توقف مرتبات الأساتذة الجامعيين وما يقرب من ثلاثة أرباع معلمي المدارس الحكومية في البلاد منذ سبتمبر 2016، وخروج أكثر من 2500

[1]– أحمد عز الدين، نفس المرجع.

مدرسة عن الخدمة بسبب الدمار، وتحول بعضها إلى مأوى للنازحين، والبعض الآخر استولت عليه الأطراف المتحاربة. وارتفعت لذلك نسبة الأطفال خارج المدرسة من 1.6 مليون قبل الحرب إلى مليوني طفل اليوم، وهناك 3.5 ملايين طفل معرَّضين للتسرُّب المدرسي بسبب الأوضاع الاقتصادية واستقطابهم للقتال .ويعاني نحو 2.1 مليون طفل دون سن الخامسة، و1.1 مليون امرأة حامل ومرضعة من سوء التغذية الحاد، بزيادة قدرها 128% مقارنةً بأواخر عام 2014. ويحتاج 80% من السكان، أي أكثر من 24 مليون شخص إلى مساعدات إنسانية؛ 10 ملايين منهم مهددون بخطر المجاعة.

في وقت تتجه المساعدات الإنسانية الموجهة لليمن عام 2020 للانخفاض، والتهديد بإيقاف 31 من أصل 41 برنامجًا رئيسًا للأمم المتحدة في اليمن نتيجة نقص التمويل، والعراقيل التي تضعها الأطراف المحلية المتقاتلة لمنع وصول المساعدات إلى مستحقيها(34) تتصاعد المخاوف من توقف برامج المساعدات الأخرى، نتيجة التداعيات الاقتصادية لوباء كورونا، والذي سيكون له آثار كارثية على اليمن، في ظل نظام صحي، ووضع اقتصادي شبه منهار، ولا توجد لدى الدولة أو الأفراد بعد خمس سنوات من الحرب أي تراكمات نقدية لمواجهة الكارثة .

- **انتهاكات حقوق الإنسان:**

ترافقت الحرب منذ بدايتها مع حدوث انتهاكات للحقوق والحريات، وقد تورطت فيها جميع أطراف الصراع. بعض هذه الانتهاكات ترقى لجرائم حرب، وقد أودت بحياة العديد من المدنيين وضياع ممتلكاتهم، وخلَّفت مئات حالات الاعتقال والاحتجاز التعسفي، والإخفاء القسري، وسوء المعاملة، والتعذيب والعنف الجنسي وتجنيد الأطفال، وعرقلة ومنع وصول المساعدات الإنسانية[1] .

[1]– أحمد عز الدين، نفس المرجع.

وأدت الحرب إلى تراجع مساحة الحرية المتاحة أمام منظمات المجتمع المدني مقارنة بما قبل الحرب، واتجاه أطراف الصراع لإغلاق ومصادرة مقار وممتلكات منظمات المجتمع المدني، وتكميم الأفواه وملاحقة واعتقال النشطاء والصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان، لمُدد اعتقال يصل بعضها لأكثر من 3 سنوات.

مع دخول النزاع في اليمن عامه السابع، يقدر "مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية" أنه تسبب بمقتل نحو ربع مليون شخص. لا يزال ملايين اليمنيين يواجهون أكبر أزمة إنسانية في العالم، حيث يواجه أكثر من نصف السكان مستويات حادة من انعدام الأمن الغذائي. تعتمد اليمن على استيراد جميع المواد الغذائية والسلع الأساسية تقريبا، وأدى انهيار عملتها إلى ارتفاع حاد في أسعار المواد الغذائية والسلع الأخرى وانخفاض القوة الشرائية للأسَر. لا يستطيع الملايين من الناس تلبية احتياجاتهم الأساسية.

اشتد النزاع في 2021 حيث تأثرت 49 منطقة في اليمن بشكل مباشر بالمواجهات النشطة، مقارنة بـ 35 في بداية 2020. شهدت محافظة مأرب قتالا عنيفا بين القوات الحكومية اليمنية وجماعة الحوثي المسلحة. نزح أكثر من أربعة ملايين شخص داخليا بسبب النزاع. أدت جائحة "كورونا" إلى تفاقم الأزمة الإنسانية[1].

عانى المدنيون في جميع أنحاء البلاد من تدهور الأوضاع الاقتصادية ونقص الخدمات الأساسية. شهد جنوب اليمن احتجاجات على تدهور الأوضاع الاقتصادية والخدمات الأساسية. تسببت الأمطار الغزيرة والفيضانات في مايو 2021 بمقتل عشرات الأشخاص وألحقت أضرارا بالمنازل والبنية التحتية في جميع أنحاء البلاد. وثق "فريق الخبراء الدوليين والإقليميين البارزين المعني باليمن" ومجموعات حقوقية أخرى مواصلة

[1]- اليمن أحداث عام 2021، https://www.hrw.org/ar/world-report/2022/country-chapters/380774 ، تاريخ الاطلاع 16-10-2022 .

أطراف النزاع ارتكاب انتهاكات جسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك الانتهاكات التي من المحتمل أن ترقى إلى جرائم الحرب. مع ذلك، تحت ضغط شديد من السعودية والإمارات، صوت "مجلس حقوق الإنسان" التابع للأمم المتحدة بفارق ضئيل في أكتوبر 2021 لإنهاء ولاية فريق الخبراء البارزين التابع للأمم المتحدة، مما أدى إلى وقف عمل الهيئة الدولية المستقلة الوحيدة التي تحقق في الانتهاكات التي ارتكبتها جميع الأطراف أثناء النزاع في اليمن.

لم تسمح سلطات الحوثيين في 2021 لخبراء "الأمم المتحدة" بتأمين ناقلة النفط "صافر" قبالة سواحل الحُديدة، مُعرضة اليمن لخطر كارثة بيئية إذا تسربت حمولة السفينة البالغة 1.1 مليون برميل من النفط إلى البحر الأحمر.

- **الأطفال والنزاع المسلح:**

أكثر من نصف اليمنيين الذين بحاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية أو الحماية، والبالغ عددهم 20.7 مليون شخص، هم من الأطفال. في 2021، أفادت "منظمة إنقاذ الطفل" أن ربع مجموع الضحايا المدنيين بين 2018 و2020 كانوا من الأطفال. أكثر من 1.5 مليون من النازحين في اليمن البالغ عددهم أربعة ملايين هم من الأطفال، وأصبح مئات الآلاف من الأطفال مهاجرين أو طلبوا اللجوء في الخارج.

حذرت "اليونيسف" ومجموعات أخرى في 2021 من أن الأطفال يواجهون أعلى مستويات سوء التغذية الحاد المسجلة في اليمن منذ تصاعد النزاع في 2015، حيث يعاني 2.3 مليون طفل من سوء التغذية الحاد، ونحو 400 ألف طفل دون سن الخامسة معرضون لخطر الموت الوشيك[1].

[1]- اليمن أحداث عام 2021، **نفس المرجع**.

ذكرت اليونيسف في أغسطس أن مليوني طفل انقطعوا عن الدراسة، وأن واحدة من كل ست مدارس لم يعد من الممكن استخدامها بسبب أضرار الحرب. واصلت أطراف النزاع استخدام المدارس لأغراض عسكرية. أفاد فريق الخبراء الدوليين والإقليميين البارزين المعني باليمن في 2021 أن الحوثيين والتحالف بقيادة السعودية والإمارات والحكومة اليمنية جنّدوا الأطفال واستخدموا الأطفال في الأعمال العدائية واحتجزوا الأطفال.

لم يُدرج الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غويتيريش للعام الثاني على التوالي التحالف بقيادة السعودية والإمارات ضمن "قائمة العار" للأطراف المسؤولة عن الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال أثناء النزاع، رغم الهجمات التي قتلت وشوّهت الأطفال.

- **الألغام الأرضية:**

وفقا لمشروع رصد الأثر المدني، تسببت الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة في وقوع نحو تسعة آلاف ضحية في صفوف المدنيين منذ بداية النزاع و284 ضحية في 2020، من بينهم 55 طفلا. استخدمت قوات الحوثي الألغام الأرضية المضادة للأفراد في انتهاك لـ "اتفاقية حظر الألغام" لعام 1997، واليمن طرف فيها.

أفاد فريق الخبراء البارزين في 2021 أن قوات الحوثيين استخدمت الألغام الأرضية المضادة للأفراد، ما قد يرقى إلى جرائم الحرب. أظهر تحقيق أجرته مواطنة أن استخدام قوات الحوثي للألغام ضد أشياء ضرورية للبقاء أدى إلى تفاقم الأزمة الإنسانية وتسبب في تجويع المدنيين.

الاحتجاز التعسفي، والتعذيب، والإخفاء القسري.

قدّمت تحقيقات "هيومن رايتس ووتش" ومنظمات حقوقية أخرى أدلة متراكمة على تفشي الاحتجاز التعسفي، والإخفاء القسري، وسوء المعاملة والتعذيب في مراكز الاحتجاز التي يرتكبها أطراف النزاع[1].

في 18 سبتمبر، أعدمت قوات الحوثيين في ميدان التحرير بصنعاء مجموعة من تسعة أشخاص، تفيد التقارير أن بينهم فتى عمره 17 عاما. اتُهِموا بتسهيل غارة جوية أسفرت عن مقتل قيادي حوثي في 2018. قالت مفوّضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في سبتمبر 2021 إنه قد "حُكم على المتهمين بالإعدام في عملية قضائية انتَهَكَت حقوقهم الدستورية، ولم تحترم معايير المحاكمة العادلة بموجب القانون الدولي."

واصلت سلطات الحوثيين في 2021 اضطهاد الأقلية الدينية البهائية. في 2021، أفادت "الإندبندنت" بأن سلطات الحوثيين احتجزت ما لا يقل عن ألف امرأة بين 2017 و2020. منذ 2015، اعتقلت سلطات الحوثيين صحفيين وأفراد يمارسون حقهم في التعبير، وفقا لتقرير "منظمة العفو الدولية" صدر عام 2021.

ذكر تقرير صادر عن مواطنة في 2021 أن قوات الحوثي والقوات المدعومة من الحكومة اليمنية والقوات المدعومة من الإمارات قامت بتعذيب المحتجزين حتى الموت في سجون سرية يسيطرون عليها منذ بدء النزاع.

أفادت هيومن رايتس ووتش في 2021 أن قوات "المجلس الانتقالي الجنوبي" المدعومة من الإمارات قامت باحتجاز وتعذيب صحفي على ما يبدو بسبب تقاريره النقدية. واصل التحالف بقيادة السعودية والإمارات، والحكومة اليمنية، والمجلس الانتقالي الجنوبي، وقوات الحوثيين ارتكاب انتهاكات صارخة للقانون الدولي الإنساني والقانون

[1]– اليمن أحداث عام 2021، **نفس المرجع**.

الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك الهجمات العشوائية ضد المدنيين والاختفاء القسري والتعذيب، وفقا لتقرير أممي في 2021[1].

- **منع وعرقلة وصول المساعدات الإنسانية:**

فرضت سلطات الحوثي والحكومة اليمنية في المناطق التي يسيطرون عليها قيودا على المنظمات الإنسانية والعاملين في المجال الإنساني ووصول المساعدات الإنسانية. نتيجة لذلك، لم يتم تنفيذ 87 مشروعا إنسانيا اقترحتها المنظمات غير الحكومية بسبب عدم وجود موافقات من قبل سلطات الحوثيين والحكومة اليمنية. أدت الممارسات التعسفية من قبل الطرفين إلى تجريد المدنيين من الأشياء التي كانت ضرورية لبقائهم على قيد الحياة وتسببت في تجويعهم، وفي بعض الحالات موتهم.

في أواخر 2020، وثّقت هيومن رايتس ووتش القيود الصارمة التي تفرضها سلطات الحوثيين والحكومة اليمنية والقوات التابعة لها والمجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم من الإمارات على تسليم المساعدات الإنسانية الضرورية. رغم أن أموال المساعدات شحيحة أيضا، وجدت هيومن رايتس ووتش أن عرقلة المساعدات تؤدي إلى تفاقم الوضع الإنساني المزري في البلاد وإضعاف استجابتها لتفشي فيروس كورونا.

أجبر التحالف بقيادة السعودية والإمارات مطار صنعاء الدولي على الاستمرار في الإغلاق منذ أغسطس 2016، ما فرض قيودا شديدة على تدفق الغذاء والوقود والأدوية إلى المدنيين، في انتهاك للقانون الدولي الإنساني. في مارس 2021، أعلنت السعودية عن مبادرة سلام تضمنت احتمالية إعادة فتح للمطار، لكنه ظل مغلقا حتى أكتوبر 2021.

[1]- اليمن أحداث عام 2021، **نفس المرجع**.

- **حقوق المرأة:**

في فبراير، اعتقلت سلطات الحوثيين عارضة أزياء يمنية وامرأتين أخريين وأخضعتهن لمحاكمة جائرة بزعم ارتكاب عمل غير لائق وحيازة مخدرات. في نوفمبر، حكمت محكمة يسيطر عليها الحوثيون في صنعاء على العارضة بالسجن خمس سنوات. في سبتمبر/أيلول، أفاد فريق خبراء الأمم المتحدة عن انتشار العنف القائم على النوع الاجتماعي والعنف الجنسي من قبل قوات الحوثيين والقوات المدعومة من الإمارات.

في أبريل، أفاد مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أن النساء اليمنيات يواجهن قيودا على الحركة في الحديدة وحجة، الخاضعتان لسيطرة الحوثيين، حيث طلبت السلطات منهن أن يرافقهن محرم (قريب ذكر) من أجل السفر. في 2019، أفادت وسائل إعلام محلية أن سلطات الحوثيين أصدرت توجيهات لشركات حافلات النقل المحلية تتطلب مرافقة محرم للنساء عند السفر بين المدن في اليمن. كما أفادت سيدات لوسائل إعلام محلية أن سائقي الحافلات رفضوا اصطحابهن لعدم وجود محرم، أو أنهن يدفعن المزيد من المال للسفر حيث يتعين عليهن دفع ثمن تذكرة المحرم. لا يُسمح للنساء أيضا بالبقاء في الفنادق إلا مع محرم، خاصة في مدن مثل عدن وتعز. بالإضافة إلى ذلك، استمرت السلطات في مطالبة المرأة بإبراز إذن الوصاية وحضور ولي أمرها – الأب أو الأخ أو الزوج أو الابن – للحصول على بطاقات الهوية الشخصية أو جوازات السفر أو تجديدها، رغم أن القانون لا يفرض مثل هذه الشروط. عدم حصول النساء على الوثائق القانونية قيّد قدرتهن على السفر إلى الخارج.

عانت خمسة ملايين امرأة يمنية وفتاة مراهقة في سن الإنجاب من غياب خدمات الصحة الإنجابية بشكل كبير. أفاد "صندوق الأمم المتحدة للسكان" في سبتمبر/أيلول 2021 أن امرأة واحدة في اليمن تموت كل ساعتين أثناء الولادة. أفاد أيضا أن زواج

القاصرات آخذ في الازدياد كآلية للتكيّف من قبل الأسر الفقيرة مع استمرار الصراع. لا يوجد حد أدنى لسن الزواج في اليمن[1].

المبحث الرابع: مستقبل اليمن

المطلب الأول: الحلول المقترحة للصراع في اليمن

عند محاولة ايجاد الحلول لأي قضية لابد من وجود الاطراف المتنازعة ووجود راس قوى تهابه تلك الاطراف.

وفى اليمن نجد ان الاطراف المتنازعة على حكم البلاد طرفان اساسيان هما الحكومة الشرعية المنتخبة سنة 2012 يعاضدها الشعب بحكم الصندوق والتأييد الدولي والاخر هم الحوثيون تعاضدها إيران[2].

أما الراس فهو إما الأنظمة العربية أو الأمم المتحدة، فالنسبة للأنظمة العربية أو جامعتها فهي مفككة وغاشمة ولا تملك قرارها علاوة على تصارعها فيما بينها، وأما الأمم المتحدة فبرغم ان بعض قرارتها تجنح إلى القوى العالمية على مصاير الأمم الضعيفة احيانا الا انها أصلح من الاختيار الأول.

1-معاهدة دول الجوار وباب المندب ...

هذه المعاهدة يدخلها دول الجوار مثل السعودية والأمارات، كما تقدِم الفئة المسيطرة على مقاليد الأمور في اليمن أو ما آلت إليه مذكرة بعدم استغلال باب المندب

---

[1]- اليمن أحداث عام 2021، **نفس المرجع.**

[2]-إبراهيم أمين مؤمن، **أسباب الأزمة اليمنية ومقترحات لحلها**، 10 أكتوبر 2018، ttps://www.tellskuf.com/index.php/authors/1167-ibm/77811-cb108.html، تاريخ الاطلاع-16 .10-2022

لمكتسبات سياسية. هذه المعاهدة والمذكرة مقترحة من أجل رفع التدخل العربي والأجنبي في الحرب اليمنية.

وما دامت هذه المعاهدة تضمن عدم تهديد دول الجوار وتسيير التجارة العالمية وبراميل النفط عبر باب المندب فقطعاً ستكون مانعًا قوياً لعدم التدخل في شؤون اليمن.

2- تغيير نظرة الحوثيين تجاه العالم العربي والأجنبي...

وليعلم الحوثيون إذا حكموا البلاد بعد انقلابهم على الرئيس المنتخب وجهرهم بالخيانة والكفر والعمالة لحكومات بلدهم وحكومات عربية شقيقة أخرى سوف يحصدون بهذه النظرة المعلنة كراهية العالم علاوة على الإنقسام الحاد الذي سيتسببون فيه بين مواطني اليمن على كافة طوائفهم ومذاهبهم.

وإظهار هذا العداء يجلب توجسًا من قبل هذه الحكومات فينقلب عليهم الرأي العربي والعالمي خشية مصالحهم وأمنهم فيدرجونها منظمة إرهابية وليست فئة حاكمة، مثلها مثل تنظيم القاعدة فيتكالب العالم كله على ضربهم.

اقتراح بروتوكول صلح أن تتحول إلى جماعة سياسية واجتماعية تعمل وتتفاعل وتتشارك في بناء اليمن الوطن تجنبًا لحرب عالمية عليهم قد تستأصل شأفتهم من على أرض اليمن[1].

3-إنتخابات رئاسية مبكرة:

وقف الصراع والبدء من نقطة الصفر، يقول الحوثيون والانفصاليون في الجنوب والعشائر القبلية المهمشة منذ عهد الرئيس صالح بن على.. إن هذه الحكومة غير شرعية وأن هذا الرئيس غير شرعي ويستندون إلى ذلك أن قطاع عريض من الشعب اليمنى

[1]- إبراهيم أمين مؤمن، **نفس المرجع.**

قاطع تلك الانتخابات، والشعب اليمنى الان يُشرد ويُقتل ويُحبس ويُتخذ رهائن بسبب الألغام، اليقين على أتمه الاستعداد والخروج عبر انتخابات جديدة ومبكرة تدخل فيها الحكومة الحالية والحوثيون والانفصاليون وحتى شيوخ القبائل والعشائر إن أرادوا بإشراف لجنة غربية.

تدخل الانتخابات الرئاسية وتترك كلمة الفصل للصناديق، عندئذ لو فازوا بالرئاسة فسوف يتمتعون بتأييد عالمي وإن كان هذا التأييد على حذر واستحياء.

4-الإعتزاز الوطني:

محاولة إحياء الاعتزاز الوطني عند الحوثيين وتذكيرهم بانهم يمنيون، ولابد أن يطغى الشعور الوطني اليمنى على المذهب الشيعي الإيراني ولاسيما أن اعتناق هذا المذهب تسبب في صراعات أودت بحياة عشرات الألوف وتشريد أضعاف أضعافهم من بنى وطنهم[1].

المطلب الثاني: مستقبل الصراع في اليمن:

1- سيناريو التسوية:

يقوم هذا السيناريو على تشكيل سلطة لفترة انتقالية تضم جميع أطراف النزاع، وتشمل هذه السلطة رئيسًا توافقيًّا، أو نائب رئيس توافقيًّا تُنقل له صلاحيات رئيس الجمهورية كاملة، وتشكيل حكومة من جميع الفرقاء.

ووفقًا لهذا السيناريو؛ يتم إعلان وقف شامل لإطلاق النار، وإبقاء خطوط المواجهات على ما هي عليه عشية الاتفاق، وتشكيل قوات مراقبة محلية من قوى لم تشارك في الحرب ومقبولة من جميع أطراف النزاع، يتم تطعيمها بمراقبين من دول

[1]- إبراهيم أمين مؤمن، **نفس المرجع.**

أجنبية، أو الأمم المتحدة، للإشراف على تطبيق بنود التسوية وخاصة تلك المتعلقة بمراقبة وقف إطلاق النار، وتسليم السلاح من جميع الأطراف، وتشكيل جيش وطني وقوات أمن تتحمل مسؤولية الأمن بديلًا عن قوات الأطراف المتحاربة. وتشكيل الحكومة، وينتهي التدخل العسكري الخارجي، ويُحَل "التحالف العربي" الذي تشكَّل بداية الحرب.

السيناريو المذكور هو تجميع للأفكار التي طرحها المبعوثان الأمميان لليمن منذ بداية الحرب، وكذلك الدبلوماسيون الأجانب، ومراكز الأبحاث والدراسات، وعدد من السياسيين وأصحاب الرأي من اليمنيين، وغير اليمنيين. وخلال المفاوضات التي تمت تحت إشراف الأمم المتحدة، وبالتحديد في مفاوضات الكويت، التي عُقدت في 2016، واستمرت أكثر من 100 يوم، ولم تخرج الأفكار والمقترحات المتداولة حينها، في عموميتها، عما ذكرناه في هذا السيناريو.

ومع ذلك؛ هناك معوقات جوهرية تقف أمام تحقق هذا السيناريو يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

أطراف الحرب الرئيسية في اليمن، هي في جوهرها حركات شمولية دينية (الحوثيون، حزب الإصلاح، السلفيون) وحركات من هذا النوع خياراتها صفرية في الغالب، فعداؤها لبعضها البعض أيديولوجي/ديني لا يقبل التسويات التي تقوم على الحلول الوسط، وتنعدم الثقة فيما بينها ويصعب وضعها ضمن نظام تعددي أو محاصصة سياسية مستقرة.

الجماعات المطالبة بانفصال المحافظات الجنوبية، وعلى رأسها المجلس الانتقالي الجنوبي، يقوم مشروعها على إلغاء الوحدة اليمنية وعودة دولتي اليمن السابقتين، وهي بهذه المطالب لن تكون مهتمة، أو قادرة على الدخول في سلطة الجمهورية اليمنية[1].

[1]- **عبد الناصر المودع**، اليمن بعد خمس سنوات من الحرب: سيناريوهات الاستقرار والفوضى، 28 أبريل 2020، https://studies.aljazeera.net/ar/article/4650، تاريخ الاطلاع2022-10-16 .

ليس هناك من مؤسسات عسكرية ذات طابع وطني يمكن لأطراف النزاع الاحتكام لها وتسليمها أسلحتها، ومنحها صلاحية حفظ الأمن؛ فالقوات العسكرية والأمنية في مناطق سيطرة الحوثيين أصبحت عمليًّا أقرب لميليشيا خاصة بهم. وبالمثل، تقريبًا، جميع القوات العسكرية والأمنية في الجانب الآخر، هي أقرب ما تكون لقوات حزبية أو جهوية أو شخصية؛ فهي في حقيقتها قوات مقسمة بين حزب الإصلاح، والمؤتمر، وبين الجماعات الانفصالية والجهوية والسلفية، وبعض شيوخ القبائل وغيرهم.

تسوية من هذا القبيل تعني تثبيت الأمر الواقع؛ وهذا يعني أن الأطراف القوية على الأرض هي من ستستفيد منها، ولكون الحركة الحوثية هي الطرف الحاكم على أكثر من 70% من سكان الدولة ولديها قيادة مركزية وتنظيم صارم، ونواة صلبة، وتمارس سلطاتها عبر مؤسسات الدولة اليمنية التي سيطرت عليها؛ فإن التسوية، وفق هذا السيناريو، ستصب في صالحهم، وستكون بمنزلة اعتراف لهم بالنصر وهزيمة خصومهم

ونتيجة لذلك؛ فإن المملكة السعودية والأطراف المعادية للحوثيين سترى في التسوية، وفق هذا السيناريو، اعترافاً بالهزيمة وتسليمًا لليمن أو معظم مناطقه للحوثيين. وعليه، فإن هذه الأطراف لن تقبل بتسوية تقوم على هذا السيناريو في الوقت الحالي أو المستقبل المنظور على الأقل.

والخلاصة أن هذا السيناريو يصعب تخيل حدوثه، وسيبقى في خانة التمنيات لدى البعض، وحتى لو تم العمل به؛ فإن فرصته في الصمود، ومن ثم خلق الاستقرار في اليمن، ضعيفة جدًّا؛ إذ إن من المحتمل ألا يُـنفَّذ حتى لو وقَّعت أطراف الصراع عليه تحت الضغط الداخلي والخارجي[1].

[1]– عبد الناصر المودع، نفس المرجع.

2- سيناريو انتصار الحوثيين

يقوم هذا السيناريو على أساس أن يستقر اليمن نسبيًّا ويتراجع العنف والفوضى نسبيًّا، وتنتهي الحرب، بصيغتها الحالية في حال سيطر الحوثيون على كل اليمن أو معظم المناطق الاستراتيجية منه، وأن يحصلوا تبعًا لذلك، على اعتراف العالم الخارجي بهم كسلطة شرعية على كل اليمن أو جزء منه.

ولهذا السيناريو أكثر من وسيلة للحدوث، منها: وصول الحكومة السعودية إلى قناعة بعدم جدوى استمرار الحرب، لتكلفتها الباهظة اقتصاديًّا وسياسيًّا ومعنويًّا، ومن ثم اتخاذ القرار بوقف الحرب عبر اتفاق مع الحوثيين. ويشمل هذا الاتفاق الاعتراف بهم كسلطة حاكمة لليمن، في مقابل تحقيق جزء من أهداف الحرب، ومن ذلك: امتناع الحوثيين عن مهاجمة الأراضي السعودية، والدخول مع السعودية في علاقة ودية، وقطع علاقتهم مع إيران، أو فض التحالف معها.

والوسيلة الثانية قد تتم بعد أن يتمكن الحوثيون من السيطرة على مناطق استراتيجية جديدة، كمحافظة مأرب والجوف ومناطق الساحل الغربي، وبقية محافظة تعز، وهو ما قد يدفع السعودية للتوقف عن الاستمرار في "حرب خاسرة" والقبول بالحوثيين كأمر واقع.

وتبدو هذه الوسيلة هي الأقرب للحدوث، ضمن هذا السيناريو، بالنظر إلى الوضع العام للحوثيين عسكريًّا وسياسيًّا. فالحوثيون تمكنوا من الصمود خلال السنوات الأولى للحرب، وتحولوا إلى الهجوم في السنوات الأخيرة، وتمكنوا، بدعم إيراني، من إلحاق الأذى بالسعودية بضرب مدنها الرئيسية، ومنشآتها الحيوية بالصواريخ البالستية، والطائرات المسيرة، وهو ما شكَّل إزعاجًا وإحراجًا للسعودية، وغيَّر من قواعد اللعبة وطبيعة الحرب.

وعلى الرغم من أن هذا السيناريو لا يُــطرح بشكل علني؛ إلا أن بعض الدبلوماسيين الغربيين وعددًا من مراكز الأبحاث تتوقع حدوثه، كما أن بعض الأطراف داخل السلطة الحاكمة السعودية ممن عارضوا الحرب في اليمن يرونه مخرجًا من الحرب الباهظة الكلفة على الدولة السعودية وتحديدًا على اقتصادها.

ويمكن التخمين بأن الإمارات قد تؤيد هذا السيناريو لأنها ترى فيه الحل الأقل سوءًا لتحقيق مصالحها في اليمن. فانتصار الحوثيين سيؤدي عمليًّا إلى إضعاف حزب الإصلاح (الإخوان المسلمون) والذي تعتبره الإمارات العدو الأول لها في المنطقة.

في مقابل ذلك؛ هناك عقبات رئيسية أمام تحقق هذا السيناريو، أهمها: صمود القوى المعارضة للحوثيين وحدوث تغيير في قيادة الشرعية، يجعلها أكثر فاعلية وقدرة في تجميع القوى اليمنية المعارضة للحوثيين وإحداث اختراقات استراتيجية في أكثر من جبهة.

ضعف المشروع السياسي للحوثيين والذي ترفضه معظم القوى السياسية اليمنية، والكثير من المواطنين اليمنيين، وخاصة في المناطق غير الزيدية في شرق وجنوب اليمن، والذي يعني مقاومة الحوثيين ومنعهم من حكم اليمن ومن ثم حرمانهم من الاعتراف الخارجي.

يعيق تنفيذَ هذا السيناريو، رفض بعض دوائر الحكم السعودي فكرة القبول بحكم الحوثيين لليمن، أو أجزاء منه تحت أي ظرف، بسبب الاختلاف المذهبي، ولكونهم حلفاء لإيران وأحد أدواتها في إيذاء السعودية، وهو ما يعتبر من وجهة نظر هذه الدوائر، خطرًا وجوديًّا يهدد أمن السعودية وربما بقاءها كدولة.

3- سيناريو الانفصال

يعد هذا السيناريو امتدادًا للسيناريو السابق. ووفقًا لهذا السيناريو، فإن اليمن سيتم إعادة تقسيمه كما كان قبل الوحدة إلى دولتين؛ في الشمال حكومة للحوثيين، وفي الجنوب حكومة تحت الوصاية السعودية المنفردة أو بالشراكة مع الإمارات. وهذا السيناريو يطرحه الانفصاليون بشكل مباشر وغير مباشر. فوفقًا لهؤلاء، فإن مشكلة اليمن الأصلية تتمثل في قيام الوحدة، التي يرون أنها لم تقم على أسس صحيحة، وأن من الأفضل لليمن والمنطقة إعادة تقسيم اليمن إلى دولتين كما كانتا قبل إعلان الوحدة عام 1990.

وعلى الرغم من أن معظم القوى الانفصالية قد حاربت الحوثيين حينما كانوا في المحافظات الجنوبية؛ إلا أنهم لا يرغبون في هزيمتهم الكاملة؛ لأنهم يعتقدون أنهم الطرف الشمالي السياسي الأكثر قبولًا للانفصال. يضاف إلى ذلك أن هزيمة الحوثيين، في حال حدوثها، ستتم في الغالب على يد قوة لها توجهات وحدوية، أكثر من الحوثيين، كحزب الإصلاح أو المؤتمر أو كليهما، والذين سيتحركون بعد هزيمة الحوثيين ضد المشروع الانفصالي في الجنوب.

ويستند الانفصاليون في استنتاجاتهم هذه، إلى مواقف الحوثيين السابقة للحرب وكذلك مواقفهم الحالية فيما يتعلق بالمشروع الانفصالي، فحين كان الحوثيون في مواجهات عسكرية مع الرئيس السابق، علي عبد الله صالح، قبل 2011، كان هناك تعاطف وتحالف ضمني بين الفريقين، وكانت إيران، التي دعمت الطرفين في ذلك الوقت، تنسق بينهما .وكانت وجهة نظر الحوثيين حينها أن الجنوب ظُلم على يد الرئيس السابق وحزب الإصلاح بعد هزيمة الانفصاليين في حرب 1994، وأن من حق الجنوبيين أن يحصلوا على حقوقهم، وأنهم سيدعمون ما يريده الجنوبيون.

هناك أكثر من سبب يجعل الحوثيين أقل القوى السياسية الشمالية اهتمامًا بالوحدة، أهمها:

أن الحوثيين في جوهرهم امتداد لدولة الأئمة التي كان مركز ثقلها يقع في المناطق الشمالية، ومن ثم فإنهم يفضّلون، على الأقل في المرحلة الأولى، الفوز بحكم الشمال كونه المجال الجغرافي لحكم الأئمة تاريخيًّا.

كون سكان الجنوب يتبعون بشكل كامل، تقريبًا، المذهب السني؛ فإن من مصلحة الحوثيين إبقاء هذه الكتلة السكانية خارج سيطرتهم، والاكتفاء بحكم الشمال الذي يشكِّل المنتمون تاريخيًّا للمذهب الزيدي ما نسبته 40% تقريبًا من سكانه،

وبما أن الأمر على ما ذكرنا؛ فإن هناك تناغمًا ضمنيًّا بين المشروع الحوثي والمشروع الانفصالي.

ويرى الانفصاليون ومن ورائهم الإمارات، كما يبدو، أن إقامة دولة في الجنوب تحقق للسعودية ودول الخليج أكثر من هدف، أهمها:

إبقاء الجنوب بعيدًا عن النفوذ الحوثي/الإيراني، بعد أن يصبح دولة مستقلة، وأن تكون هذه الدولة تحت الرعاية السعودية/الإماراتية لإضعاف الحوثيين وجعلهم غير قادرين على ضم كل اليمن ومن ثم محاربة السعودية بموارد وإمكانيات الدولة اليمنية الواحدة.

انفصال الجنوب والسيطرة عليه سيكون أهم الأهداف التي تحققت من هذه الحرب، لأن الجنوب إلى جانب أنه سيشكِّل حائط صد يمنع الحوثي من التمدد في الجنوب السني بعيدًا عن سيطرة الحوثيين، فإنه في الوقت نفسه سيشكل منطقة عازلة تمنع الحوثيين من إيذاء السعودية ومحاربتها.

يعتقد الانفصاليون أن موقع الجنوب ومساحته التي تمثل ثلثي مساحة اليمن وشواطئه، التي تطل على جزء من مضيق باب المندب وخليج عدن والبحر العربي هي أكثر أهمية استراتيجيًّا من بقية اليمن، وأن هذا الوضع يتطلب من السعودية فصل الجنوب وإبقاءه ضمن مناطق نفوذها، بدلًا من حالة اليمن الواحد الذي هو خطر استراتيجي على السعودية، وفقًا لهذا الاعتقاد.

ومن الجدير بالذكر؛ أن هذه الأفكار تجد لها صدى داخل بعض أجنحة الطبقة الحاكمة السعودية، والتي كانت معارضة لقيام الوحدة في اليمن، ودعمت المحاولة الانفصالية في عام 1994. وما يؤكد ذلك الموقف المتراخي للسعودية حين قامت الإمارات برعاية المشروع الانفصالي، وقبولها دمج القوى الانفصالية ضمن السلطة الشرعية لليمن فيما يُعرف باتفاق الرياض الذي وُقِّع في 5 نوفمبر/تشرين الثاني 2019.

إن هذا السيناريو يعترضه عدد من الصعاب، أهمها:

تفكيك الجمهورية اليمنية من قبل السعودية والإمارات سيكون محل رفض كبير من قبل اليمنيين وخاصة في المناطق الشمالية، وسيستغله الحوثيون وخصوم السعودية لتأليب العداء تجاهها.

تفكيك الجمهورية اليمنية يتعارض مع القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن الدولي المتعلقة باليمن والتي تؤكد جميعها منذ 2011 على وحدة اليمن وسلامة أراضيه، ولن يكون من السهل على السعودية أن تحصل على دعم دولي لتقسيم اليمن.

افتقاد الجنوب الوحدة والانسجام نتيجة هشاشة الهوية السياسية للجنوب وغلبة النزعة المناطقية لدى مواطنيه ونخبه السياسية، يمنع الانفصاليين من تشكيل قيادة واحدة لإدارة الدولة التي يطمحون لها، وهو الأمر الذي سيجعل السعودية والإمارات، في حال

شاركتها الوصاية على الدولة المقترحة، يغرقون في الصراعات الجنوبية؛ وهو ما سيوفر لأطراف يمنية وغير يمنية فرصة دعم حركات مقاومة للنفوذ السعودي في مناطق الجنوب، على غرار ما يحدث حاليًّا في محافظة المهرة.

رغم أهمية المناطق الجنوبية من الناحية الجغرافية إلا أن التهديد الرئيسي للسعودية يأتي من المناطق الشمالية، والتي تشترك معها في حدود جبلية معقدة يصعب السيطرة عليها، إضافة إلى الكثافة السكانية الهائلة في الشمال والذي يزيد عن 80% من عدد سكان اليمن (24 مليون نسمة حاليًّا)، وتفكيك اليمن لن يحل للسعودية مشاكلها مع اليمن بل من المتوقع أن تزداد هذه المشاكل.

كما أن السعودية بدعمها لانفصال الجنوب ستفتح الباب أمام قوى يمنية تتنصل من اتفاقية الحدود التي أُبرمت مع السعودية، عام 2000، ورسمت الحدود بينهما، كون تلك الاتفاقية تمت مع الجمهورية اليمنية التي أسهمت في تدميرها في حال سعت لتحقيق هذا السيناريو.

لن يكون من السهل على الانفصاليين حكم مناطقهم دون دعم عسكري واقتصادي وسياسي خارجي، وبالتحديد سعودي، وهذا الدعم قد لا يقتصر على وجود عسكري في الدولة الجديدة بل مواجهة حرب عصابات تشنها أطراف معارضة لتقسيم اليمن أو الوجود السعودي بشكل عام. ووفقًا لذلك؛ فإن قرار تقسيم اليمن سيفتح على السعودية حروبًا جديدة بصيغ مختلفة عن الصيغة الحالية، وقد تكون أسوأ من الحرب الحالية.

الخاتمة

بعد سبع سنوات مرَّت على بدء التحالف العربي حربه في اليمن بهدف القضاء على الانقلاب الحوثي، وإعادة الشرعية للحكم، ووقف المد الإيراني في اليمن؛ لم يستطع تحقيق أي من أهدافه المعلنة، باستثناء تأمين مصالحه الخاصة ممثلًا في ترسيخ الوجود العسكري السعودي المباشر في المهرة، وضمان النفوذ الإماراتي في الجنوب والساحل الغربي شمال اليمن على حساب الحكومة الشرعية. وفشلت السعودية في حماية أمنها القومي من تهديد الحوثيين الذين باتو أكثر قدرة على ضرب العمق السعودي، ويوجدون بشكل مباشر على حدودها في محافظات الجوف وصعدة وحجة، والذين استطاعوا خلال سنوات الحرب توثيق علاقتهم بدرجة كبيرة بإيران. وبذريعة مواجهة العدوان، تمكن الحوثيون من إحكام سيطرتهم على الدولة في الشمال والقضاء على التهديد الذي كان يمثله علي صالح والمعارضة الداخلية، وتسخير إمكانيات الدولة وبعض زعماء القبائل والمؤسسات الرسمية للانخراط في الحرب ومواجهة ما أسموه بالعدوان الخارجي.

ومقارنة بما وصلت إليه الحركة الحوثية، ازدادت حكومة الشرعية ضعفًا، وباتت في وضع أسوأ مما كانت عليه بداية الحرب؛ ضعيفةً مفككةً مسلوبة الإرادة والقدرة على اتخاذ القرار بصورة مستقلة عن التحالف، وتآكلت سلطتها على الأرض؛ وخسرت عسكريًّا وسياسيًّا مساحات شاسعة في الجنوب والشمال كانت اكتسبتها بداية الحرب لصالح الأطراف المحلية المعادية لها أو المنافسة لها.

كما قامت الإمارات بدور رئيس في محاربة الشرعية تحت مظلة التحالف، وشكَّلت كيانات عسكرية موازية لها خارج سلطة الحكومة، ودفعت باتجاه تمكين هذه الكيانات وتلك الميليشيات عسكريًّا وسياسيًّا لتكون بديلًا عن الشرعية .

وبات اليمن أقرب من أي وقت مضى إلى الانفصال والتجزئة، بعدما تحول مشروع الفيدرالية من ستة أقاليم إلى مشروع الإقليمين أو الثلاثة أقاليم في أحسن الأحوال؛ في خطوة قد تقود إلى تحويله لدول مستقلة.

قد خلَّفت الحرب دمارًا هائلًا بات معه اليمن بحاجة إلى سنوات طويلة للتعافي في حال أوقفت الحرب، إذ نتج عنها انهيار في الاقتصاد، وتراجع حاد في معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي، وتدهور في الإيرادات العامة، وانخفاض في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وعجز كبير في السيولة النقدية، وتوقف عن دفع مرتبات نسبة كبيرة من الموظفين الحكوميين؛ ما ضاعف من معاناة المواطنين، خاصة في ظل انهيار سعر العملة المحلية، وارتفاع معدلات التضخم، وانقسام المؤسسات الاقتصادية بين طرفي النزاع، وقد أسفر ذلك كله عن ارتفاع معدل الفقر بين اليمنيين، حتى أصبح ما يقارب 80% من السكان بحاجة للمساعدات الإنسانية في وقت تتجه المعونات الخارجية للتراجع مع تفشي وباء كورونا وتداعياته.

كما أسهمت الحرب في تفكك النسيج الاجتماعي وتنامي الانقسامات والتمييز الطائفي والمناطقي في المجتمع، بالإضافة إلى التكلفة البشرية والمادية العالية للحرب، والتي خلَّفت مئات الآلاف من القتلى والجرحى والأسرى والمعتقلين، وتجنيد آلاف الأطفال في الصراع العسكري، ونزوح وتهجير ملايين اليمنيين داخل اليمن وخارجه.

وترافق مع الحرب حدوث انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان من جميع أطراف الصراع، وتراجع نشاط المجتمع المدني، وتضييق هامش الحريات العامة.

قائمة المصادر والمراجع

الكتب :

1- جابر إبراهيم الراوي، المنازعات الدولية، مطبعة دارا لسلام ، بغداد، 1978.

2- محمد حافظ غائم، مبادئ القانون الدولي العام، مطبعة النهضة القاهرة، 1962.

3- ماجد محمد شدود، العلاقات الدولية، دمشق مطبعة والنشر، 1991.

4- أمين محمد قائد اليوسف، تسوية المنازع بالوسائل السلمية، دارا لحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1997.

5- سبعاوي إبراهيم، حل النزاعات بين الدول العربية، بغداد، 1987.

6- صالح يحيي الشاعري، تسوية النزاعات الدولية سلميا، مطبعة الأول، عام 2006.

7- دليل التدريب المقدم من قبل المدرب الإقليمي السيد محمد عبد الحفيظ قطب في عام 2012.

8- دليل الشركاء اليمن حول التنمية الحساسة للنزاع نسخة تجريبية 2012.

9- التنمية الحساسة للنزاع، مادة استعراض معدة من وثائق المؤسسة الألمانية للتعاون، الفني قام بتجميعها المدرب عبدا لعزيز ردمان صنعاء، 2012.

10- أحمد فهمي، مهارات التفاوض، (2007) ، جلال مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث في العلوم، الهندسة جامعة القاهرة .

11- منظمة تنسيق المساعدات الإنسانية خطة الاستجابة الإنسانية لليمن، 2012.

12- إحصائيات وزارة الشئون الاجتماعية والعمل 2013. إدارة المعلومات.

13- أوضاع العمل الأهلي الوضع الراهن –المشكلات –المعالجات – وزارة الشئون الاجتماعية والعمل قطاع التنمية الاجتماعية، 2004.

14- التقييم الاقتصادي والاجتماعي المشترك (البنك الدولي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي البنك الإسلامي الحكومة اليمنية)2012. المسح الوطني لرصد لحماية الاجتماعية، 2013 (المرحلة الأولى).

15- المسح الشامل للأمن الغذائي عام 2014، وبرنامج تطوير نظم معلومات الأمن الغذائي، 0152.

16- جلال إبراهيم فقيرة تعبئة الموارد في السياسة الخارجية اليمنية مركز سبا للدراسات الإستراتيجية أوراق بحثية سبتمبر، 2006.

17- منصور علي البشري البعد الاقتصادي وعلاقته بالثورة الشعبية في اليمن، مجلة شئون العصر العدد 42/41 سبتمبر 2011.

18- موسي علاية عدم فاعلية المساعدات الخارجية للدول النامية بين المتطرفة والسندان مجلة بحوث اقتصادية عربية العددان 69-70 /ربيع 2015.

19-فاطمة ابو الأسرار حلول ضيقة الأفق المشاكل مزمنة الحاجة إلي تحقيق الكفاءة اليمن مركز دراسات الديمقراطية وحكم القانون جامعة ستانفورد، أغسطس 2013.

20-مبروك غضبان المدخل للعلاقات الدولية (شركة باتنيت للمعلومات والخدمات المكتبية باتنة الجزائر).

21-جهاد عودة النظام الدولي نظريات وإشكاليات، (دارا لهدي للنشر والتوزيع مصر ط1، 2005

22-بيليس وستيف سميث عولمة السياسة العالمية ترجمة: مركزا لخليج للأبحاث (الإمارات العربية المتحدة ط 01)

23-عبد السلام يخلف محاضرة :التبويب النظري للعلاقات الدولية عند ستيفن وولت. (قسم العلوم السياسة، جامعة منتوري قسنطينة، 2004) .

24-ناصيف يوسف حتى النظرية في العلاقات الدولية، (دارا لكتاب العربي .بيرت ط 1، 1985)

25-أحمد زكريا الباسوسي، تاثير تهديد أمن الطاقة علي الصراع الدولي علي الغاز الطبيعي دراسة حالة منطقة حوض شرق البحر المتوسط رسالة دكتوراه كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،، جامعة القاهرة، مصر، 2018.

26-نيكول ميكافيلي ، الأمير ترجمة خيري حماد الدار الجماهيرية ليبيا1991.

27-يدوي محمد طه مدخل العلاقات الدولية دار النهضة العربية بيروت 1972.

28-عبد القادر محمد فهمي النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية دار الشروق، عمان، 2010.

29-محمد علي القوزي العلاقات دولية في التاريخ الحديث والمعاصر دار النهضة العربية ، بيروت الطبعة الأولي، 2002.

30-تيم دان وآخرون، نظريات العلاقات الدولية، تخصص والتنوع، ترجمة، ديما الخضرا المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بيروت يناير2016.

31-جوانيتا إلياس بيتر ستش أسياسيات العلاقات دولية، ترجمة محيي الدين حميدي، دار الفرقد، دمشق، القاهرة، 2016.

32-سكوت بور تشيل وآخرون نظريات العلاقات الدولية ترجمة محمد صفار المركز القومي لترجمة، القاهرة، 2014.

33-يوسف الهاجر، السعودية تبتلع اليمن، قصة التدخلات السعودية في الشطر الشمال لليمن- (الصفاء للنشر، والتوزيع الطبعة الأولي، 1988، لندن).

34-محمود الجبارات الجذور التاريخية للازمة اليمنية، (الطبعة الأولى، 2018).

35-أحمد محمد وهبان ،" النظرية الواقعية وتحليل السياسة الدولة من مورجانتو إلي ميرشامير دراسة تقويمية (كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسة قسم العلوم السياسية جامعة الإسكندرية).

36-وجيه أبو ذكري، أسرار حرب اليمن 1962، (دار السياسة، الكويتية الطبعة الأولى، 1972).

37-جلال فقير، السياسية الخارجية (صنعاء. مركز أياد خدمات طلابية، 2014م).

38-محمد عبد الفتاح إدارة النزاعات والصراعات في العمل المجموعة العربية للتدريب والنشر القاهرة ، مصر، 2012.

39-محمد محمود منطاوي، الحروب الأهلية وآليات التعامل معها وفق القانون الدولي، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة مصر، 2015.

الجرائد و مواقع الالكتروني:

1- الإمارات ودعم الانفصاليين. فرض واقع جديد ولعب بمقدار اليمن الخليج اونلاين 30 -01 2018. (شوهد في تاريخ 13 -12 -2018) oog.DY8Zb/lg9

2- حسن ياسر.الحوثيون ينتهكون حرمات المساجد ويلاحقون الأئمة. الجزيرة نت 15-4-2017.

3- اوركابي اشير الحرب السعودية مع الحوثيين: حدود قديمة خطوط جديدة معهد واشنطن 29. نيسان /أبريل2015. (شوهد في10 أكتوبر 2018) zh/lg.oogYHAW

4- بن سلمان أراد حرب اليمن جسرا لي العرش لكنه قد يفقد كل مستقبله مرصدا لجديد برس اليمني10 يناير2016.م الرابط

5- تقريرامريكي يتحدث عن تدهور صحة محمد بن نايف ويرجح كفة بن سلمان روسيا يوم 18 يونيو2016م.

6- البرلمان اليمني يرفض دعوة عن استقاله ويمارس مهامه من عدن بي بي سي 23 فبراير2015.الرابط

7- التحالف العربي في اليمن يتقدم صوب صنعاء ويتصلع للنصر. اطلع عليه بتاريخ 24 سبتمبر 2015.

8- التحالف بقيادة السعودية يستهدف مواقع تنظيم القاعدة في اليمن BBC cibara،18 فبراير 2016.

9- معركة مينا الحديد اليمني الأهمية والتحديات. عبدا لحكيم هلال 2017/4/26.

10-حصاد عامين من عاصفة انقاذ اليمن .عارف ابوحاتم 2017/4/13.

11-مي حسين عبد المنصف، النظرية الواقعية الكلاسيكية في العلاقات الدولية، الحوار المتمدن- العدد: 4068 - 2013 / 4 / 20.

12-أحمد عبد اله، أهمية الموقع الاستراتيجي لليمن في الصراع المحلي-الإقليمي-الدولي، 2015، في الموقع: https://cutt.us/iSxko، تاريخ الاطلاع: 2022/05/29.

13-**حسين الجنيد**، الموقع الاستراتيجي لليَمَن. أساس المطامع الأمريكية وأهم أسباب العُدْوَان، صحيفة المسيرة، في الوقع: https://www.amrannet.com/2292/، تاريخ الاطلاع: 2022/05/29.

https://cutt.us/EzSEZ

14-أسماء طارق فتحي سعد، **الدور السعودي في الصراع اليمنى من "2011-2016م"**، المركز الديمقراطي العربي، 14نوفمبر 2016، الرابط https://democraticac.de/?p=39856 تاريخ الاطلاع: **4_10_2022.**

15- عادل دشيلة، أهداف أطراف الصراع المحلي والإقليمي في اليمن، https://bit.ly/3RDf8RF ، تاريخ الاطلاع: 4 _10_2022.

16- إسراء إيهاب حافظ العزيزي **وآخرون**، التدخلات الخارجية في الأزمة اليمنية في الفترة من (2011– 2022) ، المركز الديمقراطي العربي 9_ 08_2022،https://democraticac.de/?p=83765، تاريخ الاطلاع: 4_10_2022.

17- علاء عبد الرحمن،" 3 عقود من الصراعات والحروب في اليمن لم تنهها الوحدة"، **https://bit.ly/3CxCWlW**، تاريخ الاطلاع: 3 _10_2022.

18- شيخ فتيحة، اقتصاد الحرب في اليمن: التدابير والتداعيات، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الافتراضي الدولية الموسوم ب الصراع في اليمن: من الربيع العربي الى الحرب الاهلية، ص 3.

19- **ماجد المذحجي، أسيل سيد أحمد، فارع المسلمي،** أدوار الفاعلين الإقليميين في اليمن وفرص صناعة السلام، **مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، يونيو 2015، الرابط: https://sanaacenter.org/ar/yemen-in-crisis-ar/14 تاريخ الاطلاع: 4_10_2022.**

20- أحمد التَّلاوي، **تداعيات الأزمة اليمنية على النظام السعودي، 20 أغسطس 2016، https://bit.ly/2YQcmS0، تاريخ الاطلاع:12_10_2022.**

21- أحمد عز الدين، التداعيات السياسية والاجتماعية للحرب الدائرة في اليمن منذ خمس سنوات،28 أبريل 2020، https://studies.aljazeera.net/ar/article/4655، تاريخ الاطلاع: 12_10_2022.

22- **عبد الناصر المودع،** اليمن بعد خمس سنوات من الحرب: سيناريوهات الاستقرار والفوضى، 28أبريل 2020 https://studies.aljazeera.net/ar/article/4650، تاريخ الاطلاع2022-10-16 .

23- اليمن أحداث عام 2021، https://www.hrw.org/ar/world-report/2022/country-chapters/380774، تاريخ الاطلاع 2022-10-16.

24- إبراهيم أمين مؤمن، **أسباب الأزمة اليمنية ومقترحات لحلها،** 10 أكتوبر 2018، https://www.tellskuf.com/index.php/authors/1167-ibm/77811-cb108.html، تاريخ الاطلاع2022-10-16 .

مراجع باللغة الانجليزية :

1- EOSC The political Economy of Reforms in Yemen, 2014.

2- Tracking Global Humanitarian Aid f lows' financial Tracking service 2015.

3- Ikenberry, G. john, The End of Liberal International order? International Affairs,vol.94,No. l,2018

4- jill Steans and others, An Introduction to International Relations Theory, perspectives and Themes Third Edition, person, 2010.

5- Paul R. Viotti, Mark. V. kauppi, International Theory, fifth Edition, pearson,2014.

6- Richard Devetak and others Marxism and critical theory, in Richard Devetak and others An Introduction to International Relations, Second Edition 'Cambridge University press, 2012.

7- Richar, jemas, L, Liberalism, in, Devetak, and others, An Introduction to International Relations, Cambridge University perss, 2012.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر وتقدير

مقدمة 1

خطة البحث 7

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للصراع في اليمن

تمهيد 9

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للحرب في اليمن 9

المطلب الأول: مفهوم الصراع 9

المطلب الثاني: مفهوم الازمة..... 10

المطلب الثالث: مفهوم الحرب 11

المطلب الرابع: مفهوم أزمة اليمن 13

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للصراع 14

المطلب الأول: تعريف النظرية الواقعية 14

المطلب الثاني: النظرية الواقعية الكلاسيكية في العلاقات الدولية 18

المطلب الثالث: نقد النظرية الواقعية التقليدية وبروز نظريات أخرى 28

المطلب الرابع: تطور اتجاهات المدرسة الواقعية في تحليل العلاقات الدولية 29

المبحث الثالث: طبيعة الصراع في اليمن..... 32

المطلب الأول: المكانة الاستراتيجية لليمن 32

المطلب الثاني: خلفيات الصراع في اليمن 34

الفصل الثاني: أطراف الصراع في اليمن وتدخل السعودية

المبحث الأول: الأطراف الداخلية في الصراع اليمني 39

المطلب الأول: الوضع في اليمن قبل الحرب 39

المطلب الثاني: الاطراف الداخلية 41

المبحث الثاني: الأطراف الخارجية وأهدافها من التدخل العسكري المباشر وغير المباشر في الحرب اليمنية..... 43

المطلب الأول: المملكة العربية السعودية: أهداف التدخل السعودي في اليمن 43

المطلب الثاني: الجمهورية الإسلامية الإيرانية 50

المطلب الثالث: دولة الإمارات العربية المتحدة 54

المبحث الثالث: التدخل السعودي في الحرب اليمنية وعاصفة الحزم 2015 58

الفصل الثالث: تداعيات التدخل السعودي في اليمن

المبحث الأول: التداعيات السياسية للحرب في اليمن..... 69

المطلب الأول: التداعيات السياسية للحرب في اليمن 69

المطلب الثاني: التداعيات الاقتصادية للحرب في اليمن 78

المطلب الثالث: التداعيات الإنسانية للحرب في اليمن 81

المبحث الرابع: مستقبل اليمن 84

الخاتمة 105

قائمة المصادر والمراجع 107

فهرس المحتويات 115